الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـث العلمـي

جامعــة يحي فارس بالمدية

كليـة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسييـر

قســم : علوم التسييـر

تخصص: إدارة مالية

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية بإستخدام قائمة التدفقات النقدية

دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر فرع المدية سنوات (2020-2022)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

إعداد الطالبين :

- شيخاوي بلال
- قرامطية محمد لمين

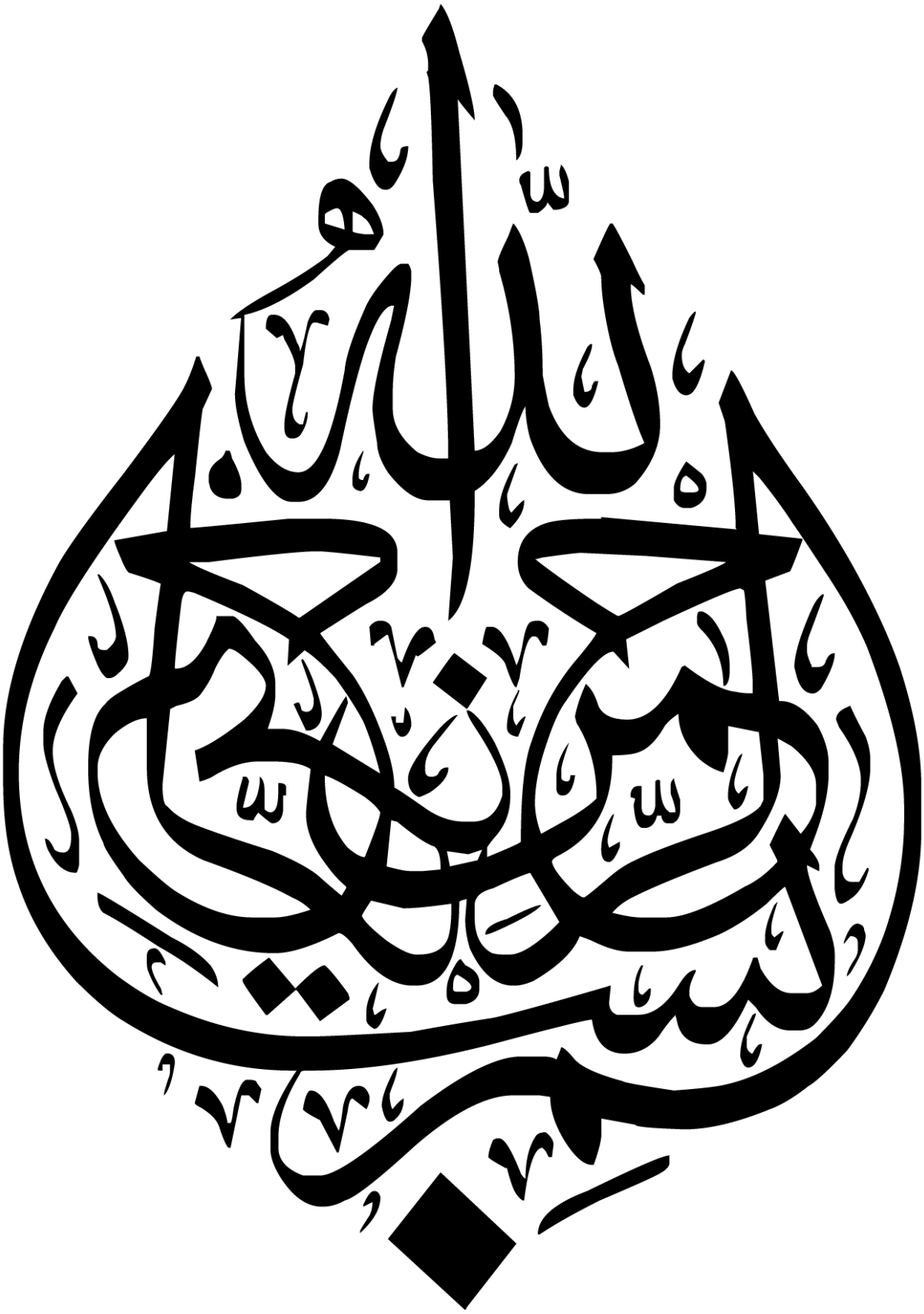
إشراف الأستاذة :

- شلابي نعيمة

أعضاء لجنة المناقشة

بن عيشوش محمد	جامعة المدية	رئيسا
شلابي نعيمة	جامعة المدية	مقررا
يرقي كريم	جامعة المدية	مناقشا

السنة الجامعية : 2024/2023



شكر و عرفان

وقل ربي زدني علما

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله على هاته النعمة

تحية تقدير وامتنان وشكر و محبة

إلى مشرفتنا الأستاذة الفاضلة شلابي نعيمة

التي أشرفت على مذكرتنا ولم تبخل بجهدها أو وقتها في المتابعة المستمرة لنا وفي تقديم النصائح التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل وعلى جميل صبرها وعظيم جهدها

فجزاك الله عنا كل خير.

والشكر موصول إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بمناقشة هذا العمل بغرض تقويمه وتحسينه .

ونتوجه بجزيل الشكر إلى كل إطارات مؤسسة إتصالات الجزائر بالمدية على حسن الإستقبال والمعاملة

التقدير والعرفان إلى كل من كان لنا عونا في إثراء هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدراسة .

شيخاوي بلال

قرامطية محمد لمين

الإهداء

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف

المرسلين والسائرين على نهجه إلى يوم الدين و بعد :

بسم الله الرحمن الرحيم

«وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا»

إلى قرة عيني و أعز ما أملك في هذه الدنيا إلى التي غمرتني بحبها وحنانها

وتحملت من أجلي الصعاب وكانت مسندي في هذه الحياة

أمي الحبيبة (مليكة)

إلى الذي منحني من جهده وعنايته ، إلى من اكتوى

بلسعات الدنيا من أجلنا ، إلى نور قلبي أطال الله في عمره

أبي العزيز (علي)

إلى أعز ما وهبني الله إخوتي " **أيوب و محمد** و أخواتي" **سهام و حبيبة** "حفظهم الله "

إلى صغير العائلة " **أمير** "

إلى أخي العزيز أسأل الله أن ينفس عنه كربته

إلى الأخ الذي لم تلده أمي " **عبد النور** "

إلى إخوتي " **رؤوف ، نبيل ، يوسف** "

إلى أسرة الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين – **مكتب المدية** –

إلى عائلتي الكبيرة

إلى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضع

بلال

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا و لم نكن لنصل لولا فضله

و الصلاة و السلام على خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم أما بعد أهدي عملي المتواضع هذا والدي الكريمين إذ قال فيهما الرحمان

" و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

إلى قدوتي و سندي في الحياة من علمني حب العمل و التفاني فيه " **حناشي**" أبي الغالي حفظه الله و بارك في عمره و رعاه

إلى ملاكي في الحياة صاحبة الصدر الحنون من سهرت الليالي و سهرت على تربيتي و تعليمي " **عائشة** " أمي و حبيبة الروح حفظها الله و رعاها

إلى إخوتي الأعزاء " **عبد النور و ياسين** " إلى أخواتي العزيزتين " **سميرة و أمينة**"

إلى كل من ساعدنا في هذا العمل المتواضع و لو بكلمة

إلى كل أصدقائي و من جمعتنا بهم مقاعد الدراسة

إلى كل من علمنا طوال المسيرة الدراسية

محمد لمين

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية بإستخدام قائمة التدفقات النقدية ، حيث قمنا في عملنا هذا بدراسة كل متغير على حدى في الجانب النظري ، وبدراسة حالة لمؤسسة إتصالات الجزائر فرع المدية في الجانب التطبيقي ، ولتحقيق الهدف المنشود من هذه الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي و التحليلي لتقييم الأداء المالي لمؤسسة إتصالات الجزائر .

تناولت الدراسة كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية التي هي عبارة عن كشف أو بيان يعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، وتوفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها من أجل الوقوف على الأداء المالي للمؤسسة، كما أن تبويب هذه القائمة إلى ثلاث أنشطة (تشغيلية، استثمارية، تمويلية) كان حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع ، كما نص هذا المعيار أيضا على أن يتم إعداد هذه القائمة وفق طريقتين طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة ، إلا أن مؤسسة إتصالات الجزائر تعتمد الطريقة المباشرة ، كما تم الإعتماد على المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية التي تفيد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يعتبر التحليل بقائمة التدفقات النقدية من أجود الطرق حيث يتم إشتقاق مؤشرات منها تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من سيولة وربحية ومرونة مالية بالإضافة إلى معرفة درجة المخاطرة التي تصاحب تدفقاتها مما يساعد مستخدمي القوائم على تقييم جودة القرارات ومعرفة الإنحرافات والعمل على تصحيحها .

وقد تم التوصل بعد الدراسة و من خلال حساب مختلف النتائج لمؤسسة إتصالات الجزائر أن المؤسسة في وضعية مالية مريحة جدا وقد حققت توازن مالي ، حيث أنها استطاعت تغطية تدفقاتها النقدية الخارجة بواسطة تدفقاتها التشغيلية كما استطاعت أيضا تغطية ديونها بدرجة كبيرة جدا من خلال تدفقاتها التشغيلية.

الكلمات المفتاحية:

تقييم الأداء المالي ، قائمة التدفقات النقدية ، التدفقات النقدية التشغيلية .

Abstract :

This study aimed to evaluate the financial performance of the economic institution using the statement of cash flows. In our work, we studied each variable separately on the theoretical side, and a case study of the Algeria Telecom Corporation, Medea Branch, on the applied side. To achieve the desired goal of this study, the descriptive and Analytical analysis to evaluate the financial performance of Algeria Telecom Corporation .

The study dealt with how to prepare a statement of cash flows, which is a statement or statement that displays the sources of cash inflows and outflows, and provides information to users of financial statements about the changes occurring in cash and its equivalents in order to determine the financial performance of the institution, and this list is classified into three activities (Operational, investment, and financing) was in accordance with the seventh international accounting standard , This standard also stipulated that this list be prepared according to two methods: a direct method and an indirect method. However, the Algeria Telecom Corporation adopts the direct method, and reliance has been placed on financial indicators derived from the cash flow statement that are useful in evaluating the financial performance of the institution, as the analysis is considered The cash flow statement is one of the best methods, as indicators are derived from it that help evaluate the organization's financial performance, including liquidity, profitability, and financial flexibility, in addition to knowing the degree of risk that accompanies its flows, which helps users of the lists evaluate the quality of decisions, identify deviations, and work to correct them.

It was concluded after the study and through calculating the various results of the Algeria Telecom Corporation that the corporation is in a very comfortable

financial position and has achieved financial balance, as it was able to cover its cash outflows with its operational flows and was also able to cover its debts to a very large extent through its operational flows.

key words:

Evaluation of financial performance, statement of cash flows, operating cash flows .

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص	
قائمة المحتويات	III- I
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	VI
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول : الإطار النظري لتقييم الأداء المالي	
تمهيد	**02**
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأداء المالي	**03**
المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي	**06-03**
المطلب الثاني : معايير الأداء المالي ومقومات الأداء المالي الجيد	**09-07**
المطلب الثالث : آراء الأداء المالي بين أطراف المنظمة والعوامل المؤثرة عليه	**12-09**
المبحث الثاني :تقييم الأداء المالي	**12**
المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي	**15-12**
المطلب الثاني : مصادر معلومات وخطوات تقييم الأداء المالي	**19-15**
المطلب الثالث : مؤشرات تقييم الأداء المالي (frng-bfr-tn)	**28-20**
خلاصة الفصل الأول	**29**
الفصل الثاني :الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية	
تمهيد	**31**
المبحث الأول : عموميات حول قائمة التدفقات النقدية	**32**

المطلب الأول : مفهوم قائمة التدفقات النقدية	**36-32**
المطلب الثاني : مصادر وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية	**42-36**
المطلب الثالث : طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية	**51-43**
المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية	**51**
المطلب الأول : نسب تقييم السيولة	**53-51**
المطلب الثاني : نسب تقييم الربحية	**57-53**
المطلب الثالث : نسب تقييم المرونة المالية والسياسة المالية	**60-57**
خلاصة الفصل الثاني	**61**
الفصل الثالث : دراسة حالة حول مؤسسة إتصالات الجزائر (المدية)	
تمهيد	**63**
المبحث الأول : تقديم مؤسسة إتصالات الجزائر	**64**
المطلب الأول : لمحة تاريخية عن مؤسسة إتصالات الجزائر	**66-64**
المطلب الثاني : فروع وهياكل مؤسسة إتصالات الجزائر	**67-66**
المطلب الثالث : المديرية العملياتية للإتصالات فرع المدية	**70-67**
المبحث الثاني : مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	**71**
المطلب الأول : عرض وتحليل الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج سنوات 2020-2021-2022	**78-71**
المطلب الثاني : عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إتصالات الجزائر سنوات 2020-2021-2022	**85-78**
المطلب الثالث تقييم الأداء المالي عن طريق نسب قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إتصالات الجزائر سنوات 2020-2021-2022	**95-86**

خلاصة الفصل الثالث	96
خاتمة	100-98
قائمة المصادر والمراجع	102
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	44
2-2	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة الغير مباشرة	48-47
1-3	جانب الأصول لمؤسسة إتصالات الجزائر	72
2-3	جانب الخصوم لمؤسسة إتصالات الجزائر	75-74
3-3	جدول حسابات النتائج لمؤسسة إتصالات الجزائر	77-76
4-3	جدول قائمة الدخل لمؤسسة إتصالات الجزائر	78-77
5-3	عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إتصالات الجزائر	80-79
6-3	عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	81-80
7-3	عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية	83-82
8-3	عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	84
9-3	نسبة تغطية النقديات	86
10-3	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون	87
11-3	نسبة تغطية النفقات النقدية الضرورية	88
12-3	نسبة كفاية التدفقات النقدية	89-88
13-3	نسبة النقدية التشغيلية	89
14-3	نسبة التدفق النقدي للمبيعات	90
15-3	نسبة العائد على الأصول	91
16-3	نسبة التدفقات إلى حقوق الملكية	91
17-3	نسبة التوزيعات النقدية	92
18-3	نسبة الإنفاق الرأسمالي	93
19-3	المعدل النقدي لغطية الديون	94
20-3	معدل صافي التدفق النقدي الحر	95

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	خطوات تقييم الأداء المالي	19
1-2	التدفقات النقدية للداخل والخارج مصنفة حسب الأنشطة	42
1-3	الهيكل التنظيمي للمديرية العملياتية للإتصالات بالمدية	70
2-3	ميزانية الأصول لمؤسسة إتصالات الجزائر	73
3-3	ميزانية الخصوم لمؤسسة إتصالات الجزائر	75
4-3	تطور التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	82
5-3	تطور التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية	84
6-3	تطور التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	85

مقدمة

مقدمة

عرفت المؤسسات الإقتصادية في الآونة الأخيرة العديد من التغييرات و التطورات التي تؤثر على نمو هذه الأخيرة حيث ألزمت التغيرات الإعتماد على المعايير المحاسبية الدولية لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة حيث أن أبرز ما تسعى له المؤسسات الإقتصادية هو ضمان الإستمرارية الذي يترتب عنه تحقيق باقي أهدافها .

يعتبر الأداء المالي من المقومات و الركائز الأساسية للمؤسسات الإقتصادية حيث يوفر للمؤسسات نظام متكامل للمعلومات لمقارنة الأداء الفعلي مع الأهداف المسطرة مسبقا ، و حتى تتمكن المؤسسة الإقتصادية من معرفة مدى قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة و ما الوسائل المستعملة لذلك لابد من تقييم أدائها المالي ، هذا الأخير له أهميته البالغة من منطلق أن الهدف الذي له الأولوية داخل المؤسسة بعد تحقيق الإستمراية هو تحقيق الأرباح الذي يحظى بإهتمام كبير من جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الإقتصادية .

و تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم التي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات بشكل واسع من قبل المحللين الماليين والمؤسسات المالية و المصرفية ، حيث تهدف هذه القائمة إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية في وضع قاعدة لتقييم قدرة المؤسسات الإقتصادية على توليد الربحية وما يعادلها وتوضيح دخول وخروج السيولة المتاحة لدى المؤسسة وكذلك إستخلاص نسب مشتقة منها تفيد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ، حيث أن المؤسسات الإقتصادية الجزائرية كغيرها من المؤسسات العالمية تسعى إلى التطور و التقدم لذا تلجأ لتقييم أدائها المالي من خلال مجموعة من الأدوات تتمثل في النسب و المؤشرات الخاصة بتقييم الأداء المالي ، ولعل أحدث هذه الأدوات نسب ومؤشرات قائمة التدفقات النقدية .

1- إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية و دورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية و يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن أن تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي في مؤسسة إتصالات الجزائر ؟

من السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- هل عملية جمع المعلومات تسهل من عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟
- هل يعتبر تحليل التدفقات النقدية عنصرا مهما لتحديد الحالة المالية للمؤسسة ؟
- كيف تساهم نسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة إتصالات الجزائر بالمدية ؟

2- فرضيات الدراسة :

على ضوء الإشكالية المطروحة نقترح الفرضيات التالية :

- عملية جمع المعلومات تعتبر عملية مهمة و ضرورية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك بإختلاف مصادرها خارجية كانت أم داخلية .
- يعتبر تحليل التدفقات النقدية عنصرا مهما لتحليل الحالة المالية لأن إعداد هذه القائمة يكون على أساس النقدية عكس باقي القوائم المالية التي تكون على أساس الإستحقاق .
- تساهم نسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة وربحية المؤسسة وكذا سياستها ومرونتها الماليتين من أجل توفير معلومات تفيد المؤسسة في إتخاذ القرارات المالية المناسبة وتقييم أدائها المالي .

3- أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال :

التعرف على قائمة حديثة في عملية تقييم الأداء المالي و هي قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر من أهم القوائم المالية الأساسية التي يتوجب دراستها بشكل أدق و هذا لما لها من أهمية بالغة في توضيح التدفقات النقدية الحقيقية الداخلة و الخارجة للمؤسسة حسب الدورات الثلاث (الإستغلال الإستثمار و التمويل) ، و هذا من أجل إتخاذ القرارات المالية المناسبة.

4- أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية :

- التعرف على قائمة التدفقات النقدية التي أصبح من الضروري تطبيقها في المؤسسات الإقتصادية و ذلك بعد تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي .
- محاولة إظهار دور قائمة التدفقات النقدية في عملية تقييم الأداء المالي .
- التعرف على كيفية إستخدام قائمة التدفقات النقدية والنسب المشتقة منها لتقييم الأداء المالي في مؤسسة إتصالات الجزائر .

5- حدود الدراسة :

لإثراء الجانب الموضوعي للدراسة قمنا بدراسة مؤسسة إتصالات الجزائر فرع المدية من خلال إستخدام جدول التدفقات النقدية الخاص بها لتقييم أدائها المالي للفترة الممتدة من 2020 إلى 2022 .

6- هيكل الدراسة :

من أجل الإلمام بموضوع بحثنا والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين تضمنا الجانب النظري ، بينما فصل تضمن الجانب التطبيقي وكانت كالآتي:

الفصل الأول : الإطار النظري لتقييم الأداء المالي ، قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين ، أول مبحث تطرقنا فيه إلى ماهية الأداء المالي أما في المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى تقييم الأداء المالي .

الفصل الثاني: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية ، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين ، المبحث الأول تحت عنوان عموميات حول قائمة التدفقات النقدية ، أما بخصوص المبحث الثاني فقد جاء بعنوان تقييم الأداء المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية .

الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر (المدية) ، قسمنا الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى تقديم عام لمؤسسة إتصالات الجزائر ، أما المبحث الثاني الذي جاء بعنوان مؤشرات قائمة التدفقات

النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة فقد تطرقنا فيه إلى حساب بعض النسب بالإعتماد على قائمة التدفقات النقدية .

7- منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات صحة الفرضيات تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري بإعتباره المنهج المناسب لموضوعنا و قمنا بإستعمال هذا المنهج لشرح أهم النقاط الأساسية حول قائمة التدفقات النقدية و كيفية إستخدامها في عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة ، أما الجانب التطبيقي فقد قمنا بإستعمال المنهج التحليلي لإلقاء الضوء على الظاهرة المدروسة حيث درسنا في الجانب التطبيقي حالة مؤسسة إتصالات الجزائر فرع المدية .

8- مبررات الدراسة :

- الميول الشخصي للموضوع .
- الأهمية البالغة التي إكتسبتها قائمة التدفقات النقدية في عملية تقييم الأداء المالي .
- الفضول لمعرفة الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية داخل مؤسسة إتصالات الجزائر .

9- صعوبات الدراسة :

- صغر المدة الزمنية التي تم فيها التربص نظرا لعدد المتربصين في مؤسسة إتصالات الجزائر .
- صعوبة جمع البيانات المالية للمؤسسة نظرا لأنها تعتبر معلومات خاصة من الصعب التصريح بها بسهولة .

10- الدراسات السابقة :

1- سمرود زبيدة ، **نماذج تقييم الأداء المالي في المؤسسة بإستخدام جدول تدفقات الخزينة** ، مجلة مالية ومحاسبة الشركات ، العدد02 ، جامعة تيسمسيلت ، جويلية 2021، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية عن طريق إبراز الجوانب العامة المتعلقة بالقوائم المالية وخاصة جدول التدفقات النقدية ، وقد إنتهت هذه الدراسة إلى أن تقييم الأداء المالي يعتبر الأساس الذي

يسمح بالوصول إلى نتائج موضوعية وتكوين صورة شاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي يمكن إستخدامها لتقييم الأداء المالي الذي تمارسه المؤسسة .

2– شلابي عمار ، بولعبايز وفاء ، **تقييم الأداء المالي بإستخدام جدول التدفقات النقدية وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة** ، مجلة المشكاة في الإقتصاد التنمية والقانون ، المجلد 05 ، العدد 09 ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، 2019 ن هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي لمؤسسة رويبة NCA وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة وذلك عن طريق تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة المؤشرات والنسب المستخرجة منه ، وانتهت هذه الدراسة إلى أن جدول تدفقات الخزينة الذي فرضه النظام المحاسبي المالي على المؤسسات غطى النقص الموجود في القوائم المالية التقليدية ، أي أنه مكمل لها .

3– هدفت دراستنا إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية بإستخدام قائمة التدفقات النقدية ، وإنتهينا إلى أنه بالرغم من أن الدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها تعتبر دراسات لها أهمية كبيرة ، إلا أننا تناولنا هذه الدراسة من جانب آخر مكمل لهذه الدراسات و هذا الجانب متمثل في دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات السيولة والربحية بالإضافة إلى نسب تقييم المرونة والسياسة المالية ، حيث تطرقنا إلى ما يقارب 12 نسبة تم حسابها و تحليلها وهذا من أجل تمكين المؤسسة من التنبؤ بمختلف التدفقات المستقبلية و معرفة مكانتها مستقبلا .

الفصل الأول : الإطار النظري لتقييم الأداء المالي

تمهيـــــد :

يعد الأداء المالي بصفة عامة وبصفة خاصة هاما جدا بالنسبة للمؤسسات، وهذا من منطلق أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود المؤسسات الإقتصادية ، وتقدم تطور هذه الأخيرة مرتبط بكفاءة وفعالية أدائها لذا فإن الأداء المالي يعتبر المحور الأساسي الذي يسعى المديرين إلى تعظيمه حيث تنصب كل الجهود عليه من أجل تحقيق أهداف المؤسسة الإقتصادية ، فبالرغم من الموارد المتاحة لديها إلا أنها لا تستطيع معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص إلا عن طريق تقييم أدائها ، إذ يعبر عن مدى قدرة المؤسسات الإقتصادية في التوفيق بين مواردها المادية والمعنوية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الإدارة .

يعتبر تقييم الأداء المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وإتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي يتم تقييمها بإستخدام أساليب وأدوات مناسبة تساعدنا على معرفة نقاط قوة والضعف لدى المؤسسة وكذلك التنبؤ بمستقبلها.

حيث أن أهميته لا تقتصر على إدارة المؤسسة لوحدها ، بل تتعدى إلى مساهمتها وأدائها لمن لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي ، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال إستعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة.

وسنحاول التعرف على ماهية الأداء المالي وكيفية تقييمه من خلال تقسيمنا للفصل الأول إلى مبحثين

- ✓ **المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأداء المالي .**
- ✓ **المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي .**

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأداء المالي

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف الأنواع فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ، متطورة وجيدة ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص، إلا عن طريق التعرف على أدائها المالي وذلك من أجل تحديد خططها المستقبلية ، حيث يقوم الأداء المالي على معرفة المستوى المالي داخل المؤسسة أو بالأحرى المركز المالي لهذه الأخيرة .

المطلب الأول :مفهوم الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي مفهوما جوهريا و هاما بالنسب المؤسسات الاقتصادية فمن خلاله يتم تحديد درجة تنظيم المؤسسة، كما شغل أداء المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات الكثير من الاقتصاديين للمجتمع ، وفي هذا المطلب تم تسليط الضوء على مفهوم الأداء المالي وكذا أهدافه و أهميته و العوامل المؤثرة عليه .

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

يعرف محمد محمود الخطيب الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة. [1]

كما يعرف الأداء المالي " بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير، من أجل تشكيل الثروة " .[2]

ويعرف الأداء المالي حسب serge Everaert على أنه يعني تسليط الضوء على العوامل التالية[3]:

- العوامل في المرودية المالية.

---

[1]- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات**، الطبعة الاولى، دار الحمد للنشر و التوزيع ، الاردن، 2010 ، ص45.

[2]- بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير ، قسم مالية مؤسسة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس ، 2008-2009 ص 72.

[3]- دادان عبد الغني، **قراءة في الاداء المالي والقيمة في المؤسسة الإقتصادية**، مجلة البحث جامعة ورقلة ، العدد 4 ص41.

- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على الأموال الخاصة.
- مدى تغطية مستوى النشاط الاستغلالي للمصاريف العامة .

و يعرف كذلك على أنه : "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة و مجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات جدول حسابات النتائج و الجداول الملحقة ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة ، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم معاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح ".[1]

إن الأداء المالي هو :" تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة ، و مدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع و رغبات أطرافها المختلفة " . [2]

وهناك من الباحثين من يرى أن الأداء المالي هو : " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية " .[3]

يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة إذ يساهم في اتحاد الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية الاحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم . [4]

[1]– دادان عبد الغني ، **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر بإستعمال المحاكاة المالية،** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الاقصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007 ، ص 36.

[2]– بن أحمد محمد المكي، **دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي** ، مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص محاسبة وجباية ، قسم علوم مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة إبن خلدون، تيارت ، 2022 -2023، ص 23 .

[3]– بن خليفة حمزة ، **دور قائمة التدفقات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص محاسبة ، قسم علوم التسير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012 - 2013 ، ص 64 .

[4]– بلقاسمي سيد أحمد و أخرون ، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسيين الأداء المالي لشركات التأمين،** مذكرة ماستر ، تخصص محاسبة وتدقيق ، قسم علوم مالية ومحاسبة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016-2017 ، ص 03.

الفرع الثاني : أهمية الأداء المالي

تظهر أهمية الأداء المالي بشكل عام وبشكل خاص ومن خلال ما يحققه للمستثمرين من أهداف في ما يلي[1] :

- تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن هم مصالح مالية في المؤسسة، لتحديد جوانب القوة والضعف فيها والإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء الماني لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.
- تنبع أهمية الأداء المالي بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته، وتوجيه الأداء نحو الإتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية ، وترشيد الإستخدامات العامة للمؤسسات واستثمارها وفقا لأهدافها العامة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

و يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية المؤسسة وتحسينها بهدف تعظيم ثروة المؤسسة.
- تقييم سيولة المؤسسة بغرض تحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالإلتزامات.
- تقييم تطور نشاط المؤسسة بغرض معرفة توزيع المصادر المالية والاستثمارات فيها ، تقييم مديونية المؤسسة عن طريق الرفع المالي لمعرفة مدى اعتمادها على التمويل الخارجي .
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة بغرض معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح .
- تقييم تطور حجم المؤسسة، فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد إقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية لها .

[1]–محمد محمود الخطيب، **مرجع سبق ذكره** ، ص46.

ومنه فالموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على المعلومات المناسبة التي تستخدم لأغراض التحليل لصنع القرارات المناسبة من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة .[1]

الفرع الثاني : أهداف الأداء المالي

يمكن حصر الأهداف المالية للمؤسسة فيما يلي :[2]

- التوازن المالي هو الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة لبلوغه لأنه يمس بإستقرارها المالي ويتمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة، ويتطلب التوازن المالي إبقاء الموارد المستخدمة في تحويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الإستثمارات لتفادي الإضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة، ولتحقيق ذلك يجب أن يكون رأس المال العامل موجب .
- السيولة واليسر المالي أي مدى قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل، أو بمعنى آخر قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة ، المخزونات والقيم القابلة لتحقق إلى أموال متاحة في الوقت المناسب ، أما اليسر الحالي يتمثل في قدرة المؤسسة على تسديد ديونها الطويلة ومتوسطة الأجل في تاريخ إستحقاقها.
- المردودية والربحية وهي تعبر عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الإقتصادية، وتعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها .
- إنشاء قيمة للمساهمين وذلك بقدرة المؤسسة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية للأموال المستثمرة حاليا والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في شكل إستثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل ، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء قيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.

[1] – محمد محمود الخطيب، **مرجع سبق ذكره** ، ص48.

[2] – عيساوي بوجمعة وأخرون، **دور طرق التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بمستقبل المؤسسة**، مذكرة ماستر، تخصص قسم مالية مؤسسة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ، 2016 -2017 ص03 .

- يعتبر نمو المؤسسة عاملا أساسيا من عوامل تعظيم قيمتها ولهاذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية . إن النمو في المؤسسة يعدم ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة إستراتيجيتها من جانب التوسع والإستمرار والبقاء .

المطلب الثاني :معايير الأداء المالي و مقومات الأداء المالي الجيد

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة، والمطلب التالي يعرض لنا أهم المعايير والمقومات لتحديد الأداء المالي الجيد .

الفرع الأول : معايير الأداء المالي [1]

من المهم تحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمؤسسة لأن الحكم على طبيعة تغييرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها على معيار معين و هناك أربعة أنواع رئيسية من النسب المعيارية :

أولا – المعايير التاريخية للمؤسسة: وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الادارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية .

ثانيا – المعايير المطلقة: وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل نسبة التداول مرة والنسبة السريعة مرة .

ثالثا – المعايير القطاعية: يستفيد المشخص بدرجة كبيرة من المعايير الإقطاعية في رقابة الأداء وهي معايير تمثل متوسط للأداء القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة خاصة وأن المؤسسة تشابه في العديد من الصفات والخصائص داخل نفس القطاع.

رابعا – المعايير المستهدفة: وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبز أوجه الإختلاف بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

[1] – أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن، عمان، الطبعة الثالثة، 2013 ، ص 78 .

الفرع الثاني : مقومات الأداء المالي الجيد

يمكن الحكم على جودة الأداء المالي من خلال العناصر التالية[1]:

أولا – الإدارة الاستراتيجية: هي إطار عام مرشد للتفكير والتصرف تتخذه الإدارة العليا يكون مستمدا من الأهداف العليا للشركة ، ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجها للقرارات المصبوبة المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ومواطن قوتها من خلال إحداث المواقعة والتكييف مع البيئة الخارجية والوصول إلى أداء رسالتها، وهي أيضا بمثابة خطة بعيدة المدى ترتكز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية.

ثانيا – الشفافية: البيئة التي تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومتطورة ومفهومة و جعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والإنفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة ، وتعني تقديم الصورة حقيقية لكل ما يحدث وأن يتصف المقيم أو المحلل بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والإستقامة في أدائه لواجباته ، وأن يتجرد من المصالح الشخصية ، وأن لا يخضع حكمه لآراء الآخرين وأن لا يقوم عن علم بتقديم المعلومات على غير حقيقتها ، كما ينبغي على المقيم أن لا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده أو و تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية عمله .

ثالثا – إقرار مبدأ المساءلة الفعالة : وتعني إمكان تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة ، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاعتهم في تنفيذها .

رابعا – وجود النظم المحاسبية : النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يهتم بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية إلى أصحاب المصالح بغية إتخاذ القرارات

[1]– مشغل جهز المطيري ، **تحليل و تقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية** ، مرجع سبق ذكره ، ص16-17 .

المناسبة، حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل، إلى الأطراف المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في إتخاذ القرار.

المطلب الثالث : أراء الأداء المالي بين أطراف المنظمة و العوامل المؤثرة عليه

سنتعرف في هذا المطلب على آراء أطراف المنظمة وكذا العوامل المؤثرة على الأداء المالي وهذا من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و معرفة أهم المشاكل لإيجاد حلول وإقتراح قرارات تصحيحية .

الفرع الأول : أراء الأداء المالي بين أطراف المنظمة

للأداء المالي أراء مختلفة ، فكل طرف يفسر الأداء المالي بالشكل الذي يحقق له رغباته واحتياجاته .[1]

أولا – الأداء المالي من وجهة نظر الإدارة : عند قيام إدارة المؤسسة بتأدية وظيفتها فالهدف من وراء ذلك هو تحقيق الخطط والاستراتيجيات التي تتماشى ومصالح الأطراف الأساسية في المؤسسة ، حيث يسعى كل طرف في المؤسسة إلى تحقيق أهدافه ، فدور إدارة المؤسسة يجمع مختلف الأطراف بإختلاف أهدافهم للتنسيق بينهم وتحقيق الأهداف المرجوة ، لأن أهداف الأطراف يمكن أن تكون منسجمة أو متعارضة ، ويعرف الأداء المالي من وجهة نظر الإدارة على أنه قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتشكيل الثروة .

ثانيا – الأداء المالي من وجهة نظر الملاك :يعتبر الملاك من أهم الأطراف الرئيسية في المؤسسة ، أي أصحاب المصلحة الرئيسية في استمرار وبقاء المؤسسة، ولهذا تتفق الأهداف بين الإدارة والملاك وباعتبار أن الإدارة تتخذ وتتبنى القرارات المالية المهمة في حياة المؤسسة و هذه القرارات تؤثر في مصالح الملاك وبالتالي يرى الملاك أن تتخذ القرارات مع مراعاة حماية أملاكهم.

فالهدف النهائي للملاك هو تعظيم القيمة السوقية للسهم الذي يودي إلى تعظيم ثروتهم، وهو المعيار الأنسب لقياس الأداء المالي للمؤسسة من منظور الملاك , وبالتالي كلما اهتمت الإدارة من أجل تحقيق هذا الهدف كلما كسبت رضاء الملاك ، لأن في بعض الأحيان يتولد لدى الإدارة الرغبة في زيادة الرواتب والأجور لخلق تحفيزات من شأنها الاستمرار والحفاظ على المناصب السامية، فهذا القرار في غير صالح الملاك ويفترض أن تكون

[1]– حابي أحمد، زبيدي البشير، **دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي** ، مجلة المناجير ، العدد 02 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، ص73-74.

الإدارة وكيلة عن الملاك في تسيير شؤون المؤسسة ألا وهو تعظيم قيمة المؤسسة ، وفي سبيل تحقيق الملاك لأهدافهم من خلال تكليف وكيل ينوب عنهم والوصول إلى أغراضهم حتى ولو إستلزم الأمر بعض التكاليف الإضافية.

ثالثا – الأداء المالي من وجهة نظر العمال : يمثل العمال الطاقم البشري الذي يسهر على سيرورة المؤسسة، ولهذه الفئة دور أساسي في المؤسسة نظرا للمجهودات الفكرية والعضلية المبذولة ، مقابل أجرة ، وهذه الفئة تسعى دائما إلى تعظيم مداخيلهم وثرواتهم لقاء المجهودات للبقاء والاستمرارية في العمل ،كما تسعى هذه الفئة إلى تخصيص جزء من ثروات المؤسسة الخدمة مصالحهم وتنمية قدراتهم عن طريق التكوين على حساب مصالح الملاك، فقد يبدو هذا الأسلوب في المدى القصير يهدد ويتعارض مع مصالح الملاك ، إلا أنه في المدى المتوسط والبعيد تنعكس عنه أثار إيجابية تتمثل في تحفيز العمال من جهة، وعلى ثروة الملاك من جهة أخرى .[1]

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تنقسم العوامل المؤثرة في الأداء المالي إلى عوامل داخلية تكون في داخل المؤسسة وأخرى خارجية تتعلق بالمحيط الخارجي للمؤسسة.

أولا – العوامل الداخلية

1–الهيكل التنظيمي : أي الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات والمسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات .[2]

حيث يضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية و هي الوظائف الإدارية و التمايز الرأسي و هو عدد المستويات الإدارية و يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسة من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة و المساعدة في إتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية.

[1] – حابي أحمد، زبيدي البشير، نفس المرجع السابق ، 74.

[2] –صفاء بوضياف ، **دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية في قطاع الحليب و مشتقاته**، رسالة دكتوراه ، تخصص محاسبة ، قسم مالية و تدقيق ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2018 ، ص45 .

2-المناخ التنظيمي : عبارة عن وصف خصائص و مميزات بيئة العمل الداخلية بكل أبعادها و عناصرها و التي تتمتع بقدر من الثبات النسبي وتميز المؤسسة بعينها، حيث يدركها العاملون ويفهمونها وتنعكس على إتجاهاتهم و قيمهم وتدفع العاملين إلى تبني أنماط سلوكية معينة . [1]

و تختلف مكونات المناخ التنظيمي من كاتب لآخر فهناك من حصرها في : وضوح التنظيم ، كيفية إتخاذ القرارات ، أسلوب الإدارة و توجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ، حيث تتفاعل هذه العوامل لضمان سيرورة الأداء بصورة ايجابية ، كما تساهم في إعطاء متخذي القرارات صورة صادقة عنه.

3-التكنولوجيا : تقوم المؤسسات باختيار نوعية تكنولوجيا مناسبة تساعدها على تحقيق أهدافها، وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات وجيب عليها أن تتكيف مع هذه التكنولوجيا واستيعابها و تعديل أدائها و تطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف بالإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية . [2]

4-الحجم : يعتبر من العوامل المؤثرة على الأداء المالي المؤسسات سلبا فقد يكون عائقا لأداء المؤسسات لأنه بزيادة الحجم تصبح عملية الإدارة أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية ، وقد يكون إيجابا حيث أنه كلما زاد الحجم يزداد عدد المحللين الماليين بالمؤسسة . [3]

5-طبيعة الملكية : أي يوجد تأثير بين نمط الملكية ومستوى الأداء المالي ، وذلك بالنسبة للمؤسسات العمومية التي تحولت إلى مؤسسات خاصة ، حيث بعد قياس مدى التغير الحاصل في مؤشرات الأداء المالي وجدنا أن : [4]

- أن المالك الخاص أكثر كفاءة من الدولة في إدارته للمؤسسة ، مما ساهم في توفير الموارد و تحسين الأداء المالي .

---

[1]- زهية بركان، نوال الأحوال، **أثر المناخ التنظيمي على الولاء التنظيمي للعاملين بالمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، دراسة حالة تعاونية الحبوب و الخضر الجافة بالعفرون، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، العدد الأول، المجلد 11، 2020 ،ص 262 .

[2]- نجلاء نوبلي، **إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، ، رسالة دكتوراه ، تخصص محاسبة ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015، ص 151.

[3]- محمد محمود الخطيب، **مرجع سبق ذكره** ، ص51.

[4]- محمد زرقون ، عبد الرزاق خليل، **أثر التغيير في نمط الملكية على الاداء المالي للمؤسسات**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد الثاني، المجلد 03 ، 2005، ص190 .

- تحول الأسلوب الإداري في المؤسسة إلى أسلوب أكثر فعالية و أقل تكلفة.

ثانيا – العوامل الخارجية

تتمثل العوامل الخارجية في:[1]

1–السوق: يؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب فإن تميز السوق بالإنتعاش و كثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي ، أما في الحالة العكسية فستلاحظ تراجع الأداء المالي .

2–المنافسة : تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة فنراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات ، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء .

3– الأوضاع الاقتصادية : إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس ، فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي ، أما في حالة إرتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي

إن التطرق إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية بإستخدام أدوات التقييم المالي أصبح يعد مطلبا ضروريا ، كما يعمل تقييم الأداء المالي في المؤسسة على إيجاد الثغرات ومعالجتها، من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة وتطورها .

المطلب الأول :مفهوم تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع الإقتصادي لخططه بل لأهدافه ككل ، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال عرضنا لمفهوم عملية تقييم الأداء المالي ، خطوات تقييم الأداء المالي بالإضافة إلى مؤشرات الأداء المالي (أهم أدوات تقييم الأداء المالي) .

[1]– نجلاء نوبلي،**مرجع سبق ذكره**، ص 152 .

الفرع الأول : تعريف تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة ، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا .[1]

و يعرف كذلك على أنه قياس النتائج المحققة أو المنظرة في ضوء المعايير المحددة سلفا، ويمكن من خلاله الكشف عن جوانب القوة والضعف في الأنشطة الإقتصادية واجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها .[2]

تقييم الأداء هو نتيجة نهائية لقدرة الشركة وإمكانياتها من أجل تحقيق الأهداف ، وهو يعبر عن كيفية توظيف الشركة لمواردها المتاحة وفق معايير محددة وبطريقة متوازنة من أجل تحقيق أهدافها القصيرة والطويلة الأمد للاستمرار في مجال الأعمال .[3]

يعتبر تحليل الأداء شكل من أشكال الرقابة ، يرتكز على تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في إستخدام الموارد المتاحة أفضل إستخدام وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية .[4]

ومن التعاريف السابقة يمكن أن تعرف أن عملية تقييم الأداء المالي على أنها جزء من عملية الرقابة تهدف إلى الوقوف على ما تم تجسيده خلال سنة ومقارنته بالمعايير المحددة مسبقا بغرض معرفة كفاءة إستخدام المؤسسة لمواردها والوقوف على الإنحرافات وتصحيحها .

[1]- السعيد فرحات جمعة ،**الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000 ص38 .

[2]- عبد الفتاح سعيد السرطاوي ،عادل عيسى حسان ،**التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين** ،مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ،العدد 02، المجلد 04، ديسمبر 2019 ،ص 150 .

[3]- علاء فرحان طالب ،أيمن شيحان المشهدان، الحوكمة **المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة1 ،2001 ص65 .

[4]- حمزة محمود الزبيدي ، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل** ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن ،2004 ،الطبعة 02 ،ص90 .

الفرع الثاني : أهمية تقييم الأداء المالي

- إن أي مؤسسة تحتاج إلى إعداد نظام لتقييم أدائها حتى تكتشف نقاط الضعف والقوة ، وذلك بهدف قياس حالة تقدم أو تخلف المؤسسة، ومنه تستنتج أن الأداء الجيد يصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المؤسسة في سوق يتسم بالمنافسة الشديدة بالإضافة إلى محاولة زيادة حصتها السوقية.
- إن أي مؤسسة سواء كانت خاصة أو عامة تهدف إلى تحقيق الربح أولا، فإنها تواجه إلتزام توجيه طاقات عناصرها لتحقيق كافة أهدافها المسطرة والمرجوة حتى تشبع دوافعها .
- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أداة رئيسية للقيام بوظيفة الرقابة داخل المؤسسة ، وذلك من خلال تعديل وتصحيح الإستراتيجية بالإضافة إلى ترشيد إستخدام الموارد المتاحة لتحقيق الكفاءة والفعالية .[1]

الفرع الثالث : أهداف تقييم الأداء المالي

تمثل أهداف تقييم الأداء المالي في :[2]

- تنمية الإحساس بروح المسؤولية من خلال توليد القناعة الكاملة لديهم بأن الجهود التي يبذلونها في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة تقع تحت عملية التقييم الأمر الذي دفعهم إلى الاجتهاد في العمل للحصول على مستويات الأداء العالية وكذلك على المكافئات والحب الإجراءات والعقوبات .
- توفير الوسائل والطرق والبدائل المناسبة لتطوير سلوك العامل وتحسين البيئة الوظيفية التي يعملون بها.
- الوقوف على حساب مستوى الجاز المؤسسة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها .
- إتخاذ القرارات حول الإستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال .
- الوقوف على مدى كفاءة إستخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيد التحقق أكبر عائد تكاليف أقل .
- تبيان أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة، والتي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة .

[1]- سعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص 38 .

[2]- إبراهيم محمد المحاسنة، **إدارة و تقييم الأداء الوظيفي بين نظرية و التطبيق**، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان، الأدن، الطبعة الأولى، 2013 ، ص 128-121 .

- ترشيد الإنحرافات ومعرفة أسبابها لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية بالإضافة لترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية إستخدام المؤسسة المواردها ، ومدى تحقيق الأهداف المرسومة من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

بالإضافة إلى الأهداف التالية :[1]

- قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الكافية وقدرتها على تغطية فوائد الأموال المقترضة .
- كفاءة المؤسسة في إستخدام رأس المال العامل بحيث لا يكون أقل أو أكثر من اللازم .
- الوقوف على كفاءة إستخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة بتكاليف أقل ونوعية جيدة .
- الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خططها الإنتاجية .
- الكشف عن مواطن الخلل و الضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تساعدها مستقبلا.

المطلب الثاني : مصادر معلومات و خطوات تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة في عملية تقييم الأداء المالي ، فيجب على المعلومات التي تم جمعها أن تتميز بالمصداقية والموثوقية و يجب أن تتوفر في الوقت المناسب ، ومن ثم نقوم بإتباع مجموعة من الخطوات للقيام بعملية تقييم الأداء المالي .

وسنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين ، الفرع الأول لعرض مصادر المعلومات التي تتكون من مصادر داخلية و أخرى خارجية ، ثم سنعرض في الفرع الثاني مختلف خطوات تقييم الأداء المالي .

الفرع الأول : مصادر معلومات تقييم الأداء المالي:

أولا – المصادر الخارجية :

[1]– إبراهيم محمد المحاسنة ، **نفس المرجع السابق** ، ص 121-128 .

تحصيل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي ، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

1- المعلومات العامة : تتعلق هذه المعلومات بالحالة الإقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للإقتصاد في فترة زمنية معينة ، وسبب إهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الإقتصادي ، وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها .[1]

2- المعلومات القطاعية : فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من أحد الأطراف سواءا تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية ، النشرات الإقتصادية ، المجلات المتخصصة ، بهدف إجراء الدراسات المالية والإقتصادية ، حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها وإستخراج نسب قطاعية بناءا عليها يتم إجراء المقارنة .[2]

ثانيا – المصادر الداخلية : تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة ، وتتمثل هذه المعلومات في :

1- الميزانية : تعرف الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي في المادة 33 من المرسوم التنفيذي 156/08المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 كالتالي :

تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية .[3]

2 – جدول حسابات النتائج : هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبة الواحدة ن بحيث عند زيادة مجموع الإيرادات عن المصروفات تكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحا والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية .[4]

[1]- مبارك لساوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون ، الجزائر ،2004 ، ص 17 .

[2]- لعراف زاهية ،**تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة و الربحية** ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص بنوك ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، ص41-42 .

[3]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية** ، النظام المحاسبي ، المرسوم التنفيذي 08 /156 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 ، بالتصرف .

[4]- عدنان تايه النعيمي و اخرون ، **لإدارة المالية النظرية و التطبيق** ، دار المسيرة ، ط2 ، عمان ، الاردن ، 2006 ، ص 76 .

3 – جدول التمويل : هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة، فهو جدول يسعى إلى تحديد التدفقات النقدية للموارد والاستخدامات في المدى الطويل والقصير وذلك بالاعتماد على ميزانيتين وظيفتين لسنتين متتاليتين والتي ينتج عنها تغير في المعادلة الأساسية للخزينة .

4 – جدول تدفقات الخزينة : هي قائمة إجبارية و مكملة للقوائم المالية الأخرى تبين مقبوضات و مدفوعات المؤسسة، ويتم إعدادها وفقا للأساس النقدي.

5 – الملاحق : هو وثيقة شاملة تشنها المؤسسة بهدف تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر .وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج المعلومات غير المرقمة في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة . [1]

الفرع الثاني : خطوات تقييم الأداء المالي:

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة خطوات كالآتي :

أولا – جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: يتم الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية من القوائم المالية الرئيسية كقائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، بالإضافة إلى القوائم الأخرى .

والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة ، والبيانات المتعلقة بأنشطة الشركات المشابهة في نشاطها لنشاط الشركة. [2]

ثانيا – تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية : للوقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعاير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الإستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى موثوقية البيانات .

[1] – ديلمي بشرى، سالمي مروة، **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية** ، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة ، الجزائر، 2020-2021، ص 24 .

[2] – وليد ناجي الحيالي، **تحليل مؤشرات نتائج الأداء " الأرباح و الربحية " في المشاريع الصناعية كأداة لتخطيط الإنتاجية** ، التعاون الصناعي في الخليج العربي العدد 46 ، 1991، ص 37 .

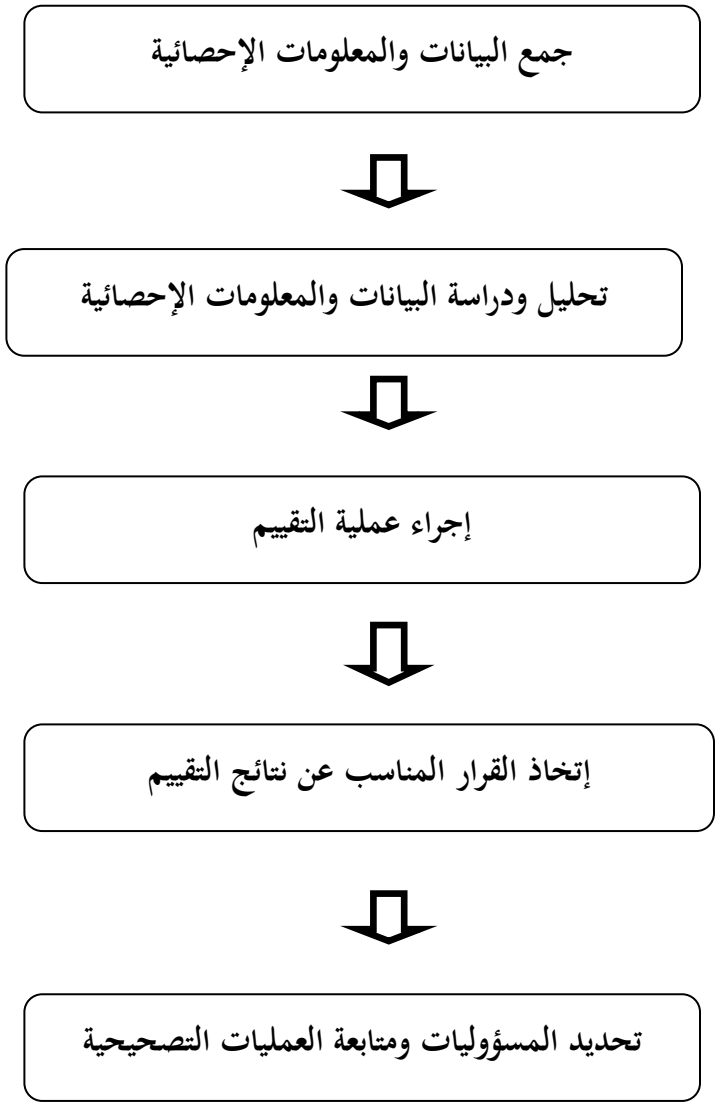
ثالثا – إجراء عملية التقييم : وتكون بإستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة ، أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي و دقيق يمكن الإعتماد عليه.

رابعا – اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم : في كون نشاط الوحدة المنفذة كان ضمن الأهداف المخططة وأن الإنحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها ، وان أسبابها قد حددت وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الإنحرافات قد إتخذت ، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل .

خامسا – تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية: التي تكون في الإنحرافات التي تحدث خلال الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافر بنتائج التقييم ، وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي نتجت عن عملية التقييم للإستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.[1]

[1]– مجيد الكرخي ، **تقييم الاداء بإستخدام النسب المالية**، دار المناهج ، عمان، الأردن، 2007 ، ص 39.

الشكل رقم (1-1) : خطوات تقييم الأداء المالي



المصدر : من إعداد الطلبة .

.

المطلب الثالث : مؤشرات تقييم الأداء المالي

مع إشتداد حمى المنافسة بين الشركات أصبحت عملية تقييم الأداء المالي عملية لا غنى عنها من أجل البقاء والتطور، و هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال عرضنا لأهم مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

الفرع الأول : رأس المال العامل FRNG

أولا– مفهوم رأس المال العامل:

تعريف 01 : رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة ، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة ، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات ، وضمان إستمرار توازن هيكلها المالي .[1]

تعريف 02 :يعرف رأس المال العامل بأنه هامش إضافي تضعه المؤسسة المواجهة المخاطر الطارئة و الذي يتم تقديره حسب قدراتها و طبيعتها و تطورها .[2]

و يعرف أيضا بأنه الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة . [3]

ثانيا – أنواع رأس المال العامل:

هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل وهي :

1– رأس المال العامل الصافي :[4]

[1]– بن هدي خالد، **دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد نقدي ومالي ، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان الجزائر، 2015–2016 ص 68 .

[2]- إلياس بن ساسي يوسف قريشي ، **التسير المالي دروس و تطبيقات** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،طبعة 06 ، 2006 ص67 .

[3]– بن خروف جليلة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 89.

[4] - ناصر دادان عدون ، **تقنيات مراقبة التسيير** ، مرجع سبق ذكره ، ص 46 – 47 .

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة ، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الإحتياجات المالية الدائمة بإستخدام الموارد المالية الدائمة .

ويتم حسابه بطريقتين هما:

أ – طريقة أعلى الميزانية: وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة و يمكن حسابه بطريقتين :

الطريقة 01:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الطريقة 02:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الخاصة – الديون الطويلة الأجل

ب– طريقة أسفل الميزانية: وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل ويمكن حسابه بالطريقة الأتية :

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

2– رأس المال العامل الخاص :[1]

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة دون الإستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل .

[1] – مريم قمور ، لمياء حميمد ، **دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص محاسبة وإدارة مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، الجزائر ، 2016-2017 ، ص 32 .

يبين مدى إكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = (الخصوم- مجموع الديون) - (الأصول – الأصول المتداولة)

ويعتبر رأس العامل الخاص أداة للحكم على مدى الإستقلالية المالية للمؤسسة ، فإذا كان رأس المال العامل الخاص >0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة ، و العكس إذا كان أصغر من الصفر.

3- رأس المال العامل الأجنبي:[1]

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة ، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها ، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الإستغلال ، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة ، وإلتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة ، و يكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية :

الصيغة الأولى :

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي – رأس المال العامل الخاص

الصيغة الثانية :

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم الغير جارية (الديون طويلة و متوسطة الأجل)

[1] – مريم قمور ، لمياء حميمد ، **دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، نفس المرجع السابق ، ص32 .

4- رأس المال العامل الإجمالي: يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل ، والتي تشمل كل من قيم الإستغلال القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

ثالثا – الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي:

يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة الأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا السرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية ، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة بإختلاف المؤثرات عليه . [1]

1- رأس المال العامل موجب: يكون في هذه الحالة الموارد الدائمة أكثر من الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي إحتياجات المؤسسة الطويلة الأجل ، فالتوازن المالي في هذه الحالة محقق من طرف المؤسسة نظرا للفائض الموجود في الموارد والذي يسمح بتمويل الإحتياجات الأخرى القصيرة الأجل . [2]

2- رأس المال العامل معدوم :في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي إحتياجات المؤسسة طويلة الأجل، فالتوازن الحالي محقق في هذه الحالة ولكن لا يحقق أي فائض في الموارد الطويلة المدى . [3]

3- رأس المال العامل سالب: يشير إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل إستثماراتها وباقي الإحتياجات المالية الثابتة بإستخدام مواردها المالية الدائمة وحققت بذلك عجزا في تمويل هذه الإحتياجات ، وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية ، أو إلى تقليص مستوى إستثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة . [4]

---

[1] -JEAN LUK BOULOT, **L'analyse financière** , Edition Publi Unior ,Paris ,France, 1982 , p65.

[2] -كفايفية أية ، سليماني يسرى، **دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة مصبرات عمر بن عمر** ،مذكرة ماستر ، ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامة 8 ماي 1945، قالمة ،الجزائر، 2020-2021 ،ص52.

[3] - Jacky muller, Michel mailier, **Analyse financière de l'entreprise**, 6éme édition, dunad, paris , 1992, p247.

[4] عيسى بوخوخ ، منصر داودي ، **تقنيات المحاسبة و التسيير**، دار الهدى 1997، ص 103.

رابعا– العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل الصافي:

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على حجم رأس المال العامل وهي[1]:

1– طبيعة الإنتاج : كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية ، وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا.

2– طبيعة المواد الأولية المستعملة : إذا كانت المواد الأولية الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم فإنه لا توجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينه ، أما إذا كانت موسمية فيجب شراؤها عند موسمها وتخزينها .

3– طبيعة العملية التسويقية : كلما كانت سرعة دوران المنتجات مرتفعة كلما كانت الحاجة إلى راس مال عامل قليلة، والعكس صحيح.

4– طبيعة الائتمان والتحصيل : فكلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من فترة تسديد الموردين كانت الحاجة إلى حجم أقل من رأس المال العامل، والعكس صحيح.

خامسا– أسباب تغيرات رأس المال العامل الصافي:

يتغير حجم رأس المال العامل بين فترة وأخرى و يكون التغير بالزيادة أو النقصان ، و يمكن تلخيص أسباب ذلك فيما يلي[2]:

1– أسباب نقص رأس المال العامل الصافي :

- النقص في الأموال الدائمة " تخفيض رأس المال ، تسديد الديون طويلة الأجل ، توزيع جزء من الإحتياطات".
- الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممولة من أموال دائمة جديدة.
- الخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة و بالتالي الأموال الدائمة.

[1]– منير شاكر محمد و أخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سبق ذكره**، ص 115، 116.

[2]– منير شاكر محمد و أخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 116 117 .

2- أسباب زيادة رأس المال العامل الصافي :

- الزيادة في الأموال الدائمة :" زيادة رأس المال ، الحصول على ديون طويلة الأجل ، تكوين الإحتياطات ".
- التخلي عن بعض الأصول غير جارية بالبيع .
- الأرباح المتحققة و غير الموزعة .
- مخصصات إستهلاك الأصول غير جارية .

الفرع الثاني : إحتياجات رأس المال العامل BFR

أولا- تعريف إحتياجات رأس المال العامل:

تعرف إحتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة إحتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية .[1]

من أجل تقدير ملاءمة و سيولة المؤسسة على المدى القصير فإن رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد ، حيث يوجد توازنين يجب إحترامهما حتى تحقق لنا هيكلة مالية جيدة أو ملائمة ، وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والتي تتمثل في إحتياجات رأس المال العامل.

ثانيا- حساب إحتياجات رأس المال العامل:[2]

تعرف إحتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الأمثل ويقيس قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الجارية ما عدا أموال الخزينة بإستخدام الخصوم الجارية ما عدا خصوم الخزينة.

ويتولد الإحتياج المالي عندما لا تستطيع المؤسسة تغطية هذه الأصول الجارية (ماعدا أموال الخزينة) بإستخدام الخصوم الجارية (ماعدا خصوم الخزينة) ، ويمكن حساب الإحتياجات لرأس المال العامل بالعلاقة التالية:

[1]- بن هدي خالد ، **دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مؤسسة حليب النجاح-** ، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد نقدي، قسم العلوم الإقتصادية ، الملحقة الجامعية بمغنية ، تلمسان ، الجزائر ، 2015-2016 ص 75 - 76.

[2]- ميلود بوشنقي، مليكة زغيب ، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 52 .

إحتياجات رأس المال العامل = (**الأصول الجارية – أموال الخزينة**) – (**الخصوم الجارية – خصوم الخزينة**)

ثالثا– الحالات الممكنة لإحتياجات رأس المال العامل الصافي:

1– إحتياجات رأس المال العامل موجبة (BFR > 0) : وهذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة ، وذلك لتغطية إحتياجات الدورة ، وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة إحتياجات رأس المال العامل ، مما يتطلب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية هذا العجز.

2– إحتياجات رأس المال العامل سالبة (BFR < 0) : هذا يعني أن المؤسسة قد غطت إحتياجات دورتها ، ولا تحتاج إلى موارد أخرى ، ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

3– إحتياجات رأس المال العامل معدومة(BFR = 0) : عندما تكون موارد الدورة تغطي إحتياجات الثروة ، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الإستغلال الأمثل للموارد .[1]

رابعا– تغيرات إحتياجات رأس المال العامل الصافي:[2]

1– تغيرات احتياجات رأس المال العامل الموجبة : في مثل هذه الحالة تكون إحتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من إحتياجات الدورة للسنة الماضية ، وهذه الزيادة ترجع إلى إرتفاع موارد الدورة المتمثلة في :

- إرتفاع سرعة دوران العملاء .
- إنخفاض سرعة دوران الموردين .

2– تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة : في هذه الحالة تكون إحتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من إحتياجات الدورة للسنة الحالية ، وهذا يعود إلى إتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الأجال المحددة.

[1]– ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير** ، دار المحمدية العامة، الجزائر ، 1998 ، ص 46– 47.

[2] -PIERRE CONSO, FAROUK HEMICE , **Gestion finance de l'entreprise** , 9éme , edition , Paris , Dunod, 1999, p. 243.

الفرع الثالث : الخزينة TN

أولا– تعريف الخزينة :

تعريف 01 : الخزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة . [1]

تعريف 02 : الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة إستغلالية ، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة إستخدامها فورا ، و الخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة . [2]

تعريف 03 : الخزينة هي الفرق بين رأس المال العامل وإحتياجات رأس المال العامل ، وتظهر في هذا التعريف كنقطة وصل بين الأجل الطويل المتمثل في رأس المال العامل ، والأجل القصير المتمثل في إحتياجات رأس المال العامل . [3]

ثانيا– حساب الخزينة:

تحسب الخزينة وفق طريقتين :

الطريقة الأولى :

الخزينة = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل .

الطريقة الثانية :

الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية .

[1]– بوشاشي بوعلام ، **المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال** ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر، ص 11.

[2]– رغيب مليكة ، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، من 53.

[3]– باديس بوخلوة ، **الأمثلية في تسيير الخزينة " دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحظنة بالمسيلة "** رسالة ماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2003 ، ص 08 .

ثالثا – الحالات الممكنة للخزينة :[1]

1– الحالة الأولى (الخزينة الصفرية) : تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة ، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل وإحتياجات رأس المال العامل ، لكن لا بد من أخذ الحذر ، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية إحتياجاتها المستقبلية.

2– الحالة الثانية (الخزينة الموجبة) : في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة ، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالإحتياج في رأس المال العامل ، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة ، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

3– الحالة الثالثة (الخزينة السالبة) : في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الإحتياج في رأس المال العامل ، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الإحتياجات المتزايدة من أجل إستمرار النشاط .

[1]– بن هدي خالد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 46 .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بتوضيح ماهية الأداء المالي وذلك بالتطرق إلى تعريفه و أهميته ومختلف أهدافه ، بالإضافة إلى أساسيات حول عملية تقييم الأداء المالي بإستخدام النسب المالية التي تعتمد عليها الإدارة المالية في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

إذ يعتبر تقييم الأداء المالي واحدا من أهم الموضوعات التي نتناولها للدراسة في المؤسسة الإقتصادية ، وعنصرا أساسيا تمليه متطلبات الرقابة المالية ، حيث يقصد بتقييم الأداء المالي إستخدام المؤشرات المالية التي قد تعكس تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية ، وكذلك تساعد على إكتشاف نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية ، فيتم تداركها و تدعيمها و تفادي الوقوع في المخاطر بأقل التكاليف الممكنة ، وقد زادت أهمية تقييم الأداء المالي مع مرور الأيام وهذا بسبب إشتداد حدة المنافسة بين المؤسسات الإقتصادية .

إن من بين الوسائل المستخدمة في تقييم الأداء المالي قائمة التدفقات النقدية التي تقدم إضافة إلى مستخدمي القوائم المالية بالإعتماد على النسب والمؤشرات المشتقة منها التي تتمثل في السيولة والربحية ، وكذا تقييم السياسات المالية والتدفقات النقدية الحرة وكل هذه المؤشرات من قائمة التدفقات النقدية لها دور فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسات وخاصة من الجانب التشغيلي ، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني .

الفصل الثاني: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

تمهيد :

يعتمد نجاح القرارات الإستثمارية و المالية على توافر المعلومات اللازمة لمتخذي هذه القرارات والتي تمكنهم من إتخاذ القرارات الإستثمارية و المالية الرشيدة ويمكن الحصول على هذه المعلومات من مصادر متعددة ، أهمها قائمة التدفقات النقدية التي تعد وفق الأساس النقدي ، وتمثل قائمة التدفقات النقدية إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية على غرار قائمتي الدخل والميزانية المالية ، وذلك بما تحتويه من إفصاحات عن الأنشطة الرئيسية للمنشأة والمتمثلة في الأنشطة التشغيلية و الإستثمارية والتمويلية ، وبما تقدمه من بيانات شاملة عن وضع السيولة النقدية لدى المؤسسة ، وتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها ومدى مرونتها المالية ، كل هذه الجوانب تهم متعاملي الكيانات الإقتصادية حتى يتمكنوا من إتخاذ قراراتهم بطريقة جيدة.

قائمة التدفقات النقدية كغيرها من القوائم المالية الأخرى تلزم التشريعات المؤسسات الإقتصادية بإعدادها، وما يميِّز هذه القائمة عن القوائم الأخرى أنها قائمة تحليلية وتعتبر إمتدادا لأدوات التحليل المالي المختلفة ، لهذا تستعمل في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية ما يسمح بتفسير نتائج نشاط هذه الأخيرة ، وما يميزها أيضا أنها توفر رؤيا أبعد وإطار أوسع يمكن من تقييم وضعية المؤسسة بشكل أكثر موضوعية ، كما أنها تحتوي على مؤشرات ونسب مالية توفر معلومات لا تظهر في قائمتي الدخل والمركز المالي .

وسنحاول التعرف على ماهية هذه القائمة بتقسيمنا للفصل الأول إلى مبحثين كالتالي :

- ✓ **المبحث الأول : عموميات حول قائمة التدفقات النقدية .**
- ✓ **المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية .**

المبحث الأول: عموميات حول قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة الدخل (بيان الأرباح و الخسائر) والتي أصبح لزاما على الشركات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة تقدم البيانات المالية عنها، فهنا نجد أن قائمة التدفقات النقدية لها أهمية خاصة من الجانب النقدي على غرار القوائم المالية الأخرى ، وسنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على مفهومها وأهدافها وكذا أهميتها وكذا مصادرها وخطواتها و طرق إعدادها .

المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

حتى نتعرف على قائمة التدفقات النقدية وجب التطرق الى مفهومها وأهدافها وكذا أهميتها في هذا المطلب.

الفرع الأول : تعريف قائمة التدفقات النقدية

تعريف 01 : هي قائمة تعرض التحصيلات النقدية (مقبوضات) والمدفوعات النقدية و صافي التغير في النقدية من ثلاث أنشطة رئيسية وهي أنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق النقدية في أول الفترة وآخرها .[1]

تعريف 02 : هي قائمة تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المؤسسة، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمؤسسة في تاريخ معين، وتكتسب أهميتها إستنادا إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها إستنادا إلى أساس الإستحقاق.[2]

[1]– طالب بن عبدي حسام الدين، **دور قائمة التدفقات النقدية في تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرار**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص فحص محاسبي ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2015-2016 ، ص 31 – 32 .

[2]– خالد جمال الجعارات ، **معايير التقارير المالية الدولية (IFRS / IAS)**، دار الثراء، الأردن، ط 1 ، 2008 ، ص 97 .

تعريف 03 : عرفها النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF من خلال هدفها بحيث " تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك معلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالي وتقديم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها.[1]

تعريف 04 : هي عبارة عن قائمة مالية حيث تلخص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة خلال فترة من الزمن ، والهدف منها هو إعلام المستخدمين بكيفية وسبب التغيير الطارئ على نقدية المؤسسة خلال فترة من الزمن ، وتعتبر القائمة غنية بالمعلومات المفيدة وتتكون من ثلاث فئات رئيسية : العمليات التشغيلية الإستثمارية و التمويلية .[2]

من التعريفات السابقة يمكن القول أن قائمة التدفقات النقدية هي عبارة عن قائمة تلخص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية ، الإستثمارية والتمويلية خلال فترة من الزمن ، وتقوم بإظهار آثار هذه الأنشطة على النقد خلال الفترة المالية .

الفرع الثاني : أهمية قائمة التدفقات النقدية

أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزءا متمما للقوائم المالية وعنصرا مهما من مقوماتها إذ أن الفائدة التي تقدمها تلك القائمة لمستخدمي المعلومات أصبح من الصعب الإستغناء عنها ، إذ يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بقدرة الشركة في الحصول على التمويل اللازم في الوقت المناسب ، وبالنسبة للمستثمر تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة مهمة في إرشاده بالإستثمار في الشركة أو عدم الإستثمار فيها ، ويمكن تلخيص أهمية قائمة التدفقات النقدية في النقاط التالية : [3]

[1]- القرار 07 / 11 المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، يحدد قواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19 ، المؤرخة في مارس 2009 ، ص 2 .

[2]- شيماء العريجة ، أحلام الكواغط ، **دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ، 2018-2019 ، ص 48 .

[3]- ثائر عدنان قدومي وقيس أديب الكيلاني، **استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية** ، دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل ،قسم العلوم المصرفية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان ، 2003 ، الأردن، ص 11 .

- تعتبر أداة مهمة للإدارة المالية لمعرفة التغيرات التي طرأت على الشركة.
- تساعد على ضمان توفير الإحتياجات التمويلية للشركة وإستخدامها بفاعلية وكفاءة.
- تساعد في تحديد المشاكل المالية ووضع السياسات المالية طويلة الأجل.
- المساعدة في إعداد الموازنات النقدية التقديرية.
- إلقاء الضوء على العمليات المالية للشركة وتحليل الماضي وتوقع المستقبل.
- تحليل مصادر التمويل الذاتية والخارجية وهل تم إستخدامها حسب الخطة المرسومة أم لا.
- معرفة مدى كفاءة إستخدام رأس المال العامل خلال فترة محددة.
- بيان الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر (تدفق للداخل أو الخارج).
- بيان قدرة الشركة على إنتاج النقد وهو العنصر الأساسي الذي يستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح في الشركة.

كما سنوضح بعض النقاط أيضا التي تعبَر عن أهمية قائمة التدفقات النقدية ومن أهمها:[1]

- القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .
- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة.
- تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين.
- تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الإستثمارات في المنشأة وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة.

الفرع الثالث: أهداف قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة في فترة زمنية معينة والحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة

[1] – ماهر موسى وسوزان عطا، **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 30 ، العدد الثاني، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2010 ، ص 14 .

التشغيلية والإستثمارية والتمويلية على أساس نقدي ، وتقدم إجابة عن أسئلة المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين عن المصادر النقدية وأوجه إستخدامات المنشأة لهذه النقدية المتاحة لديها وتبيين التغير في رصيد النقدية خلال الفترة وكيفية تفسيره كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف التالية :[1]

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .
- تقييم قرارات الإدارة ، فإذا قام المديرون بإتخاذ قرارات استثمارية جيدة ، فإن أعمالهم سوف تزدهر أما إذا قاموا بإتخاذ قرارات استثمارية غير جيدة ، فإن المنشأة التي يديرونها سوف تعاني ، وتقدم قائمة التدفقات النقدية المعلومات عن الإستثمارات في الشركة وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة.
- تحديد مدى قدرت المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين، ويهتم المساهمون بالحصول على توزيعات أرباح على إستثماراتهم كما يهتم الدائنون بالحصول على الفوائد وأصل الدين في المواعيد المحددة لذلك ، وتقدم قائمة التدفقات النقدية المساعدة للمستثمرين والدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المنشأة على تنفيذ هذه الالتزامات.
- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة ، وعادة فإن النقدية وصافي الدخل يتحركان معا ، فالمستوى المرتفع من الدخل يقود إلى حدوث زيادة في النقدية والعكس بالعكس ومع ذلك فإن رصيد النقدية يمكن أن ينخفض مع تحقيق المنشأة لأرباح مرتفعة وكذلك يمكن أن يزيد مستوى النقدية مع تحقيق المنشأة لأرباح منخفضة .[2]

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية هدفين أساسين لقائمة التدفقات النقدية : [3]

- توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدة الإقتصادية خلال الفترة.
- توفير معلومات وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية.

[1] – حميداتو محمد، بوكي حسام الدين، بده زكري محمد الصالح، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية** ، مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص محاسبة ، قسم العلوم المالية والمحاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمّة لخضر ، الوادي ،2019-2020، ص9 .

[2] – بن خليفة حمزة، **دور قائمة التدفقات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مرجع سبق ذكره ، ص 13 و14 .

[3] – خنفي عبد الفتاح، **القياس والتقويم في المحاسبة المالية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008 ، ص 2 .

تقديم تقرير عن إن مصادر و إستخدامات النقدية وصافي الزيادة أو النقص فيها يعتبر مفيد لأن المستثمرين والدائمين وغيرهم من الأطراف الأخرى يريدون أن يعرفوا ما يتعرض له أكثر الموارد سيولة في المنشأة ، وعلى ذلك فإن قائمة التدفقات النقدية تعد مفيدة لأنها توفر إجابات عن الأسئلة البسيطة والهامة التالية :[1]

- من أين جاءت النقدية خلال الفترة ؟
- فيم إستخدمت النقدية خلال الفترة ؟
- ما هو مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة ؟

المطلب الثاني : مصادر وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية وتبويبها

من أجل أن نقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية يجب علينا أولا التطرق إلى أهم المصادر التي تساعدنا في الحصول على المعلومات اللازمة من أجل إعداد هذه القائمة ، وكذا أهم الخطوات اللازم إتباعها من أجل إعدادها، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب .

الفرع الأول: مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المصادر التالية : [2]

1- قائمة المركز المالي للمقارنة: توفر هذه القائمة التغيرات في مبالغ الأصول والغلتزامات وحقوق الملكية ما بين بداية الفترة ونهايتها.

2- قائمة الدخل للسنة الجارية: توفر هذه القائمة التدفقات النقدية المتوفرة أو المستخدمة في العمليات خلال الفترة.

3- معلومات إضافية أخرى: معلومات يتم إستخلاصها من دفتر الأستاذ العام للتعرف على التفصيلات الأخرى تخص النقد المتوفر أو المستخدم خلال الفترة .

---

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص 137 و138 .

[2]- فداغ الفداغ، **المحاسبة المتوسطة (الالتزامات، حقوق الملكية ، الاستثمارات ، ومواضيع إضافية في الإفصاح والعرض المالي)** ، الكتاب الثاني ، الطبعة الأولى ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004، ص622 .

يتطلب إعداد هذه القائمة توفر قائمتي للمركز المالي لبداية الفترة ونهايتها ، بالإضافة إلى قائمة الدخل لتلك الفترة وكذا بعض المعلومات الإضافية التي يمكن الحصول عليها من السجلات والتقارير المالية للشركة.

وسبب حاجتنا إلى ميزانيتين من قوائم المركز المالي وقائمة دخل واحدة هو أن الميزانية تمثل صورة للمنشأة في لحظة معينة ، وهذا يمنع معد القائمة من التعرف على التغيرات الحاصلة في بنود الميزانية إلا إذا توفرت له ميزانيتين لبداية الفترة ونهايتها ، أما سبب الإكتفاء بقائمة دخل واحدة فيعود لكون قائمة الدخل تعد على أساس تراكمي وتمثل سجلاً للفترة التي تشملها .[1]

الفرع الثاني : خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية من مختلف المصادر التي قمنا بذكرها سابقا يكون وفق ثلاث خطوات نذكرها كما يلي : [2]

- تحديد التغير في النقدية كفرق بين رصيد النقدية في أول فترة وآخرها ، وهذا إجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين ، وذلك من خلال رصد الزيادة والنقصان في رصيد النقدية ومايعادلها.
- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وهذا إجراء معقد يتطلب تحليل قائمة الدخل الحالية، وتحويل الدخل من أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدي ، كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين ، وكذلك يتطلب بيانات من عمليات منتقاة وفي هذه الخطوة يمكن تطبيق الطريقة المباشرة أو الطريقة الغير مباشرة.
- تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والأنشطة التمويلية، حيث يجب تحليل بقية التغيرات الأخرى في حسابات الميزانية لمعرفة أثرهم على النقدية .

ومن ثم نقوم بإستخراج صافي التدفقات النقدية حيث يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية من مختلف (الأنشطة التشغيلية ،الإستثمارية ،التمويلية) وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية و ما يعادلها حيث يجمع الرصيد إلى النقدية و ما يعادلها في أول المدة ليتطابق مع رصيد النقدية و ما يعادلها في أخر المدة .[3]

[1]- عقل مفلح، **مقدمة في الادارة والتحليل المالي** ، دار المستقبل للنشر ، الطبعة 2 ، عمان، 2000، ص329 .

[2]- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل لنظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2009، ص 348-349 .

[3]- مؤيد راضي خنفر ،غسان فلاح المطارنة ،**تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي** ،الطبعة 3، دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ، 2011 ، ص201-202 .

الفرع الثالث : تبويب قائمة التدفقات النقدية

تقوم المؤسسة بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا لمتطلبات المعيار الدولي رقم "07" في كيفية تبويب عناصر هذه القائمة حسب أنشطتها الثلاثة (أنشطة تشغيلية ، أنشطة إستثمارية ، أنشطة تمويلية) بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها ، ويساعد تبويب قائمة التدفقات النقدية حسب الأنشطة في تقديم معلومات تفيد المستخدمين في تقدير أثر تلك الأنشطة على الوضع المالي للمنشأة وفي تقدير النقدية وما يعادلها ، ويمكن إستخدام هذه المعلومات في تقييم العلاقات بين تلك الأنشطة .

أولا – التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

1– تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

تعريف 01 : يقصد بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية Cash Flow From Operating Activities ذلك النقد الداخل إلى المؤسسة أو الخارج منها خلال فترة معينة نتيجة لعمليات ينعكس تأثيرها في قائمة دخل المؤسسة كإيرادات أو مصروفات أو مكاسب أو خسائر، فيما عدا المكاسب أو الخسائر الناتجة من التصرف في الموجودات لإستخدامه أو إستثماره الذاتي [1].

تعريف 02 : التدفقات النقدية التشغيلية هي التدفقات المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة ، والتي تشمل ما يلي :[2]

- صافي الدخل النقدي للفترة .
- النقد المحصل من العملاء ، أي الناتج عن المبيعات .
- النقد المدفوع للموردين ، أي ثمن البضائع.
- النقد المدفوع للضرائب .
- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة .

[1]– خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية "الطرق المحاسبية الحديثة"**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ، ص 463 .

[2]– مفلح محمد عقل ، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ،2009، ص276 .

2 – أهمية تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

- يفيد قياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في التعرف على مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ذاتيا وإمكانية إعادة تدويرها في النشاط أو إستخدامها في التوسع في الأصول الرأسمالية أو سداد توزيعات الأرباح على المساهمين أو سداد القروض كما تستخدمه التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمؤشر على صدق الربحية .[1]
- وتساعد بيانات التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية للشركة وبيان قدرتها على سداد القروض والمحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة، وكذا بيان حجم النقدية المتولد نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الأساسي وسداد التوزيعات على الأسهم، وللوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن من الضروري التقرير عن الإيرادات والمصروفات على الأساس النقدي ويتم ذلك عن طريق إستبعاد آثار الصفقات التي تتضمنها قائمة الدخل التي لا ينتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية .
- النقدية المطلوبة للمحافظة على طاقة التشغيل مفيدة في تمكين مستخدمي القوائم المالية من تحديد ما إذا كانت المؤسسة تستثمر بشكل كاف في مجال صيانة طاقتها التشغيلية أم لا .[2]

ثانيا– التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية

1– تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية :

تعريف 01 : تتمثل في العمليات الخاصة بإقتناء وبيع الأصول وكذا التوظيفات الأخرى غير المحتواة ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها وإقتناء الاستثمارات والتنازل عنها، مثل إستحواذ وبيع الأصول وغيرها من الأصول التي تدخل في العملية الإستغلالية والتي تحتفظ بها المؤسسة لهدف إستعمالها في إنتاج السلع والخدمات .[3]

[1]– حميداتو محمد ، بوكي حسام الدين ، بده زكري محمد الصالح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص12 .

[2]– دونالد كيسو، وجيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة** ، الجزء الثاني، تعريب احمد حجاج، الرياض: دار المريخ، 2005 ، ص 1232 .

[3]– شادولي أيوب، قائمة التدفقات **النقدية كأداء لتقييم الأداء المالي للمؤسسات**، مذكرة لاستكمال شهادة الماستر ، تخصص محاسبة وتدقيق ، قسم علوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ، الجزائر ، 2016-2017 ، ص 11 .

تعريف 02 : التدفقات الإستثمارية من الأنشطة التشغيلية هي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات الطويلة الاجل ، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مثل : [1]

- النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات .
- النقد المدفوع مقابل إستثمارات أخرى طويلة الأجل .
- المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الإستثمارات .

2- أهمية تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية :

- توفير معلومات مفيدة عن الأنشطة الاستثمارية بحيث تعكس سياسة أداء المؤسسة سواء كانت توسعية أو إنكماشية فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصول المنتجة فإن ذلك يعد مؤشرا جيدا على سياسة توسعية ونمو متزايد في الأنشطة الإستثمارية.[2]
- يعتبر مؤشرا مهما لإحتمالات النمو المستقبلية للمؤسسة ، كما يعتبر أيضا مؤشرا هاما للتعرف على ما يدفع من نفقات الموارد التي تستخدم في توليد الدخل ، بالإضافة إلى كونه يتنبؤ بإحتياجات أصحاب رأس المال من النفقات النقدية مستقبلا .[3]

ثالثا – التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

1- تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :

تعريف 01 : تدفقات تشمل إقتناء موارد او إرجاع موارد لأصحاب الملكية في المشروع وتوزيع العائد عن إستثماراتهم والحصول على موارد من الدائنين وسداد الأموال المقترضة أو الإلتزامات الأخرى ويتم تقسيمها إلى

[1]- مفلح محمد عقل ، **المرجع السابق** ، ص276 .

[2]- بختي صالح ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال قائمة التدفقات النقدية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة ومراجعة ، قسم علوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي محند اولحاج ، البويرة ،2017-2018، ص11 .

[3]- أمال نوري محمد ، **مدى تناغم ادوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية** ، دراسة تحليلية بالإعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، العدد34 ،2013، ص336 .

تدفقات نقدية داخلة وخارجة ، وتشمل التدفقات النقدية الداخلة المتحصلات من إصدار أسهم وسندات أو أي مصدر تمويل آخر (الإقراض طويل الأجل) ، بينما تشمل التدفقات النقدية الخارجة المدفوعات في شكل توزيعات الأرباح أو رد جزء من حقوق الملكية لأصحابها أو سداد القروض طويلة الأجل.[1]

تعريف 02 : هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو إصدار أسهم . [2]

2- أهمية تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :

يفيد تحليل التدفقات من النشاطات التمويلية في معرفة كل مما يلي :

- يعتبر مؤشر لمدى توفر أو إستخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض .
- مؤشر عن مدى قيام المؤسسة بإجراء توزيعات أرباح على المساهمين .
- إعطاء مستخدمي القوائم المالية صورة كاملة عن سياسات المؤسسة في تمويل عملياتها من حقوق الملكية والتمويل بالإقتراض اذ هناك حد أقصى للتمويل بالإقتراض إذا تجاوزته المؤسسة تواجه إعسار مالي في أغلب الأحيان .[3]

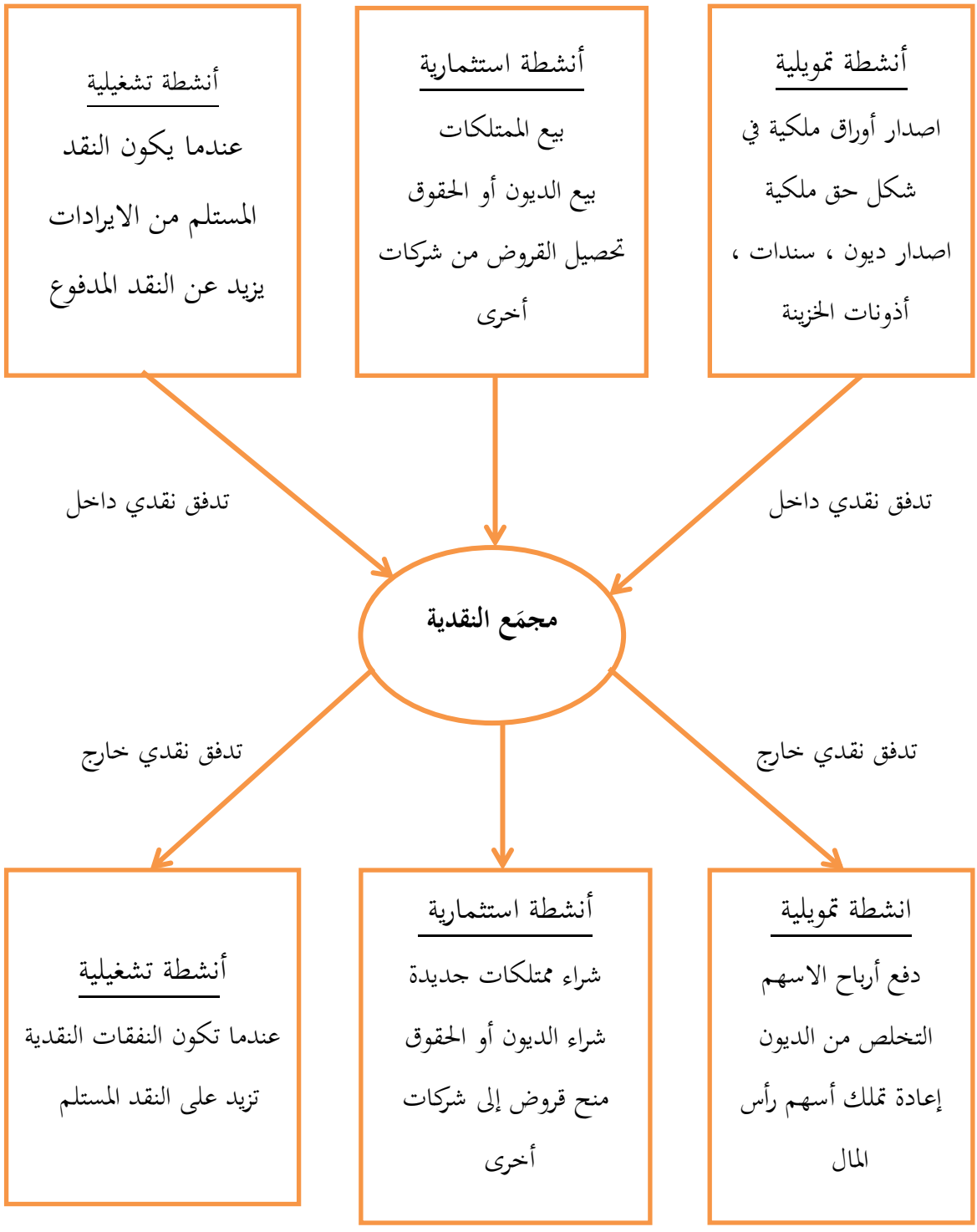
والشكل الأتي يوضح طريقة تصنيف التدفقات النقدية (الداخلة والخارجة) حسب الأنشطة للمنشأة.

[1]- محمد علي وهدان وآخرون ، **المحاسبة عن التدفقات النقدية** ، القاهرة ، 2009 ، ص39 .

[2]- كمال الدين الدهراوي ، عبد اللّه هلال ، **المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1999 ، ص146 .

[3]- اليمين سعادة ، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها** ، رسالة ماجستير ، تخصص إدارة الأعمال ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلو الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 ، ص88 .

الشكل رقم (1-2): التدفقات النقدية للداخل والخارج مصنفة حسب الأنشطة



المصدر : فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، النظرية والتطبيق في القوائم المالية والاصول، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن ،2002،ص208 .

المطلب الثالث : طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

من أجل أن نقوم بحساب التدفقات النقدية لمختلف الأنشطة لدينا طريقتان ، طريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة ، هاته الطريقتان تختلفان في حساب أو عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، في حين لا تختلف طريقة عرض التدفقات النقدية للأنشطة الإستثمارية وكذا التمويلية لكلا الطريقتين ، وفي هذا المطلب سنقوم بعرض كلا الطريقتين .

الفرع الأول : الطريقة المباشرة

يطلق على هذه الطريقة إسم طريقة حسابات النتائج ، بمقتضى هذه الطريقة يتم الافصاح عن التبويبات الرئيسية للمقبوضات النقدية من الأنشطة التشغيلية والمدفوعات النقدية بالإجمالي ، ووفقا لهذه الطريقة يمكن الحصول على معلومات عن الأبواب الرئيسية لإجمالي التدفقات النقدية التشغيلية وإجمالي المدفوعات النقدية التشغيلية إما من السجلات المحاسبية الخاصة بالمنشأة ، أو عن طريق تعديل مبالغ المبيعات والبنود الأخرى في قائمة الدخل بالنسبة للتغييرات التي حدثت أثناء الفترة للمخزون وحسابات مدينو ودائنو التشغيل ، بالإضافة إلى البنود الغير نقدية الأخرى ، والبنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي متعلقا بالتدفقات النقدية لأنشطة الإستثمار أو التمويل .[1]

وفيما يلي قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة :

[1]– كعيبش سعدية ، بوشبوط شيماء ، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص محاسبة وجباية معمقة ، قسم علوم مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2020-2021، ص 20 .

الجدول رقم (1-2) : قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

	ملاحظات	السنة المالية N-1	السنة المالية N
تدفقات أموال الخزينة المتآتية من الأنشطة العملياتية			
المقبوضات من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتآتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتآتية من أنشطة الإستثمار			
المدفوعات عن إقتناء تثبيتات عينية ومعنوية المقبوضات من عملية التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المدفوعات عن إقتناء تثبيتات مالية المقبوضات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي التدفقات النقدية المتآتية من أنشطة الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتآتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتآتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتآتية من أنشطة التمويل (ج)			

تأثيرات تغييرات سعر الصرف على السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب+ ج)			
أموال الخزينة ومعادلتها عند إفتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلتها عند إغلاق السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الجزائر، العدد 19، الصادر 25 مارس 2009، ص 35.

وفيما يلي يتم شرح توضيحي لكيفية حساب العناصر المكونة للأنشطة الرئيسية حسب الطريقة المباشرة :

أولا – التدفقات النقدية من الأنشطة العملياتية :[1]

تحصيلات الزبائن= ح/ 70 – ح/ 709 + TVA المبيعات – Δ ح/ 41 – Δ ح/ 445 .

+ تحصيلات أخرى= ح/ 74 +ح/ 757 +ح/ 758 + Δ ح/ 487 .

– مدفوعات للموردين والمستخدمين= ح/ 60 – ح/ 609 + TVA مشتريات + ح/ 61 + ح/ 62 + TVA خدمات خارجية وخارجية أخرى – Δ ح/ 401 – Δ ح/ 467 + ح/ 63 – Δ ح/ 42 – Δ ح/ 43 .

– مدفوعات أخرى لمتعاملين آخرين= ح/ 64 + ح/ 65 – Δ ح/ 486 .

– فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة = ح/ 66 .

– ضرائب على النتائج المدفوعة= ح/ 695 + ح/ ض ا رئب أخرى عن النتائج – Δ ح/ 444 .

+ تدفقات الخزينة للعناصر غير العادية= ح/ 77 ح/ – 67 .

[1]– معزوز نشيدة ، شريف محمد ، **ملخص في مقياس التحليل المالي** ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة 02 ، الجزائر ، 2021-2022 ، ص 30 .

ثانيا – التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية : [1]

-تسديدات حيازة تثبيتات غ ملموسة وملموسة: Δ تثبيتات(غ ملموسة وملموسة) + ق م ص للتثبيتات غ الملموسة والملموسة.

+تحصيلات عن التنازل عن تثبيتات غ ملموسة وملموسة: سعر تنازل التثبيتات غ الملموسة والملموسة .

-تسديدات حيازة تثبيتات مالية: Δ تثبيتات مالية + ق م ص للتثبيتات المالية.

+تحصيلات عن التنازل عن تثبيتات مالية: سعر تنازل التثبيتات المالية.

+ تحصيلات فوائد عن توظيفات أموال وحصص وأقساط مقبوضة من النتائج المستلمة: ح/ 76 منتجات مالية .

ثالثا – التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية : [2]

+تحصيلات عقب إصدار أسهم Δ :ح/ 101 : رأس مال صادر Δ +علاوة إصدار مرتبطة برأس مال الشركة.

-حصص أرباح وغيرها من التوزيعات: ح/ 12 : نتيجة صافية للسنة السابقة Δ - ح/ 106 : إحتياطات.

+تحصيلات من القروض Δ =ح/ 16 : إقتراضات وديون+ تسديدات الديون خلال السنة المالية.

- تسديدات الديون خلال السنة المالية = القروض الجديدة خلال السنة المالية - Δ ح/ 16 : إقتراضات وديون.

تأثير تغير سعر الصرف على الصندوق والودائع والإلتزامات ذات الأجل القصير وسهلة التحول لسيولة (توظيفات مالية) .

[1]- معزوز نشيدة ، شريف محمد ، **نفس المرجع السابق** ، ص 31 .

[2]- فاطمة الزهراء بوالطمين ، **دور استخدام فائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية** ، مذكرة ماستر ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر ، 2020-2021 ، ص 17 .

الفرع الثاني : الطريقة غير المباشرة

يطلق على هذه الطريقة طريقة التسوية ، ويتم إعددها عن طريق عمل تسوية لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .[1]

أما بالنسبة للتدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة الإستثمارية والتمويلية فلا تختلف طريقة إعدادها عن الطريقة المباشرة مثلما ذكرنا سابقا .

فبموجب هذه الطريقة يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بالتغيرات في أرصدة الاصول ، والمطلوبات المتداولة خلال السنة المالية ، وبإضافة قيمة اهتلاك الأصول غير المتداولة ومبلغ إطفاء الاصول غير الملموسة و أي نفقات لا تتطلب نقدية مدفوعة ، وكذلك بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن التخلص من الأصول غير المتداولة أو الإستثمارات المالية .[2]

والجدول التالي يوضح قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة :

الجدول رقم(2-2): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة الغير مباشرة

	ملاحظات	السنة المالية N-1	السنة المالية N
تدفقات أموال الخزينة المتآتية من الأنشطة التشغيلية			
صافي نتيجة السنة المالية : تصحيحات من أجل			
الاهتلاكات والمؤونات			
تغير في المخزونات			
تغير في الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
تغير في الموردين والديون الأخرى			
نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن الأنشطة التشغيلية (أ)			

[1]- حسين أحمد دحدوح ، **دراسة تحليلية لمحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد 02 ، 2008 ، ص217 .

[2]- نعيم داود ، **التحليل المالي باستخدام برنامج excel** ، الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 ، ص99 .

تدفقات أموال الخزينة المتآتية من عمليات الإستثمار مدفوعات عن اقتناء التثبيتات مقبوضات التنازل عن التثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج			
تدفقات الخزينة الناجمة عن الأنشطة الإستثمارية (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتآتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة الناجمة عن الأنشطة التمويلية (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب +ج)			
أموال الخزينة عند الإفتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية			
تغير أموال الخزينة			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الجزائر، العدد 19، الصادر 25 مارس 2009، ص 36.

وفيما يلي شرح توضيحي لكيفية حساب العناصر المكونة للأنشطة الرئيسية حسب الطريقة الغير مباشرة :

أولا – تدفقات الخزينة المتآتية من الأنشطة التشغيلية : [1]

نتيجة صافية للسنة المالية

+ح/ 68 : مخصصات إهتلاكات ومؤونات وخسائر القيمة .

[1] – رشيدة بو الصابون ، دلال بوسنة ، **أثر إستخدام جدول تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات المالية** ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة وجباية معمقة ، قسم العلوم المالية والمحاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، الجزائر ، 2017-2018 ، ص29 .

+ Δ ح/ 133 و 134 : تغير ضرائب مؤجلة على الأصول والخصوم .

- Δ ح/ 30 ، 31 ، 32 ، 33 و 35 : تغير المخزونات .

- Δ ح/41 : تغير زبائن وحسابات مدينة .

+ Δ / 401 : تغير موردون وحسابات دائنة .

- ح / 752 أو + ح/ 652 : فائض أو + ناقص القيمة للتنازل عن تثبيتات .

يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتآتية من أنشطة الإستغلال على النحو التالي:

- الإهتلاكات والمؤونات : يتمثل في حساب (68) المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة .
- تغير الضرائب المؤجلة: تتمثل في التغير في حساب (442) ، الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى .
- تغير المخزونات: يتمثل في تغير حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ ناقص التغير في حساب (39) خسائر القيمة عن المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ .
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى: يتمثل في التغير في حساب(41) الزبائن والحسابات الملحقة وحساب (42) المستخدمين والحسابات الملحقة وحساب (43) الهيئات الإجتماعية أو لحسابات الملحقة بالقيم الإجمالية ناقص التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير .
- تغير الموردين و الديون الأخرى: يتمثل في التغير في حساب (40) الموردون والحسابات الملحقة .
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب : يتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للإستثمارات المتنازل عنها، فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف .

الفرع الثالث : مزايا الطريقة المباشرة

تتمتع الطريقة المباشرة في اعداد قائمة التدفقات النقدية بمجموعة من المزايا أهمها : [1]

- الإفصاح عن مصادر المتحصلات النقدية من الأنشطة التشغيلية ومجالات إستخدام النقدية لفترات سابقة مما يساعد في تقدير توقع التدفقات النقدية المستقبلية.
- إنسجام هذه الطريقة مع الهدف الرئيسي لقائمة التدفقات النقدية ، حيث توفر معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية بما فيها المقبوضات والمدفوعات التشغيلية.
- تعتبر المعلومات التي توفرها الأرقام التفصيلية عن التدفق النقدي التشغيلي أكثر فائدة بالمقارنة مع الرقم الإجمالي لمتدفق النقدي التشغيلي مما يساعد في تقييم قدرة المؤسسة على توفير سيولة كافية لسداد إلتزاماتها .
- تتميز المبالغ المحسوبة على أساس هذه الطريقة بموضوعية الإستخراج مما يمكن من التأكد من صحتها وسلامتها بكل سيولة ودون تحيز أو إجتهاد شخصي.
- توفر معلومات عن مقادير التدفق النقدي خلال الفترة والتي لا يمكن الحصول عليها بإستخدام الطريقة غير المباشرة.
- تعتبر المعلومات المفصلة عن التدفق النقدي التشغيلي مفيدة للمحلل المالي في إشتقاق نسب ومؤشرات مالية أكثر وفرة وملاءة عن النشاط التشغيلي للمنشأة من تلك التي توفرها الطريقة غير المباشرة.

الفرع الرابع : مزايا الطريقة غير المباشرة

تتمتع هذه الطريقة بمجموعة من المزايا أهمها:[2]

- تركز هذه الطريقة على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، لذا فهي توفر علاقة جيدة ومفيدة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

[1]– محمد يوسف الهباش، **استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية** ، دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، مذكرة ماجستير ، تخصص العلوم المالية والمحاسيبية ، قسم المحاسبة والتمويل ،كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة ،فلسطين ، 2006 ، ص 32 .

[2]– شباح حمزة ، **تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2013-2014 ، ص 52 .

- تعتبر هذه الطريقة أقل تكلفة من الطريقة المباشرة لكونيا مألوفة عند الكثير من المحاسبين الذين كانوا يتعاملون مع قائمة التغيرات في المركز المالي وفقا لمفهوم رأس المال العامل.
- تكسب هذه الطريقة مستخدمي القوائم المالية القدرة على تحويل هذه القوائم لعدة فترات محاسبية بحيث تتوافر لديهم معلومات عن التدفقات النقدية لعدة فترات متتالية تكفي لإجراء تنبؤ على أساس سليم.
- تقدم هذه الطريقة معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفق أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلة وخارجة.

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من بين أهم الأدوات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، حيث أنها تكشف عن بعض الجوانب التي لا يوضحها تحليل الميزانيات كذا جدول حساب النتائج ، فمن خلال البيانات التي تحتويها قائمة التدفقات التدفقات النقدية يمكننا إشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنسب المالية التي تستخدم في تقييم السيولة والربحية ، وكذا تقييم السياسة والمرونة الماليتين ، وتستعمل أيضا لتقييم مدى كفاءة القرارات المالية ومنه تقييم الأداء المالي للمؤسسة وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني .

المطلب الأول : نسب تقييم السيولة

سنتعرف في هذا المطلب على أهم نسب السيولة لتقييم الأداء المالي .

الفرع الأول : مفهوم وأهمية تقييم السيولة

هي"قدرة المنشأة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة كما تشير إلى مدى سيولة تحويل الأصول إلى نقدية ومدى قرب سداد الإلتزامات".[1]

إن قياس وتقييم السيولة ذو أهمية في تقييم الحالة المالية للمنشأة ، فعند تقييم السيولة يتم الاهتمام بمدى ملاءمة وكفاية النقدية التي لدى المنشأة لدفع ديونها ، وتقسيم التدفقات النقدية للمنشأة إلى تدفقات نقدية من

[1]– محمد سمير الصبان ، إسماعيل ابراهيم جمعة ، أحمد محمد كامل ، **المحاسبة المتوسطة** ، **الإطار الفكري والعلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002 ، ص 206 .

الأنشطة التشغيلية وتدفقات نقدية من الأنشطة الإستثمارية و تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية يوفر مقياسا أفضل لتوافر أو عدم توافر السيولة .

وتعبر نسب تقييم جودة السيولة عن مدى قدرة المؤسسة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة، حيث ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، كما تقيس نسب السيولة المالية مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها المتداولة، وتقاس هذه النسب بتقييم مكونات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة [1] ، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني فائضا نقديا يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الإستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل ، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أنه على المؤسسة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من إستثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل بالإضافة لذلك فإن عرض مصادر وإستخدامات النقد التشغيلي يوفر مؤشرات تفيد في إختبار مدى كفاءة سياسات التحصيل .[2]

الفرع الثاني : مقاييس السيولة

أولا – نسبة تغطية النقدية

$$\textbf{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الإستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الإحتياجات[3].

[1] – ميودة إيناس ، **دور تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء والوضعية المالية للمؤسسة** ، مجلة أبعاد إقتصادية ، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016 ، ص 165 .

[2] – شباح حمزة ، **تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 107 .

[3] – خولة العبادي ، سعاد طيب الرحماني ، **أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات المالية في المؤسسة** ، مذكرة ماستر ، تخصص محاسبة ، قسم العلوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس بالمدية ، الجزائر ، 2019-2020 ، ص 58 .

فيما يلي أمثلة على التدفقات النقدية الخارجة الضرورية للأنشطة التمويلية والإستثمارية :

- الديون والقروض مستحقة الدفع.
- الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار الرأسمالية.
- المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة.

ثانيا – نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون :

$$\textbf{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$$

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون .[1]

ثالثا – نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية :

$$\textbf{تغطية التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الديون المستحقة الأداء و مدفوعات التأجير}\left(\text{قصيرة الأجل}\right)}$$

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة إحتياجاتها التمويلية الضرورية ، إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمنشأة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها.[2]

[1]– مطر محمد ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، الطبعة الثانية. دار وائل للنشر، عمان، 2006 ، ص 164 .

[2]– مشعل جهز المطيري ، **تحليل تقييم الأداء المالي لمؤسسات البترول الكويتية** ، مذكرة ماجستير ، قسم المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الفصل الأول ، 2010-2011 ، ص 42 .

المطلب الثاني : نسب تقييم الربحية

سنتطرق في مطلبنا الثاني إلى نسب تقييم الأرباح في تقييم الأداء المالي وأهم المقاييس المستخدمة في ذلك إذ يعتبر مقياس الربحية أحد الأدوات المسخدمة في التحليل المالي ، ولقائمة التدفقات النقدية دور هام في ذلك من خلال ما توفره من معلومات تساعد في تقييم الربحية .

الفرع الأول : مفهوم وأهمية تقييم الربحية

تعرف نسبة الربحية بأنها مدى إرتباط الأرباح بالتدفقات النقدية وكلما زاد هذا الإرتباط كان دليلا على إرتفاع الأرباح ، ويمكن تقدير الأرباح بمقارنة صافي الدخل بالتدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية للمنشأة ، ومن خلال هذا المفهوم يمكننا نقول أن نسب تقييم الربحية هي مدى نجاح السياسات المتخذة من طرف المؤسسة من خلال تعظيم الأرباح وهي محل إهتمام الكثير من الأطراف وخاصة المستثمرين والإدارة والمقرضين ، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها ، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها التشغيلية ، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى منشآت تحقق أرباح وقادرة على دفع إلتزاماتها وفوائد ديونها.[1]

إن ربحية الوحدة الإقتصادية هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة وتعبر عن مدى كفاءة التي تتخذها فيها الوحدة الاقتصادية قراراتها التشغيلية والإستثمارية ، وتقيس نسب الربحية كفاءة الوحدة الإقتصادية في إستغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح ، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أسس الإستحقاق كصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي وعلى هذا الأساس فإن تحقيق الوحدة الإقتصادية لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس، في حين وكلما إرتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه الوحدة خلال العام كلما إرتفعت نوعية أو جودة أرباح الوحدة والعكس .[2]

---

[1]- محمد سمير الصبابي وآخرون، **المحاسبة المتوسطة (الإطار الفكري والعلمي للمحاسبة كنظم للمعلومات)**، دار الج امعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص 209 .

[2]- ماء سهيل نجم، **استخدام مقاييس التدفق النقدي في تقييم جودة الأرباح**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8 ،العدد 15 ، السنة 2016 ، ص 448 و449 .

بالإضافة لذلك فإن تحديد قيمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة ، يجعل بالإمكان إجراء مقارنة سليمة بين وضعها النقدي و الوضع النقدي لمنشآت أخرى تختلف عنها في الطرق المستخدمة في إهتلاك الأصول الثابتة .[1]

بالإضافة إلا أن نسب تقييم الربحية تساهم في تقييم الأداء المالي وذلك من خلال :

- معرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الإلتزامات قصيرة الأجل.
- معرفة مدى كفاءة سياسة الإئتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.
- معرفة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.
- معرفة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي صافي.
- معرفة مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على تحصيل النقدية ، بمعنى أن كل واحد دينار من المبيعات ما يقابله من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.[2]

الفرع الثاني : مقاييس الربحية

أولا – نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية [3]

$$\textbf{نسبة كفاية التدفقات النقدية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الإحتياجات النقدية الأساسية}}$$

وتتمثل الإحتياجات النقدية الأساسية في :

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.
- مدفوعات أعباء الديون.

[1] – محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية** ، مرجع سابق، ص 27 .

[2] – آمال نوري محمد ، **مدى تناغم ادوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 348-349 .

[3] شعيب شنوف ، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**IFRS ، الطبعة الأولى دار زهوان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 ، ص ، 183- 184

- الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.
- سداد الديون المستحقة خلال العام.

توضح هذه النسبة مدى قدرة وظيفة الإستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية ، وتعكس هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الإستحقاق ، كما تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي ، وكلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة.

ثانيا – نسبة النقدية التشغيلية :

$$\textbf{نسبة النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{صافي الربح}}$$

و توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي ، ويفيد في بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق ، وكلما إرتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق والعكس صحيح .[1]

ثالثا – نسبة التدفق النقدي للمبيعات :

$$\textbf{نسبة التدفق النقدي للمبيعات} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{المبيعات}}$$

حيث تعتبر المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة ، والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الإئتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.[2]

[1]– سالمي محمد الدينوري ، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية** ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ، قسم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة ، 2009 ، ص 111 .

[2]– خولة العبادي ،سعاد الطيب الرحماني، **أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات المالية للمؤسسة** ، مرجع سبق ذكره ، ص60 .

رابعا – نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

$$\text{نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تعكس هذه النسبة قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وإرتفاعها مؤشر على إستغلال المؤسسة لأصولها في توليد النقد مما يشجعها على زيادة استثماراتها ، وتشبه هذه النسبة معدل العائد على الموجودات بإستثناء إستخدامها التدفقات النقدية بدلا من رقم صافي الربح. [1]

خامسا – نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية

$$\text{نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي التدفق التشغيلي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ويتم في هذه العلاقة إحتساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كنسبة مئوية من حقوق الملكية والمتمثلة في الإحتياطات بكل أنواعها، رأس المال، و الأرباح المتبقية.[2]

المطلب الثالث : نسب تقييم المرونة والسياسة المالية

سنقوم في هذا ا لمطلب بالتطرق إلى مختلف نسب المرونة والسياسة المالية .

الفرع الأول : نسب السياسة المالية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها بعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الادارة في مجال السياسات المالية .

[1]– حسين يحي ، **تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام قائمة التدفقات النقدية** ، مجلة المالية والأسواق ، المجلد 08 ، العدد 02 ، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر ، سنة 2021 ، ص 344 .

[2]– آمال أحمد العمودي ، توفيق عبد المحسن الخيال ، **دراسة العلاقات بين نسب التدفقات النقدية والقيمة السوقية للسهم** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد و الإدارة ، المجلد 25 ، العدد2 ، 2011 ، ص 161 .

أولا – نسبة التوزيعات النقدية

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{التوزيعات النقدية على المساهمين}}$$

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى إستقرار هذه السياسة ، إن إرتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المنشأة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.[1]

ثانيا – نسبة الإنفاق الرأسمالي

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم و سندات و قروض طويلة الأجل}}$$

ويوفر قياس هذه النسبة يوفر مؤشرا عن مدى مساهمة مصادر التمويل في الإستثمار في الأصول الثابتة، وإنخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة الإستثمار في المخزون وزيادة الإستثمارات المالية.[2]

الفرع الثاني : نسبة المرونة المالية

يقصد بالمرونة المالية "قدرة المؤسسة على إستخدام مواردها المالية للتكيف مع التغيرات و الإستفادة من الفرص الإستثمارية الجديدة والإستجابة بسرعة لحالات الأزمات" .[3]

[1] – كبابي سارة ، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، 2019-2020 ، ص 49 .

[2] – زغيب عبد الرزاق ، الأرقط مروة ، رقيبي حدة ، **مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة** ، مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص محاسبة وتدقيق ، قسم علوم مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ،2018-2019، ص34 .

[3] – سوزان عطا درغام ، **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم** ، وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07 ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2008 ، ص 56 .

وهي كذلك " قدرة المنشاة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي ، وقدرتها على مواجهة الإحتياجات والفرص غير المتوقعة وذلك من خلال الحصول على تمويل او التخلص من بعض الأصول غير التشغيلية نقدا أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة " . [1]

أولا – المعدل النقدي لتغطية الديون

$$\textbf{المعدل النقدي لتغطية الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من العمليات}}{\text{صافي متوسط الديون الاجمالية}}$$

يبين هذا المعدل قدرة الشركة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات دون الحاجة إلى تصفية أو بيع أي من الأصول المستخدمة في العمليات ، وكلما زاد هذا المعدل كان هناك إحتمال أقل أن تتعرض الشركة لصعوبة في الوفاء بإلتزاماتها عند إستحقاقها وبالتالي فهو يقدم مؤشر على مدى قدرة المشروع على سداد إلتزاماته وإستمراره إذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة أو عالية التكلفة . [2]

الفرع الثالث : التدفقات النقدية الحرة

"هي إحدى الطرق لتحديد درجة المرونة المالية للشركة ، وهذا التحليل يبدأ بصافي النقدية من العمليات وينتهي بالنقدية الحرة التي تحدد عن طريق خصم الإنفاق الرأسمالي والتوزيعات من صافي التدفقات النقدية من العمليات ، وصافي النقدية الحرة مثل مقدار النقدية القابلة للإنفاق على إستثمارات جديدة ، سداد الديون ، شراء أسهم الخزينة ، أو زيادة درجة السيولة ".[3]

[1]- محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، احمد محمد كامل ، المحاسبة المتوسطة-الإطار الفكرو والعلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ، ص206 .

[2]- بوحنيك عبد الرحمان ، مداني خلود ، **دور استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج ، الجزائر ، 2021-2022 ، ص 22 .

[3]- بوحنيك عبد الرحمان ، مداني خلود ، **دور استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مرجع سابق ، ص 22 .

أو هي " التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام المؤسسة بالإستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على إستمرارية الأنشطة التشغيلية ، وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية".[1]

أولا – معدل صافي التدفق النقدي الحر

$$\text{معدل صافي التدفق النقدي الحر} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{النفقات الرأسمالية} + \text{توزيعات الأرباح}}$$

هذا المقياس يوضح مستوى المرونة المالية للشركة وقدرة الشركة على سداد الإلتزامات دون الرجوع إلى مصادر تمويل خارجية وقدرة الشركة على الإحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي ، و يبين كذلك مقدار النقدية التي يمكن إستخدامها في الإستثمارات الإضافية، سداد الديون ، شراء أسهم الخزينة أو الإضافة للسيولة .[2]

[1]– عثمان زكية ، **دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة** ، مذكرة ماستر ، تخصص فحص محاسبي ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و الت جارية وعلوم التسيير ، ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص 61 .

[2]– عثمان زكية ، **دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة** ، مرجع سابق ، ص 61 .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة قائمة التدفقات النقدية من خلال تطرقنا إلى مفهومها وأهدافها وطرق إعدادها ، كما أننا قمنا بتبويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة رئيسية (تشغيلية ، إستثمارية ، تمويلية) تتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حدى بصورة مستقلة ، إذ تبرز قائمة التدفقات النقدية التشغيلية مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية داخلة كافية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة بالنسبة للأنشطة التشغيلية ، وكلما كان صافي تدفق النقدية موجبا وكبيرا كلما كان مؤشرا جيدا على وجود سيولة كافية وتعظيم لربحية المؤسسة وخاصة على المدى القصير ، أما فيما يخص أهمية التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الإستثمارية والتمويلية فهي تعكس مدى درجة توسع وتطور المؤسسة من خلال صافي التدفقات الإستثمارية وخاصة المدى البعيد ، أما التدفقات التمويلية فهي تعطي صورة حول وضعية المنشأة من ناحية التمويل والذي يعطي مستخدمي القوائم المالية صورة واضحة حول السياسات المنتهجة من طرف المؤسسة في تمويل عملياتها .

ولقد تبين لنا أن قائمة التدفقات النقدية على قدر كبير من الأهمية فهي تعتبر ضرورية لعرض البيانات نظرا لما تقدمه من معلومات للمستخدمين ، كما تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية وبالتالي التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقدية ، كما أنها تقدم مجموعة من المؤشرات والنسب التي تساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة .

.

الفصل الثالث :دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر بالمدية

تمهيد :

بعد الإحاطة بالجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية للأداء المالي وكيفية تقييمه و كذا قائمة التدفقات النقدية ، سنحاول في هذا الفصل إسقاط كل ما سبق في الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الإعتماد على قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الأداء المالي لمؤسسة إتصالات الجزائر فرع المدية .

حيث وقع الإختيار على قطاع يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية ، ألا و هو قطاع الاتصالات من خلال مؤسسة إتصالات الجزائر و هذا بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة وإختبار فرضياتها ، و سنسعى لإستخدام نسب قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي لهذه المؤسسة .

وسنحاول إسقاط جانبنا النظري على الجانب التطبيقي من خلال البحثين الأتيين :

- ✓ **المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة إتصالات الجزائر .**
- ✓ **المبحث الثاني : مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .**

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة إتصالات الجزائر

تعتبر مؤسسة اتصالات الجزائر من أبرز المؤسسات الرائدة في قطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية والتي تلعب دورا فعالا في الإقتصاد الوطني ، كما تحتل المؤسسة دورا هاما في الحياة الغقتصادية والإجتماعية ، بحيث تسعى دوما لتقديم خدمات أفضل لزبائنها خاصة في ظل التغيرات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم وتقترح تشكيلة واسعة من خدمات الهاتف الثابت والأنترنت الموجهة للزبائن الخواص والمحترفين .

سنتناول في هذا المبحث تقديم عام لمؤسسة إتصالات الجزائر حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب يتمثل المطلب الأول في لمحة تاريخية عن المؤسسة من حيث تاريخ نشأتها و التعريف بها ، ثم نتناول في المطلب الثاني فروعها و هياكلها ، و أخيرا سنتطرق إلى المديرية العملياتية لإتصالات الجزائر بالمدية .

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن مؤسسة إتصالات الجزائر

الفرع الأول : نشأة المؤسسة [1]

وعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل في تكنولوجيا الإعلام والإتصال باشرت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999 بإصلاحات عميقة في قطاع البريد والمواصلات ، وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع 03/2000 المؤرخ في شهر أوت 2000 ، جاء هذا القانون الذي نص على إستقلال قطاع البريد والمواصلات لإنهاء إحتكار الدولة عليه وكرس الفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات ، وتطبيقا لهذا المبدأ تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية متمثلة في مؤسسة بريد الجزائر و أوكلت إليه مهمة المراقبة ، والثاني بالإتصالات ممثلة في إتصالات الجزائر.

وفي إطار فتح سوق الإتصالات للمنافسة ، تم في شهر جوان 2001 بيع رخصة للإقامة وإستغلال شبكة للهاتف النقال وأسفر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع أخر حيث تم بيع رخص تتعلق بشركات VSATوشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية ، كما تشمل فتح السوق كذلك للدراسات الدولية في 2003

[1] https://www.algerietelecom.dz/fr/page/presentation-algerie-telecom-p2 .

والربط المحلي في المناطق الحضرية في 2004 ، وبالتالي أصبحت سوق الإتصالات مفتوحة تماما في 2005، وذلك في ظل إحترام دقيق لمبدأ الشفافية ولقواعد المنافسة ، وفي نفس الوقت تم الشروع في برنامج واسع النطاق يرمي إلى تأهيل مستوى المنشأة الأساسية إعتمادا على تدارك التأخر المتراكم.

مؤسسة إتصالات الجزائر مرّت بعدة مراحل لتصل إلى شكلها الحالي وتتمثل هذه المراحل في:

- في سنة 1963 تم تأسيس مؤسسة البريد والمواصلات وتميزت هذه المرحلة بمجموعة من الصعوبات نظرا للظروف الإقتصادية والسياسية الناتجة عن الإستعمار الفرنسي.
- في سنة 1975 تم إصدار مرسوم رقم 75 – 89 المؤرخ بتاريخ 30-12-1975 ويشتغل تبعا لقرارات هذا الأمر الذي يمدد ويغير تخصصاته وصلاحياته في ميدان الإدارة وممارسة إحتكار خدمة البريد والمواصلات.
- في سنة 1992 تم تقسيم المديريات الولائية إلى ثلاث مجموعات وذلك حسب المنطقة بحيث عين لكل مجموعة هيكل تنظيمي خاص وهذا طبقا للمرسوم 92 – 129 المؤرخ في 28-03-1992
- 1992.
- في سنة 1998 تم تأسيس مؤسسة إتصالات الجزائر .

الفرع الثاني : تعريف المؤسسة [1]

إتصالات الجزائر شركة ذات أسهم برأس مال قدره 115.000.000.000.00 ، بدأت رسميا نشاطها منذ 1جانفي 2003 لها مواقع متعددة ومديريات عملياتية منفصلة تشرف على نشاطاتها تمارس في مواقع جغرافية مختلفة وتعمل تحت وصايتها مديرية جهوية وهي الجزائر العاصمة ، شلف ، وهران ، عنابة ، قسنطينة ، سطيف ، بشار، ورقلة ، الاغواط ، البليدة ، تيزي وزو ، تلمسان ، باتنة .

رقم سجلها التجاري : 02B0018083

رقمها الجبائي : 0002162290656936

[1] . https://www.algerietelecom.dz/ar

بندها الضريبي : 16293838021

إتصالات الجزائر بالأرقام : [1]

عدد الزبائن الموصولين بخدمة الأنترنت : أكثر من 5.6 مليون زبون .

عدد الزبائن الموصولين بأنترنت الألياف البصرية : أكثر من 1.2 مليون زبون .

عدد الزبائن الموصولين بخدمة أنترنت ADSL/VDSL : أكثر من 2.7 مليون زبون .

عدد الزبائن الموصولين بخدمة أنترنت الجيل الرابع idoom 4G : أكثر من 1.7 مليون زبون .

الشبكة التجارية : أكثر من 500 وكالة تجارية .

الوكالات التجارية الموسمة في خدمتكم : توسيم 91 % من مواقع الإستقبال .

المطلب الثاني : فروع وهياكل مؤسسة إتصالات الجزائر

الفرع الأول : فروع إتصالات الجزائر [2]

تعتبر إتصالات الجزائر مجمع حقيقي من خلال فروعها التي أنشأت لتساير التطورات الحاصلة في مجال الإتصالات ولتقوم بتعزيز نشاطاتها ، فقد تم إنشاء ثلاث فروع وهي :

- فرع إتصالات الجزائر "موبيليس": مختص في الهاتف، حيث تعتبر موبيليس أهم متعاملين الهاتف النقال في الجزائر من خلال تغطيتها التي تعدت 98 بالمائة، وكذلك عدد زبائنها الذي تعدى 20 مليون مشترك .
- فرع إتصالات الجزائر للأنترنت " idoom" : مختص في تكنولوجيا الأنترنت ذو السعة الفائقة وللإشارة فإن كل قطاعات النشاطات الكبيرة في البلاد التعليم العالي، البحث العلمي، التربية الوطنية، التكوين المهني الصحة ، الإدارة ، .... إلخ مربوطة حاليا بشبكات الأنترنت بمقرات الربط للأنترنت عن طريق شبكة "idoom" .

[1] https://www.algerietelecom.dz/ar/page/le-groupe-p2 ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/03/28 الساعة 18:26 .

[2] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المستخدمين ، المديرية العملياتية لإتصالات الجزائر بالمدية .

- إتصالات الجزائر الفضائية : مختصة في تكنولوجيا الساتل والأقمار الصناعية .

الفرع الثاني : هياكل مؤسسة إتصالات الجزائر [1]

بالإضافة على كونها متعامل مع متعاملين آخرين في مجال الإتصالات في الجزائر، تعتبر من أكبر المؤسسات الوطنية تواجدا عبر كافة مناطق الوطن ، فهي تشمل كل شبر من ربوع الجزائر وذلك من خلال هيكلها الذي يتوزع عبر كل ربوع الوطن.

فإتصالات الجزائر تعتمد في هيكلها على منطق الشمولية أي إيصال خدماتها إلى أبعد نقطة من هذه البلاد، والذي يتضمن مديرية عامة مقرها الجزائر العاصمة تسهر على تسييرها المؤسسة و 12 مديرية إقليمية موزعة عبر كل من الجزائر، وهران، قسنطينة، سطيف، عنابة، ورقلة، تلمسان، باتنة، تيزي وزو، البليدة، بشار وأخيرا شلف، واعتمد في هذا التقسيم على مبدأ التقسيم حسب الأقاليم ، وتحتوي هذه المديريات الإقليمية على مديريات ولائية أين تتواجد إتصالات الجزائر في 48 ولاية بمديريات ولائية ، بالإضافة إلى مديريتين إضافيتين بمجموع 50 مديرية عبر التراب الوطني ، من جهة تحتوي هذه المديريات على وكالات تجارية ومراكز هاتفية .

المطلب الثالث : المديرية العملياتية للإتصالات فرع المدية

سنتناول في هذا المطلب المديرية العملياتية بالمدية من خلال تقديم لمحة تاريخية عن نشأتها ، بعض من أهدافها ومهامها ثم تقديم هيكلها الوظيفي .

الفرع الأول : نشأة المديرية العملياتية للإتصالات بالمدية

نشأت المديرية العملياتية للإتصالات بالمدية بتاريخ 11 نوفمبر 2002 تم وفق القرار 14 بتنظيم المديرية العامة لإتصالات الجزائر تأسيس المديرية العملياتية للاتصالات عبر كافة القطر الوطني ، وكانت الإنطلاقة الرسمية لهذه المديرية في الفاتح من جانفي 2003 أي بعد تقسيم قطاع البريد والمواصلات إلى مؤسستين (بريد الجزائر وإتصالات الجزائر كشركة عمومية ذات أسهم) ، وقد كانت تسمى في بداية 2003 الوحدة العملية للإتصالات إلى غاية جوان 2011 أين تم تغيير الاسم من وحدة عملية إلى المديرية العملياتية.

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة المستخدمين ، المديرية العملياتية للإتصالات بالمدية .

الفرع الثاني : أهداف ومهام وخدمات المديرية العملياتية للإتصالات بالمدية

1- أهداف المديرية العملياتية للإتصالات المدية [1]

من بين أهم الأهداف التي تسعى المديرية العملياتية بالمدية تحقيقها نذكر ما يلي :

- الحفاظ على مكانة المؤسسة في السوق .
- إستقطاب أكبر عدد من الزبائن .
- إرضاء الزبائن .
- تسهيل الحصول على الخدمات السلكية و اللاسلكية .
- تحسين جودة الخدمات و الرفع من تنافسيته .
- تطوير خدمات جديدة للعملاء .
- تقديم خدمات للمساعدة التقنية .
- تنفيذ تحارب الصوت و الصورة .
- زيادة الخدمات المباعة .

2- مهام المديرية العملياتية للإتصالات بالمدية : [2]

ترتكز مهام المديرية بصفة عامة ومديرية العملياتية بالمدية بصفة خاصة على القيام بالنشاطات التالية :

- تقديم أحسن الخدمات للزبائن من أجل إرضائهم ، والإجابة على جميع شكاوى الزبائن .
- تقديم خدمات الهاتف الثابت والأنترنت للخواص والمهنيين ، وشبكات الانترنت للمهنيين لمختلف المديريات العمومية والخاصة ، كالمستشفيات والبنوك...الخ .
- إيصال الأنترنت لكل بيت .
- تحديث الشبكة الهاتفية تحديث الكوابل النحاسية بكوابل الألياف البصرية .
- إنشاء شبكات هاتفية في المناطق المعزولة غير المتوفرة على الهاتف والانترنت .

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة المالية السيد ربيعة لاجالي ، المديرية العملياتية للإتصالات بالمدية .

[2] مقابلة مع رئيس مصلحة المالية السيد ربيعة لاجالي ، المديرية العملياتية للإتصالات بالمدية .

- تقديم خدمات الإتصال التي تسمح بنقل وتبادل الصوت الرسائل المكتوبة ، المعطيات الرقمية، المعلومات السمعية البصرية...إلخ.

3- خدمات المديرية العملياتية للإتصالات بالمدية : [1]

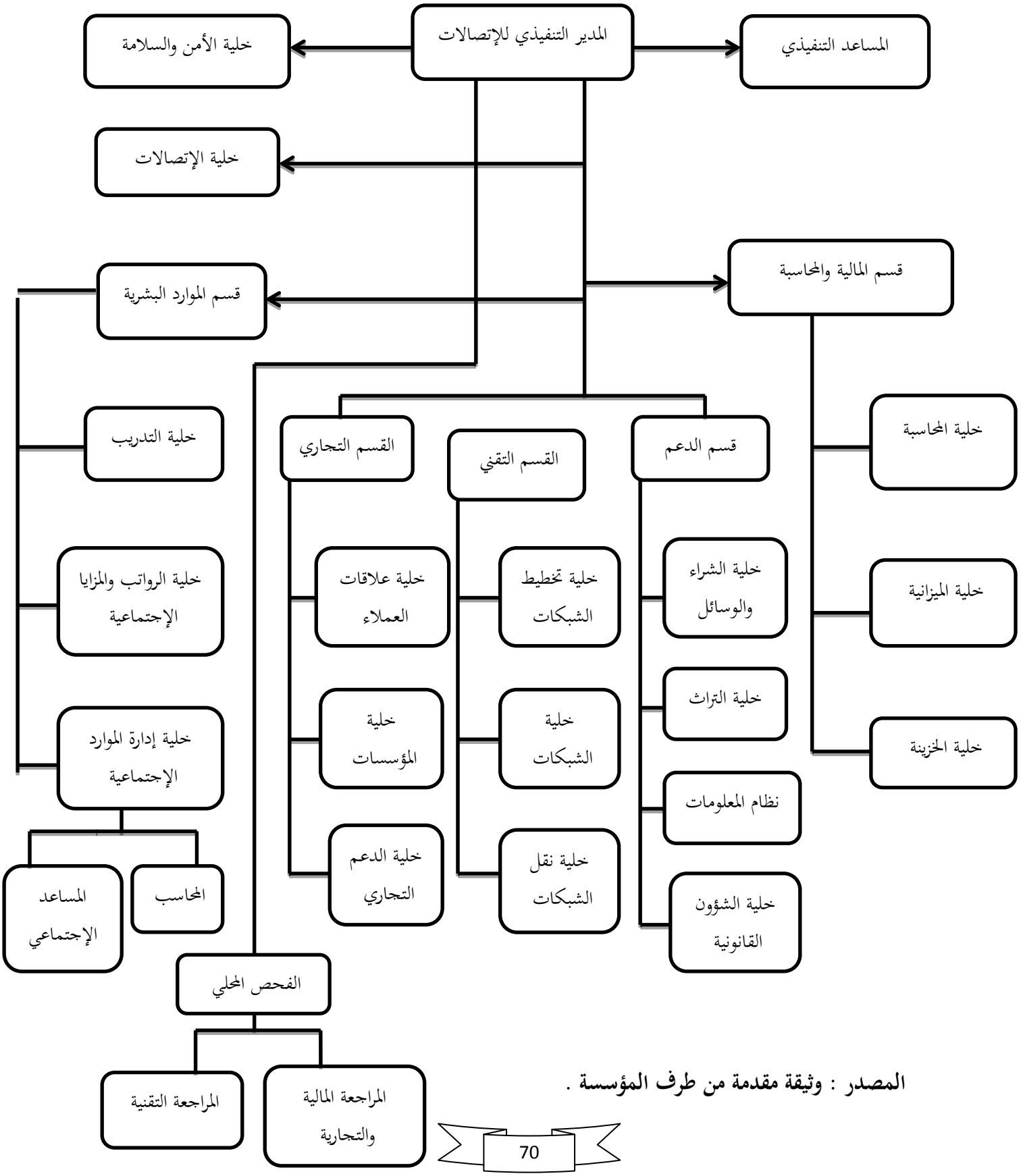
من أهم الخدمات التي تعرضها المديرية العملياتية للإتصالات بالمدية نجد:

- خدمة الهاتف الثابت .
- خدمة الأنترنت المرتبطة بالهاتف الثابت عالي التدفق" ADLS "
- خدمة الهاتف الثابت اللاسلكي .
- خدمة الويفي" WIFI " تمكن هذه الخدمة من الدخول إلى شبكة الانترنت اللاسلكي وهي عبارة عن حل مبتكر يسمح بتغطية مناطق حضرية واسعة بالتدفق العالي من دون أسلاك .
- بطاقات التعبئة الخاصة بخدمات ".WIFI"
- بطاقات التعبئة بسعر 100 دج يوم من الأنترنت .
- بطاقات التعبئة بسعر 300 دج سبعة أيام من الأنترنت .
- بطاقات التعبئة بسعر 1000دج ثلاثون يوم من الأنترنت (بالإضافة إلى عدة عروض أخرى متنوعة).

الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي للمديرية العملياتية للإتصالات بالمدية

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة المالية السيدة ربيعة لاجالي ، المديرية العملياتية للإتصالات بالمدية .

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمديرية العملياتية للإتصالات بالمدية



المصدر : وثيقة مقدمة من طرف المؤسسة .

المبحث الثاني : مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة (المديرية العملياتية فرع المدية)

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بعرض و تحليل ميزانية مؤسسة إتصالات الجزائر لولاية المدية بالإعتماد على الدراسة الميدانية و الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة لمديرية إتصالات الجزائر و كذلك سنقوم بعرض جدول حساب النتائج للسنوات 2022/2021/2020 .

المطلب الأول: عرض و تحليل الميزانيات و جداول حساب النتائج لمؤسسة إتصالات الجزائر للسنوات 2022/2021/2020

سنتطرق في مطلبنا هذا إلى عرض و تحليل الميزانيات الخاصة بمؤسسة إتصالات الجزائر إن عرض الميزانية المالية لمؤسسة إتصالات الجزائر يعني عرض جميع ممتلكاتها أي جميع أصولها بما فيها الأصول الثابتة والتي تضم مختلف الحسابات مثل المباني أو الأراضي ، أو الأصول المعنوية والتي تضم مختلف الحسابات مثل شهرة المؤسسة ، أو الأصول المالية والتي تضم مختلف الحسابات مثل الأوراق المالية الإستثمارية ، أو الأصول غير الجارية والتي تضم مختلف الحسابات مثل الحسابات الجارية الصندوق أو حساب البنك ، فكل العناصر التي تم ذكرها نجدها في جانب الأصول، أما عناصر الخصوم المؤسسة أو التزاماتها فتكون من الأموال الخاصة التي تضم حساب رأس المال والذي يضم مختلف الحسابات مثل الاحتياطات إلى غير ذلك من الحسابات ، كما نجد كذلك الخصوم غير جارية والتي تضم الحسابات المختلفة مثل الديون المالية والإقتراضات ، كمان نجد الخصوم جارية والتي تضم مختلف الحسابات مثل الحسابات القابلة للدفع وفي ما يلي عرض مفصل للميزانية المالية لمؤسسة إتصالات الجزائر .

الفرع الأول: عرض و تحليل الميزانيات المالية لسنوات 2020– 2021 – 2022

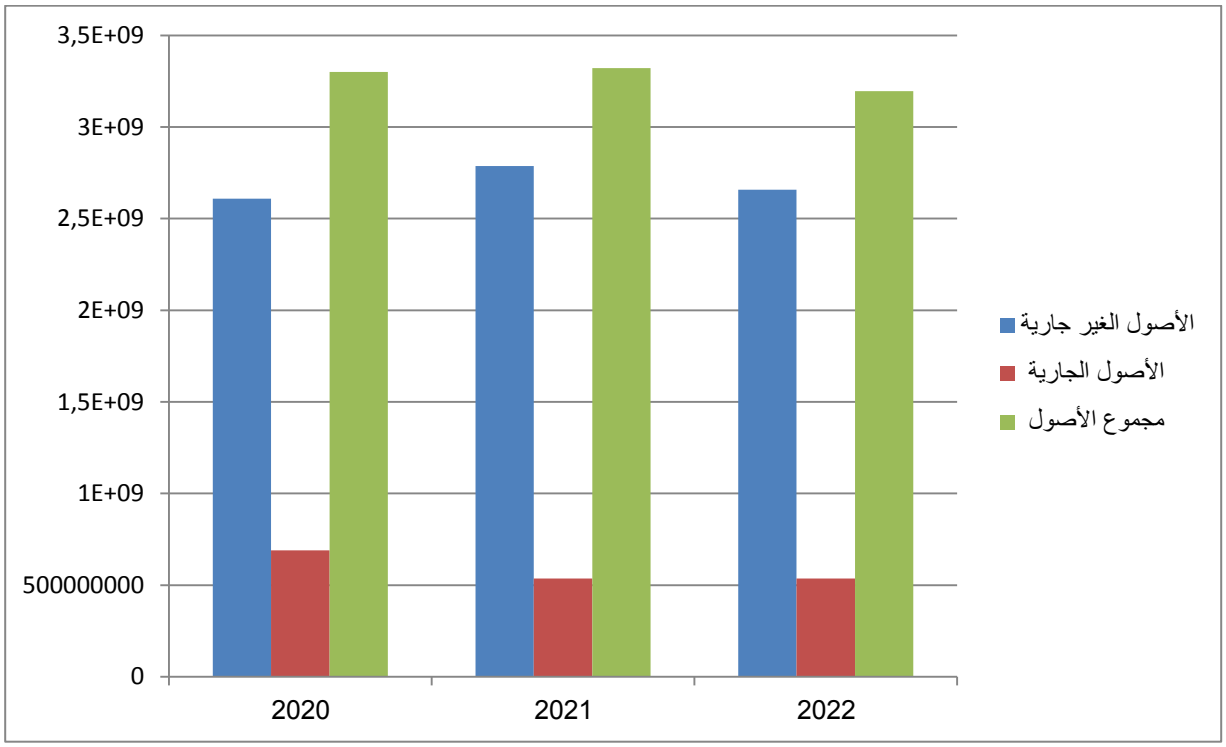
الجدول رقم (3–1) : جانب الأصول لمؤسسة إتصالات الجزائر خلال الفترة (2020–2022)

الأصـــــول	2020	2021	2022
الأصول الغير جارية			
فارق الإقتناء	-	-	-
التثبيتات الغير ملموسة	-	-	-
تثبيتات مادية	2495143114.20	2685499666.05	2580463544.61
تثبيتات جاري إنجازها	-	-	-
التثبيتات المالية			
الأوراق المالية	-	-	-
المساهمات الأخرى و الحسابات	-	-	-
الدائنة الملحقة	-	-	-
سندات أخرى مثبتة	-	-	-
القروض والأصول المالية الأخرى الغير جارية	114129348.14	100946756.84	7744568.28
الضرائب المؤجلة	-	-	-
إجمالي الأصول الغير جارية	**2609272462.34**	**2786446422.89**	**2657904112.89**
الأصول الجارية			
المخزونات الجاري إنجازها	62640499.94	75199853.61	76067127.52
الديون و الإستخدامات المشابهة	-	-	-
الزبائن	567289219.70	447998285.16	451100513.25
المدينون الاخرون	7584945.30	2852797.65	2814595.89
الضرائب	2114740.72	687873.49	34203.80
الأصول الجارية الأخرى	-	-	-
الإستثمارات و الاصول المالية المتداولة الاخرى	-	-	-
الخزينة	41755687.17	8731528.08	6924517.39
إجمالي الأصول الجارية	690385092.83	535470338.01	536940957.85
إجمالي الأصول	3299657555.17	3321916760.90	3194845070.74

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم (01) ، (02) ، (03) .

تحليل الأصول :

الشكل رقم (3-2) ميزانية الأصول لمؤسسة إتصالات الجزائر خلال السنوات 2020-2022



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-1) .

من خلال الجدول رقم (3-1) و الشكل رقم (3-2) نلاحظ أن الأصول الغير الجارية تفوق الأصول الجارية و ذلك خلال كل السنوات 2020 – 2021 – 2022 و يرجع ذلك أساسا إلى حجم التثبيتات و ما يماثلها حيث تمثل الأصول الغير جارية ما نسبته % 79.07 ، % 83.88 ، % 83.19 من إجمالي الأصول للسنوات 2020 -2021- 2022 على التوالي ، كما تمثل الأصول الجارية ما نسبته % 20.92 ، % 16.11 ، % 16.80 من إجمالي الأصول للسنوات 2020 – 2021 – 2022 على التوالي .

الجدول رقم (3-2) : جانب الخصوم لمؤسسة إتصالات الجزائر خلال الفترة (2020-2022)

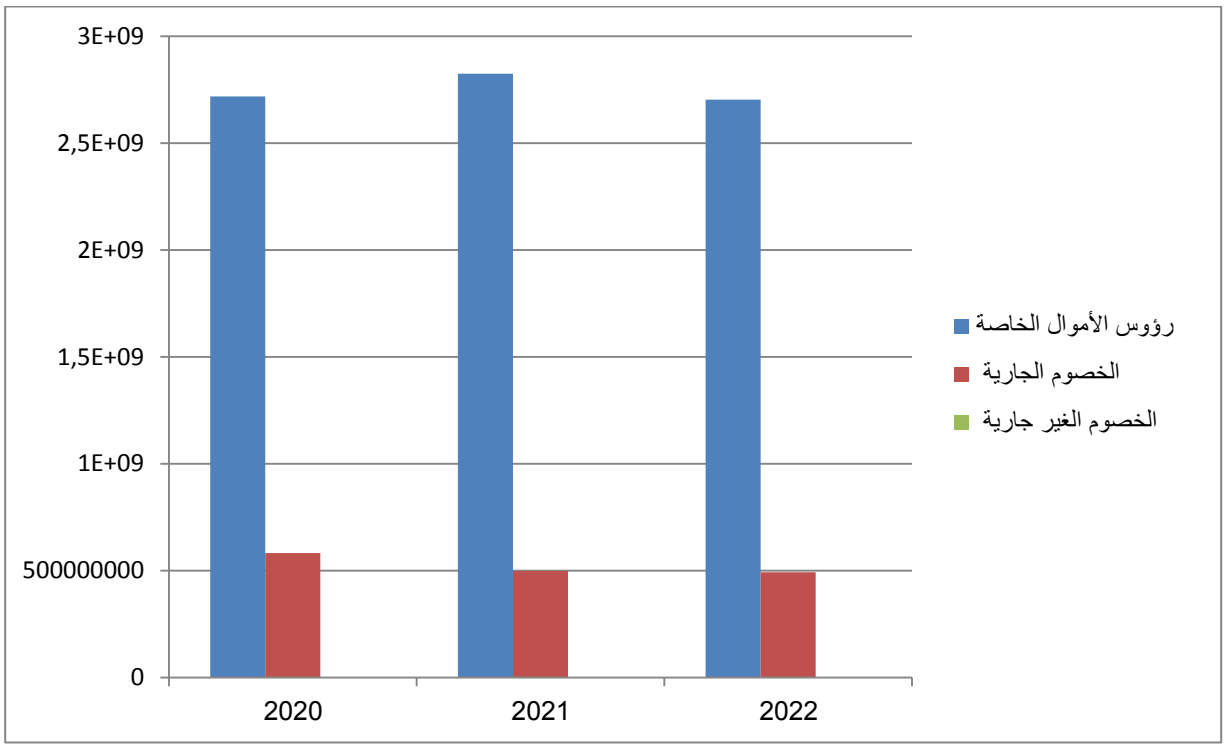
الخصـــــوم	2020	2021	2022
الأموال الخاصة			
رأس المال	-	-	-
رأس مال غير مستعان به	-	-	-
العلاوات و الإحتياطات	-	-	-
فارق إعادة التقييم	-	-	-
فارق المعادلة	-	-	-
النتيجة الصافية	2113633914.66	2423109735.98	2483589634.22
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى / ترحيل من جديد	603693766.79	400441212.51	219019523.6
	2717327681.45	**2823550948.49**	**2702599157.85**
الخصوم الغير جارية			
القروض و الديون المالية	-	-	-
الضرائب المؤجلة	-	-	-
الديون الاخرى الغير جارية	-	-	-
المؤونات الإحسابات المصرحة مسبقا	-	-	-
مجموع الخصوم الغير جارية	**-**	-	-
الخصوم الجارية			
الموردين و الحسابات الملحقة	289327209.78	182776848.22	174233849.26
الضرائب	145421443.76	196979785.11	181655148.52
ديون أخرى	147581220.18	118609179.08	136356915.11
خزينة الخصوم	-	-	-

مجموع الخصوم الجارية	582329873.72	498365812.41	492245912.89
المجموع العام للخصوم	**3299657555.17**	**3321916760.90**	**3194845070.74**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم (04) ، (05) ، (06) .

تحليل الخصوم :

الشكل رقم (3-3) ميزانية الخصوم لمؤسسة إتصالات الجزائر خلال السنوات 2020-2022



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-2) .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-2) و الشكل رقم (3-3) أن خصوم مؤسسة إتصالات الجزائر تتشكل في الأساس من الأموال الخاصة و الخصوم الجارية حيث أن هذه الأخيرة تتناقص من سنة إلى أخرى فقد قدرت سنة 2020 بمبلغ قدره 582329873.72 دج لتنخفض إلى مبلغ قدره 498365812.41 دج

سنة 2021 لتنخفض مرة أخرى سنة 2022 لتبلغ 492245912.89 دج و يعود سبب هذا الإنخفاض إلى الموردين و الحسابات الملحقة الذي يعتبر العنصر الأهم في عناصر الخصوم الجارية ، و في المقابل فإن الأموال الخاصة عرفت إرتفاعا في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 حيث كانت تبلغ في سنة 2020 مبلغ 2717327681.45 لترتفع إلى مبلغ 2823550948.49 دج سنة 2021 أما في سنة 2022 إنخفضت قيمة رؤوس الأموال إلى مبلغ 2702599157.85 دج ، و ما يلاحظ أيضا من ميزاتية الخصوم للمؤسسة أن هذه الأخيرة لا تعتمد في تمويل أصولها على الخصوم الغير جارية بسبب أن مؤسسة إتصالات الجزائر لا تعتمد على القروض في تسيير أصولها .

الفرع الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لسنوات 2020– 2021 – 2022

الجدول رقم (3–3) : جدول حسابات النتائج لمؤسسة إتصالات الجزائر خلال الفترة (2020–2022)

البيـــــان	2020	2021	2022
المبيعات و المنتجات الملحقة	989143740.36	942291832.82	1047693192.66
التغير في مخزون المنتجات النهائية و الجاري إنجازها	–	–	–
الإنتاج المثبت	47734499.19	40812697.74	34493639.76
إعانات الإستغلال	–	–	–
1–إنتاج السنة المالية	**1036878239.55**	**983104530.56**	**1082186832.44**
المشتريات المستهلكة	-112016231.36	-149850973.46	-201278307.43
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	-112040159.54	-94161215.43	-73431318.96
2 –إستهلاكات السنة المالية	**–224056390.90**	**244012188.89**	**–274709716.39**
القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	812821848.65	739092341.67	807477116.05
أعباء المستخدمين	-466755966.58	-482489654.34	-491829884.60
الضرائب و المدفوعات الأخرى	-19803574.81	-18833611.47	-15839897.89
3– الفائض العام للإستغلال	**326262307.26**	**237769075.86**	**299807333.56**
منتجات العمليات الاخرى	41467216.43	26128512.33	14271096.12

الأعباء العملياتية الأخرى	-893797.84	-6990410.89	-644537.33
مخصصات الإستهلاك والمؤونات وخسائر القيمة	-269645019.41	-346562789.27	-414312897.86
إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات	295513.71	336061.65	668067.85
4- النتيجة العملياتية	**97486220.15**	**-89319550.32**	**-100210937.66**
المنتوجات المالية	13500.00	-	-
الأعباء المالية	-	-	-
5- النتيجة المالية	**13500.00**	-	-
6- النتيجة الجارية قبل الضريبة	**97499720.15**	**-89319550.32**	**-100210937.66**
الضرائب الواجب دفعها على النتائج	-	-	-
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية	-	105.56	108884.05
مجموع منتجات الأنشطة العادية	1078654469.69	1009769104.54	1097125996.41
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-981154749.54	-920249659.78	-1003023942.8
7- نتيجة الأنشطة العادية	**97499720.15**	**89319444.76**	**94102053.61**
عناصر غير عادية (منتجات)	6194046.64	2193776.70	3097810.10
عناصر غير عادية (أعباء)	-	-	-
8- النتيجة غير العادية	**6194046.64**	**2193776.70**	**3097810.10**
9- النتيجة الصافية	**103693766.79**	**91513221.46**	**97199863.71**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم (07) ، (08) ، (09) .

الفرع الثالث : عرض قائمة الدخل لسنوات 2020– 2021 – 2022

الجدول رقم (3–4) : جدول قائمة الدخل لمؤسسة إتصالات الجزائر خلال الفترة (2020–2022)

البيان	2020	2021	2022
المبيعات	989143740.36	942291832.82	1047693192.66
تكلفة المبيعات	224056390.90	244012188.89	274709716.39
مجمل الربح	**765087349.40**	**698279643.93**	**772983476.27**
إيرادات التشغيل	97486220.15	89319550.32	100210937.66
مصاريف تسويقية	893797.84	6690410.89	644537.33
مصاريف إدارية	466755966.58	482489654.34	491829884.60
مصاريف تشغيل أخرى	269645019.41	346562789.27	414312897.86
صافي ربح التشغيل	**1599868353.58**	**925062404.82**	**1006998257.45**
مصاريف تمويلية	13500	–	–
صافي قبل الضريبة	**1599854853.58**	**925062404.82**	**1006998257.45**
الضرائب	19803574.81	18833611.47	15839897.89
صافي الربح	**1580051278.77**	**906228793.35**	**991158359.56**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3–3) .

المطلب الثاني: عرض و تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إتصالات الجزائر سنوات 2022/2021/2020

سنوضح في هذا المطلب عرض و تحليل أرصدة التدفقات النقدية المتمثلة في التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية و التي تبين قدرة المؤسسة على توفير نقدية من نشاطها الرئيسي و التدفقات الناتجة عن الأنشطة الإستثمارية و التي توضح قدرة الشركة على توفير نقدية من أنشطتها الإستثمارية و في الفرع الأخير نبين التدفقات

الناتجة عن الأنشطة التمويلية أي السياسات التي تعتمدها المؤسسة في تمويل تدفقاتها التمويلية كالإقتراض من أجل تغطية العمليات الإستثمارية .

الفرع الأول : عرض قائمة التدفقات النقدية للسنوات الثلاث 2020/2021/ 2022 وفق الطريقة المباشرة

الجدول رقم (3-5) : عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إتصالات الجزائر للفترة (020-2022)

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية	2020	2021	2022
التحصيلات المقبوضة من الزبائن	1321092859.00	21068747922.32	1470010540.16
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	407240846.40	392105019.22	534871003.10
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة	65666294.56	24656794.32	12498000.00
الضرائب على النتائج المدفوعة	-	-	-
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية	848185718.04	793022629.71	922641537.06
تدفقات اموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العامة	-	-	-
صافي التدفقات النقدية من الانشطة العملياتية أ	848185718.04	793022629.71	922641537.06
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية			
مدفوعات عن إقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	423638144.63	238423912.36	213492311.06
مقبوضات من عملية التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	32329210.23	64112002.13	11216399.00
مدفوعات عن إقتناء إستثمارات مالية	91314212.06	82334928.91	8661908.42
مقبوضات عن عملية التنازل عن تثبيتات مالية	112324.56	192176.74	210365.11
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية	1314256.28	2126397.12	994087.21

الحصص و الأقسام المقبوضة من النتائج المستلمة	-	-	-
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية ب	481196565.62	254328265.28	209733368.16
تحصيلات في أعقاب الأسهم	584288850.22	361736750.04	379275922.47
حصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	56213002	44516883	49383144.02
التحصيلات المتأتية من القروض	-	-	-
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-	-	-
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل ج	528075848.22	317219867.04	329892778.45
تغيير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)	895065000.6	855914231.47	1042800947.35
أموال الخزينة عند إفتتاح السنة المالية	105750284.6	260414766.45	497991528.55
أموال الخزينة عند إغلاق السنة المالية	1473722426.22	1116328997.92	1243792475.9
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية	895065000.6	855914231.47	1042800947.35

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم (10) ، (11) ، (12) .

الفرع الثاني: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لسنوات 2022/2021/2020

سنقوم في هذا الفرع بعرض جدول يبين لنا التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة إتصالات الجزائر المدية لفترة 2020 إلى 2022 .

الجدول رقم (3–6) : عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للفترة (2020–2022)

البيان	2020	2021	2022
التحصيلات المدفوعة من الزبائن	1321092859.00	1209784443.25	1470010540.16
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	407240846.40	392105019.22	534871003.1
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة	65666294.56	24656794.32	12498000.00
ضرائب على النتائج المدفوعة	–	–	–
تكلفة أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية	848185718.04	793022629.71	922641537.06
تكلفة أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية	–	–	–
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	848185718.04	793022629.71	922641537.06

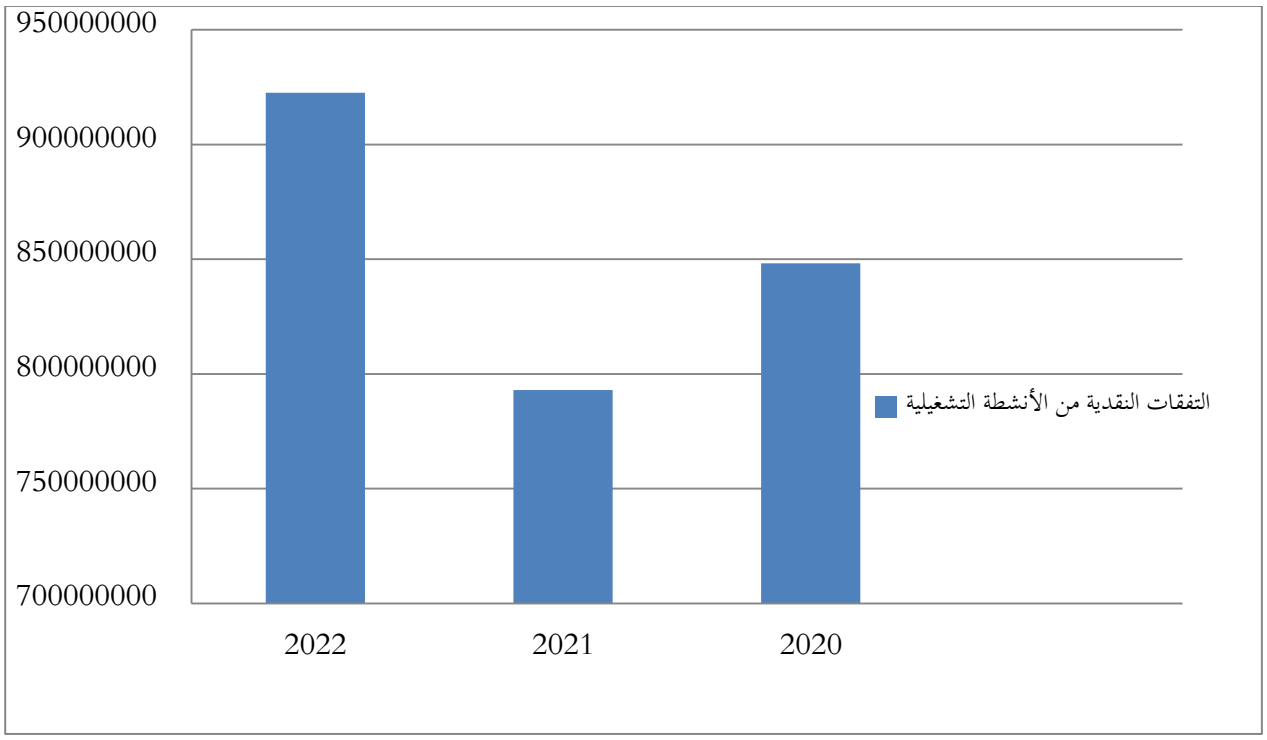
المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3–5) .

التحليل: من الجدول أعلاه والذي يمثل تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لثلاث سنوات يتضح لنا أنه خلال السنوات الثلاث إشارة التدفقات النقدية كانت موجبة و هذا يعني وجود فائض في النقدية المؤسسة التشغيلية حيث نلاحظ أنه في عام 2020 قدر صافي تدفق النقدي التشغيلي بمبلغ قدره 848185718.04 وهذا راجع إلى أن المؤسسة تحصلت على نقدية سائلة من عند الزبائن قدرت بمبلغ 1321092859.00 بالشكل الذي يغطي إحتياجاتها من المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين والمصاريف والفوائد المدفوعة الأخرى وفي سنة 2021 حصلت المؤسسة على مقبوضات من عند الزبائن قدرت ب 1209784443.25 أقل من سنة 2020 و هذا ما أدى إلى إنخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي لسنة 2021 ، أما بالنسبة لسنة

2022 فإن التدفق النقدي التشغيلي إرتفع مقارنة بالسنوات الأخرى ووصل إلى 1470010540.16 و هذا يدل على أن المؤسسة قادرة على توليد السيولة من دوره الإستغلال لتمويل إستثماراتها خلال السنوات بصفة جيدة.

الشكل التالي يوضح تطورات أموال الخزينة من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة إتصالات الجزائر لسنوات 2020 – 2021 – 2022 .

الشكل رقم (3–4) : تطور التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات الجدول رقم (3–6) .

الفرع الثالث : تحليل قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية لسنوات2020–2021–2022

سيتم عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية للفترة 2020– 2022 من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3–7) : عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية للفترة (2020–2022)

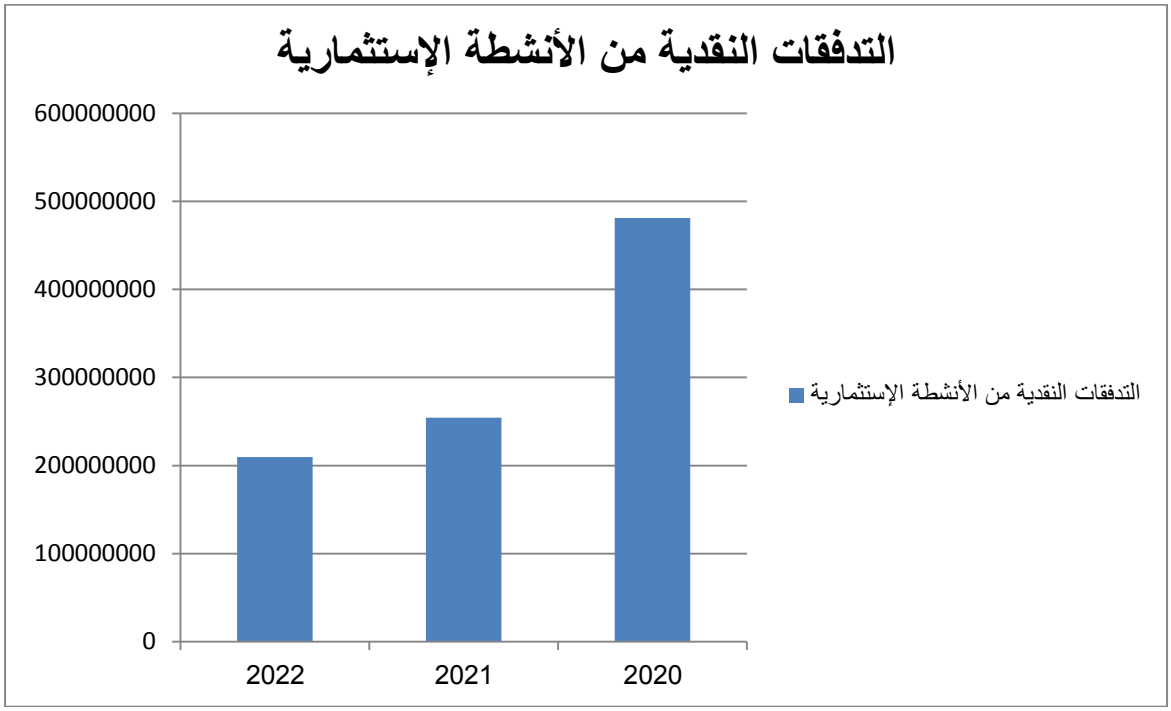
البيان	2020	2021	2022
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية			
مدفوعات عن إقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	(423638144.63)	(238423912.36)	(213492311.06)
مقبوضات عن التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	32329210.23	64112002.13	11216399.00
مدفوعات عن إقتناء إستثمارات مالية	(91314212.06)	(82334928.91)	(8661908.42)
مقبوضات من عملية التنازل عن تثبيتات مالية	–	–	–
الفوائد المالية المحصلة من التوظيفات المالية	1314256.28	2126397.12	994087.21
الحصص و الأقسام المقبوضة من النتائج المتسلمة	112324.56	192176.74	210365.11
صافي التدفقات من الأنشطة الإستثمارية (ب)	(481196565.62)	(254328265.28)	(209733368.16)

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3–5) .

التحليل: من الجدول أعلاه و الذي يمثل التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية للسنوات الثلاث يتضح لنا أن التدفقات النقدية الإستثمارية سالبة ، ففي سنة 2020 قدر المبلغ ب 481196565.62- ويرجع سبب ذلك إلى أن المؤسسة قامت بشراء تثبيتات معنوية وعينية قدرت ب 423638144.63- بالإضافة إلى إقتناء إستثمارات مالية قدرت ب (-4236638144.63) و هذا من أجل زيادة إنتاجها وزيادة توسعها وينطبق نفس الأمر على السنوات الموالية ، فالمؤسسة حققت فيهم تدفقات نقدية إستثمارية سالبة و هذا راجع دائما لقيامها بشراء تثبيتات عينية و معنوية .

الشكل الأتي يوضح تطور أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية لمؤسسة إتصالات الجزائر لسنوات 2020- 2022 .

الشكل رقم (3-5) : تطور التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-7) .

الفرع الرابع : تحليل قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لسنوات 2020 -2021-2022

سنقوم بعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية للفترة 2020- 2022 من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (3-8) : عرض التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية للفترة (2020-2022)

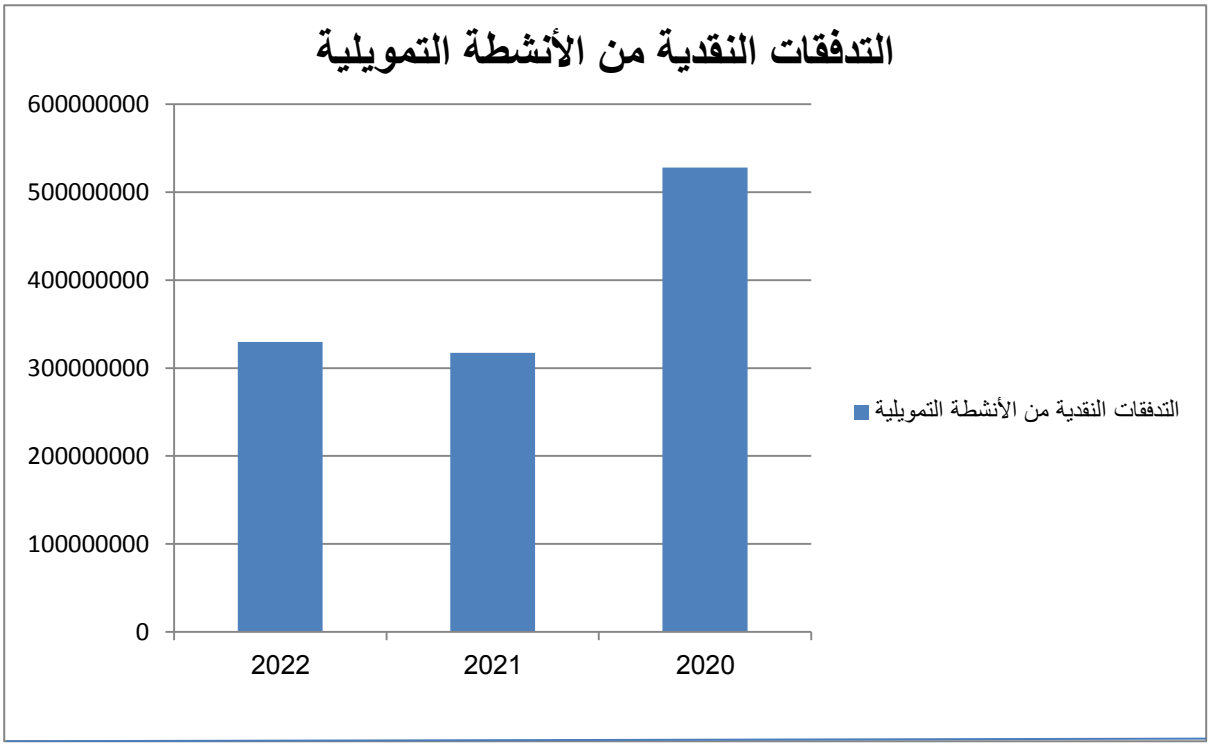
البيان	2020	2021	2022
تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية			
تحصيلات في أعقاب الأسهم	528132062.11	317264383.92	329942161.89
حصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	56213.89	44516.88	49383.44
التحصيلات المتأتية من القروض	-	-	-
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-	-	-
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	258075848.22	317219867.04	329892778.45

المصدر : من إعداد الطلب بالإعتماد على الجدول رقم (3-5) .

التحليل : من الجدول أعلاه يتضح لنا أن قيمة التدفقات النقدية من أنشطة التمويل خلال الفترة 2020 - 2022 موجبة ، حيث في سنة 2020 قدرت ب 528075848.22 و هذا راجع لتحصيلاتها من الأسهم بمبلغ قدر ب 528132062.11 و إنخفاض الحصص الموزعة حيث قدرت ب 56213.89 ونفس الأمر ينطبق على سنوات 2021 و 2022 ، حيث أن المؤسسة لم تلجأ إلى التمويل من القروض وهذا ما ساعدها في تحقيق نتيجة موجبة من صافي التدفقات النقدية التمويلية وهذا راجع إلى إرتفاع التحصيلات في أعقاب الأسهم وإنخفاض الحصص الموزعة .

الشكل الأتي يوضح تطورات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة إتصالات الجزائر(2020-2022)

الشكل رقم (3-6) : تطور التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية



المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات الجدول رقم (3-8) .

المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي عن طريق نسب قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إتصالات الجزائر لسنوات 2020 – 2021 – 2022

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل قائمة التدفقات النقدية و تقييم الأداء المالي في المؤسسات و يلاحظ أن تطور هذه النسب كان بطيئا و يعود ذلك إلى التأخير في إعتبار قائمة التدفقات النقدية قائمة أساسية و سنقوم في هذا المطلب بإستخدام النسب المالية التي تساعدنا في تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث أن هذه المؤشرات يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس و تقييم جودة الربحية و السيولة النقدية بدرجة عالية بالإضافة إلى أنها تستخدم في تقييم السياسات المالية و المرونة و التدفق النقدي الحر .

الفرع الأول : نسب تقييم السيولة

أولا:نسبة تغطية النقدية

- نسبة تغطية النقدية = صافي ت ن من الانشطة التشغيلية / ت ن الخارجة للانشطة والاستثمارية التمويلية

الجدول رقم (3-9) : نسبة تغطية النقديات للفترة (2020-2022)

	2020	2021	2022
ص ت ن من الأنشطة التشغيلية	848185718.04	793022629.71	922641537.06
ت ن خ للأنشطة الإستثمارية و التمويلية	515008570.58	320803358.15	222203602.92
نسبة تغطية النقدية	**1.64**	**2.47**	**4.15**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-5) .

نلاحظ خلال الجدول أعلاه أن نسبة تغطية النقدية للسنوات 2020- 2021 – 2022 موجبة و مرتفعة و تدل على كفاءة و قدرة المؤسسة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية و التمويلية من خلال ما حققته من فائض في الأنشطة التشغيلية خلال هذه السنوات و يرجع سبب الإرتفاع الكبير في هذه النسبة إلى إرتفاع التحصيلات المقبوضة من طرف الزبائن و إنخفاض صافي التدفقات لكل من الأنشطة الإستثمارية و التمويلية .

ثانيا : نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = ص ت ن من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

الجدول رقم (3–10) : نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون للفترة (2020–2022)

	2020	2021	2022
ص ت ن الأنشطة التشغيلية	848185718.04	793022629.71	922641537.06
فوائد الديون	65666294.56	24656794.32	12498000.00
نسبة المدفوعات لتسديد فوائد الديون	**12.91**	**32.16**	**73.82**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3–5) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة إستطاعت من خلال صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية أن تغطي فوائد ديونها بدرجة كبيرة جدا و هذا لما يقارب 12.91 مرة بالنسبة لسنة 20202 و إزدادت هذه النسبة سنة 2021 إلى 32.16 مرة لتصل إلى 73 مرة سنة 2022 و هذا يدل على أن المؤسسة لا تواجه مشاكل في مجال السيولة .

ثالثا : نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية

- نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية $= \frac{\text{ص ت ن الأنشطة التشغيلية}}{\text{الديون المستحقة الأداء} + \text{مدفوعات التأجير}\left(\text{قصيرة الأجل}\right)}$

الجدول رقم (3–11) : نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية للفترة (2020–2022)

	2020	2021	2022
صافي ت ن من الأنشطة التشغيلية	848185718.04	793022629.71	922641537.06
الديون المستحقة الأداء + مدفوعات التأجير (قصيرة الأجل)	582329873.72	498365812.41	492245912.89
نسبة تغطية التدفقات النقدية	**1.45**	**1.59**	**1.87**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3–5) والجدول رقم (3–2) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نسبة تغطية التدفقات النقدية الضرورية مرتفعة أي أن المؤسسة تغطي سنة 2020 145% من إلتزاماتها المتمثلة في الديون طويلة الأجل و الديون و أوراق الدفع قصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة من النشاط التشغيلي أي أن المؤسسة قادرة على تغطية إلتزاماتها كليا دون اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى و هذا ما نلاحظه أيضا بالنسبة لسنتي 2021 و 2022 حيث أن النسبة كانت موجبة و أكبر من 1 و هذا مؤشر جيد للمؤسسة و يدل على عدم معاناتها من مشاكل تتعلق بالسيولة .

الفرع الثاني : نسب تقييم الربحية

أولا : نسب كفاية التدفقات النقدية

- نسبة كفاية التدفقات النقدية = $\frac{\text{ت ن الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الإحتياجات النقدية الأساسية}}$

الجدول رقم (3–12) : نسبة كفاية التدفقات النقدية للفترة (2020–2022)

	2020	2021	2022
ت ن داخلة من الأنشطة التشغيلية	1321092859.00	120978443.25	1470010540.16
الإحتياجات النقدية الأساسية	529120142.96	461278696.54	596752147.12
نسبة كفاية التدفقات النقدية	**2.49**	**2.62**	**2.46**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3–5) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة كفاية التدفقات النقدية موجبة و مرتفعة خلال السنوات الثلاث حيث بلغت 249% ، 262 % ، 246 % خلال هذه السنوات ، و هو مؤشر جيد يدل على قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية و للإنفاق الرأسمالي و سداد أقساط الديون طويلة الأجل ، حيث نجد أن مؤسسة إتصالات الجزائر إستطاعت تلبية الإحتياجات النقدية بواسطة التدفقات النقدية التشغيلية .

ثانيا : نسبة النقدية التشغيلية

- نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب

الجدول رقم (3-13) : نسبة النقدية التشغيلية للفترة (2020-2022)

	2020	2021	2022
صافي ت ن من الأنشطة التشغيلية	848185718.08	793022629.71	922641537.06
صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب	1580051278.77	906228793.35	991158359.56
نسبة النقدية التشغيلية	**0.53**	**0.87**	**0.93**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد عللى الجدول رقم (3-5) والجدول رقم (3-4) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة النقدية التشغيلية بالنسبة لسنة 2020 بلغت % 53 ، ما يدل على قدرة الأرباح الصافية للشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي و لكن هذه النسبة منخفضة ، أما بالنسبة لسنتي 2021 و 2022 فإرتفعت هذه النسبة لتصل إلى % 87 ، % 93 على التوالي ، و هذا يدل على قدرة المؤسسة في دعم أرباحها المحققة من التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية ، و ينجر عنه أيضا زيادة في مصداقية بيانات الدخل المعدة على أساس الإستحقاق.

ثالثا : نسبة التدفق النقدي للمبيعات

- نسبة التدفق النقدي للمبيعات = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / المبيعات

الجدول رقم : (3-14) : نسبة التدفق النقدي للمبيعات للفترة (2020-2022)

	2020	2021	2022
التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	1321092859.00	1209784443.25	1470010540.16
المبيعات	989143740.36	942291832.82	1047693192.66
نسبة التدفق النقدي للمبيعات	**1.33**	**1.28**	**1.40**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-5) والجدول رقم (3-4) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التدفق النقدي للمبيعات نسب موجبة ، حيث نجد في سنة 2020 أن النسبة بلغت 1.33 و توضح مدى كفاءة سياسة الإئتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها ، و نفس الأمر نلاحظ بالنسبة لسنتي 2021 و 2022 أي أنه على المؤسسة المحافظة على نفس السياسة المتبعة في المؤسسة .

رابعا : نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي = $\frac{\text{ت ن من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$

الجدول رقم : (3-15) : نسبة العائد على الأصول للفترة (2020-2022)

	2020	2021	2022
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	848185718.04	793022629.71	922641537.06
إجمالي الأصول	3299657555.17	3321916760.90	3194845070.74
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	**0.25**	**0.23**	**0.28**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-5) والجدول رقم (3-1) .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسب موجبة خلال السنوات الثلاث ، حيث بلغت % 25 ، 23% ، 28% على التوالي لسنوات 2020 ، 2021 ، 2022 و تشير هذه النسبة على قدرة أصول المؤسسة في توليد تدفقات نقدية تشغيلية و أن المؤسسة تعمل على إستغلال أصولها في توليد النقد مما يشجعها على زيادة إستثماراتها .

خامسا : نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية

- نسبة التدفقات من الأنشطة إلى حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي التدفق التشغيلي}}{\text{حقوق الملكية}}$

الجدول رقم (3-16) : نسبة التدفقات إلى حقوق الملكية للفترة (2020-2022)

	2020	2021	2022
ت ن للأنشطة التشغيلية	848185718.04	793022629.71	922641537.06
حقوق الملكية	2717327681.45	2823550948.49	2702599157.85
نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية	**0.31**	**0.28**	**0.34**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-5) والجدول رقم (3-2) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التدفقات إلى حقوق الملكية كانت نسب موجبة خلال السنوات الثلاث حيث بلغت % 31 سنة 2020، % 28 سنة 2021، 34% سنة 2022، و تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية ، و إرتفاعها خلال السنوات الثلاث دليل على كفاءة الشركة .

الفرع الثالث : نسب السياسة المالية

أولا : نسبة التوزيعات النقدية

- نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / التوزيعات النقدية على المساهمين

الجدول رقم (3-17) : نسبة التوزيعات النقدية للفترة (2020-2022)

	2020	2021	2022
صافي ت ن التشغيلي	848185718.04	793022629.71	922641537.06
التوزيعات النقدية على المساهمين	56213002	44516883	49383144.02
نسبة التوزيعات النقدية	**15.08**	**17.81**	**18.68**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3-5) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التوزيعات النقدية موجبة و مرتفعة خلال السنوات الثلاث ، و نجد أن هذه السنة في سنة 2020 بلغت 18.08 أي أن التدفقات النقدية التشغيلية بإمكانها تغطية توزيعات الأرباح 15 مرة ، و كذلك الأمر بالنسبة لسنوات 2021 ، 2022 و هذا يدل على أن المؤسسة لا تعاني من أي صعوبات في توزيع الأرباح و تستطيع تسديدها دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية .

ثانيا : نسبة الإنفاق الرأسمالي

- نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي / ت ن داخلة من إصدار الأسهم و السندات و القروض طويلة الأجل

الجدول رقم (3–18) : نسبة الإنفاق الرأسمالي للفترة (2020–2022)

	2020	2021	2022
الإنفاق الرأسمالي	423638144.63	238423912.36	213492311.06
ت ن داخلة من إصدار الأسهم و السندات و القروض ط الأجل	584288850.22	361736750.04	379275922.47
نسبة الإنفاق الرأسمالي	**0.72**	**0.65**	**0.56**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3–5) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الإنفاق الرأسمالي موجبة خلال السنوات الثلاث و تدل هذه النسبة على مدى مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة ، و نلاحظ من خلال الجدول سنوات 2020 – 2021 – 2022 أن النسب كانت مرتفعة نوعا ما حيث وصلت إلى % 72 سنة 2020 و % 65 سنة 2021 و % 56 سنة 2022 ، و تعد هذه النسبة مؤشرا مهما للمستثمرين و المقرضين عن كيفية إستخدام أموالهم من قبل الإدارة .

الفرع الرابع : نسبة تقييم المرونة

أولا : المعدل النقدي لتغطية الديون

- المعدل النقدي لتغطية الديون = $\frac{\text{ص ت النقدية من العمليات}}{\text{متوسط الديون الإجمالية}}$

الجدول رقم (3–19) : المعدل النقدي لتغطية الديون للفترة (2020–2022)

	2020	2021	2022
ص ت النقدية من العمليات	895065000.6	855914231.47	1042800947.35
متوسط الديون الإجمالية	29660786.145	304295814.06	316800513.91
المعدل النقدي لتغطية الديون	**3.31**	**2.81**	**3.29**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3–5) والجدول رقم 3–2) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نسبة المعدل النقدي لتغطية الديون أكبر من الواحد ، فالمؤسسة قادرة على تسديد إلتزاماتها و ليس عليها أي صعوبة للوفاء بها بإستمرار في ميعاد إستحقاقها في السنوات القادمة دون اللجوء إلى تصفية أو بيع أصل من الأصول المستخدمة في العمليات .

ثانيا : معدل صافي التدفق النقدي الحر

- معدل صافي التدفق النقدي الحر = $\frac{\text{ص ت ن من الأنشطة التشغيلية}}{\text{النفقات الرأسمالية + توزيعات الأرباح}}$

الجدول رقم (3–20) : معدل صافي التدفق النقدي الحر للفترة (2020–2022)

	2020	2021	2022
ص ت ن من الأنشطة التشغيلية	848185718.04	793022629.71	922641537.06
الإنفاق الرأسمالي + توزيعات الأرباح	479851146.63	282940795.36	262875455.08
صافي التدفق النقدي الحر	**1.76**	**2.80**	**3.5**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (3–5) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه خلال سنوات 2020 – 2021 – 2022 أن المؤسسة قادرة على سداد و تغطية كافة النفقات الرأسمالية و توزيعات الأرباح من خلال ما حققته من صافي تدفق نقدي تشغيلي و ظلت هذه النسبة تواصل الإرتفاع خصوصا في السنة الأخيرة 2022 حيث وصلت إلى 3.5 و يدل إرتفاع هذه النسبة للسنوات الثلاث على أن المؤسسة تملك مقدار نقدية تستخدمه في إستثمارات أخرى ، أو لسداد الديون ، شراء أسهم خزينة أو بالإضافة إلى السيولة .

خلاصة الفصل

إن الاهتمام الواسع بقائمة التدفقات النقدية مرده إلى أن هذه القائمة توفر من خلال تحليلها معلومات جديدة ليست متوفرة في باقي القوائم المالية الأخرى ، حيث أن تحليلها يساعد المؤسسة في التعرف أكثر على وضعها المالي لتجنب الوقوع في خطر الإفلاس ، ولإثبات ذلك تم القيام بدراسة تطبيقية في مؤسسة إتصالات الجزائر وإسقاط الجانب النظري على هذه المؤسسة ، حيث تم إستنتاج مدى أهمية هذه القائمة في عملية التقييم المالي ومدى مساهمتها في تقديم مجموعة من المؤشرات التي تدعم هذه العملية .

من خلال تحليلنا لقائمة التدفقات النقدية لسنوات 2020-2021-2022 توصلنا إلى النقاط التالية :

- المؤسسة حققت طيلة سنوات الدراسة تدفقات نقدية موجبة من أنشطتها التشغيلية مما يجعلها في وضع مريح جدا إتجاه السيولة .
- المؤسسة خلال سنوات الدراسة شهدت صافي تدفق نقدي سالب في الأنشطة الاستثمارية و هذا راجع إلى توسيعها في النشاط الإستثماري لتغطية إحتياجات زبائنها .
- المؤسسة خلال سنوات الدراسة شهدت صافي تدفق موجب من الأنشطة التمويلية وهذا راجع إلى التحصيلات من إصدار الأسهم .
- بالنسبة لنسب السيولة والربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ، فالمؤسسة عرفت وضعا جيدا بسبب قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية من نشاطها الرئيسي لتغطية إلتزاماتها ، وكذا تحقيق أرباح و إرتفاع كفاءة المؤسسة.
- بالنسبة لنسب السياسة والمرونة المالية للفترة محل الدراسة يتضح أن السياسة الإستثمارية للمؤسسة ناجحة في نشاطها التشغيلي ويتوجب الحفاظ عليها والعمل على تحسينها .
- التدفقات النقدية الداخلة مي الأنشطة التشغيلية أكبر من التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية و هذا ما يعبر عن الوضع الجيد لنشاط المؤسسة بالإضافة إلى أنه يعبر عن سياسة الإتمان الجيدة في التحصيل .

خاتمة

خاتمة

تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية يعد عملية ضرورية فمن خلاله يتم مراقبة نشاط المؤسسة وإتخاذ القرارات اللازمة قصد تحقيق كل ما تم التخطيط له مسبقا من أهداف ، وبسبب الأهمية الكبيرة لهذه العملية تعددت و تباينت الأدوات المستخدمة لذلك ، و من بين أهم هذه الأدوات تحليل نسب قائمة التدفقات النقدية قصد إعطاء نظرة دقيقة و شاملة حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

ويتم اعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية داخلة وأخرى خارجة ضمن ثلاث أنشطة تشغيلية، إستثمارية وتمويلية ، لذا فهي تبين قدرة المؤسسة على إدارة التدفقات النقدية ، وقد اكتسبت قائمة التدفقات النقدية أهميتها من قدرتها على تقديم معلومات يستفاد منها في التنبؤ بالتدفقات المستقبلية وتقييم قدرة المؤسسة على إستغلال موجوداتها ومواجهة تعهداتها عندما تحين مواعيدها .

وللإلمام بمحتوى الدراسة و الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي تمثلت في "كيف يمكن أن تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة إتصالات الجزائر " تم عرض الموضوع من خلال ثلاث فصول ، فصلين خصصا للجانب النظري عرض فيهما مفاهيم نظرية حول تقييم الأداء المالي وقائمة التدفقات النقدية ، وفصل تطبيقي تم من خلاله إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة إتصالات الجزائر بالمدية .

1- إختبار فرضيات الدراسة :

إنطلاقا من التحليل الذي قدمناه من خلال دراستنا لهذا الموضوع وقفنا على نتائج الفرضيات المطروحة وتوصلنا إلى ما يلي :

الفرضية الأولى : أظهرت نتائج الدراسة النظرية صحة الفرضية الأولى والمتمثلة في : " تعتبر عملية جمع المعلومات من بين أهم المراحل في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك بإختلاف مصادرها "، كون هذه المعلومات والتي تتمثل في الميزانيات ، جدول حسابات النتائج ، جدول التمويل ، قائمة الدخل بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية بواسطتها يتم إستخراج نسب ومؤشرات وهذه المؤشرات تفيد في الوقوف على وضعية المؤسسة مستقبلا .

الفرضية الثانية : أظهرت نتائج الدراسة النظرية صحة الفرضية الثانية والمتمثلة في :" تعتبر تحليل التدفقات النقدية عنصرا مهما لتحليل الحالة المالية لأن إعداد هذه القائمة يكون على أساس النقدية عكس باقي القوائم المالية التي تكون على أساس الاستحقاق" ، وذلك أن ما يميز قائمة التدفقات النقدية عن القوائم المالية الأخرى دورها الفعال

في إمداد مستخدمي القوائم المالية بمختلف المعلومات التي يحتاجونها ، بالإضافة إلى أنها تبين الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها الشركة خلال الفترة مع بيان طبيعة الأثر سواء كان داخلي أم خارجي ، بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية .

الفرضية الثالثة : أظهرت نتائج الدراسة النظرية صحة الفرضية الثالثة والمتمثلة في : "تساهم نسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة وربحية المؤسسة وكذا سياستها ومرونتها الماليتين من أجل توفير معلومات تفيد المؤسسة في إتخاذ القرارات المالية المناسبة وتقييم أدائها المالي " ، حيث تبين هذه النسب المتمثلة في الربحية والسيولة وكذا نسب السياسة المالية في التعرف على نقاط القوة والضعف في السياسة المتبعة من طرف المؤسسة ، و ترشد القرارات المتخذة من طرف الإدارة وتقدم المعلومات اللازمة لمسخدمي القوائم المالية للشركة لمعرفة توجهاتها المستقبلية ، بالإضافة إلى أنها تفيد في معرفة مدى كفاءة سياسة الإدارة في إستغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق أرباح .

2- النتائج المتوصل إليها :

بعد دراستنا لكل من الشق النظري والتطبيقي تمكننا من إستخلاص النتائج التالية :

- يعبر الأداء المالي عن مدى نجاح المؤسسة في الإستغلال الأمثل لمواردها وتحقيق أهدافها المرغوبة ، وعملية تقييم الأداء المالي لا تقتصر فقط على قائمة التدفقات النقدية لأنها ليست كافية لتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين ، أي أنها ليست بديلا عن القوائم الاخرى ولا تكون مفيدة بمعزل عنها .
- قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات تساهم في تقييم السيولة والربحية وكذا السياسة المتبعة قصد إتخاذ قرارات مالية مناسبة ، وهذا ما يجعلها ضرورة حتمية لدى المؤسسات ، بالإضافة إلى أن نسب قائمة التدفقات النقدية تمثل إتجاها مختلفا عن الإتجاهات التي تقيسها القوائم المالية الأخرى ، بحيث يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ قرارات الإستثمار والإقراض وكذا سداد الديون لأن معظم هذه القرارات تحتاج إلى النقدية وليس إلى صافي الربح .
- حققت المؤسسة صافي تدفق نقدي تشغيلي موجب طيلة سنوات الدراسة الثلاث ، وهذا راجع إلى إرتفاع التحصيلات المقبوضة من الزبائن ، أي أن التدفقات النقدية الداخلة أكبر من التدفقات النقدية الخارجة .

- حققت المؤسسة صافي تدفق نقدي إستثماري سالب طيلة سنوات الدراسة وهذا راجع إلى إرتفاع المدفوعات في عمليات إقتناء تثبيتات عينية ومعنوية .
- حققت المؤسسة صافي تدفق نقدي تمويلي موجب خلال السنوات الثلاث و هذا بسبب إرتفاع التحصيلات المتآتية من الأسهم وتغطيتها للحصص الموزعة التي تم القيام بها .
- من خلال حساب نتائج السيولة والربحية وكذا السياسة المالية لمؤسسة إتصالات الجزائر تبين لنا أن المؤسسة في وضعية مالية مريحة جدا وقد حققت توازن مالي ، حيث أنها إستطاعت :

أ) تغطية تدفقاتها النقدية الخارجة من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية بواسطة تدفقاتها التشغيلية .

ب) تغطية ديونها بدرجة كبيرة جدا من خلال تدفقاتها التشغيلية .

ت) تلبية إحتياجاتها النقدية بواسطة تدفقاتها التشغيلية .

ث) توليد تدفقات نقدية بواسطة أصولها لزيادة إستثماراتها .

ج) سداد وتغطية كافة النفقات الرأسمالية وتوزيعات الأرباح بالإضافة إلى فائض تستخدمه في إستثمارات أخرى .

3- الإقتراحات :

- إعطاء اهمية أكبر للمعلومات التي يتم الإعتماد عليها في إعداد قائمة التدفقات النقدية لأنها ذات أهمية كبيرة في عملية التحليل المالي للمؤسسة بإستخدام النسب .
- الإبقاء على العمل بالطريقة المباشرة في إيجاد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، لأنها تسمح بالإفصاح عن كل مصدر من مصادر النقدية وكيف أنفقت في النشاط التشغيلي .
- تحسين مستوى مستخدمي القوائم المالية على مستوى مؤسسة إتصالات الجزائر خاصة في تحليل قائمة التدفقات النقدية و ذلك من خلال دورات تكوينية وتدريبية .
- تحسين السياسة الإئتمانية المتبعة في عمليات التحصيل من الزبائن وجعلها أكثر سلاسة وسهولة للمتعامل.
- على المؤسسات الاقتصادية أن تعمل عل تنسيق بين مختلف قوائمها لكي تضمن تكاملا في نتائج التقييم المالي مستقبلا .

4- آفاق الدراسة :

أثناء دراستنا لهذا الموضوع والذي يتمثل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية بإستخدام قائمة التدفقات النقدية ، وما توصلنا إليه من نتائج حول وضعية المؤسسة مريحة كانت أم عكس ذلك ، إرتأينا إلى موضوع قل ما صادفناه خلال رحلة بحثنا عن مختلف المراجع وهو " تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية بإستخدام قائمة التدفقات النقدية " .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1– إبراهيم محمد المحاسنة، **إدارة و تقييم الأداء الوظيفي بين نظرية و التطبيق**، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان، الأدن، الطبعة الأولى، 2013 ، ص 121-128 .

2– أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن، عمان، الطبعة الثالثة، 2013.

3– إلياس بن ساسي يوسف قريشي ، **التسير المالي دروس و تطبيقات** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،طبعة 06 ، 2006.

4– أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 .

5– بوشاشي بوعلام ، **المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال** ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر

6– حمزة محمود الزبيدي ، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل** ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن ،2004 ،الطبعة 02 .

7– خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية "الطرق المحاسبية الحديثة"**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

8– خالد جمال الجعارات ، **معايير التقارير المالية الدولية (IAS / IFRS)**، دار الثراء، الأردن، ط 1 ، 2008.

9– خنفي عبد الفتاح، **القياس والتقويم في المحاسبة المالية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008 .

10– دونالد كيسو، وجيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة** ، الجزء الثاني، تعريب احمد حجاج، الرياض: دار المريخ، 2005 .

11– رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل لنظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2009.

12– رغيب مليكة ، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

13– السعيد فرحات جمعة ،**الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000 .

14– سعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000.

15– شعيب شنوف ، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**IFRS ، الطبعة الأولى دار زهوان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 .

16– عدنان تايه النعيمي و اخرون ، **لإدارة المالية النظرية و التطبيق** ، دار المسيرة ، ط2 ، عمان ، الاردن ، 2006.

17– عقل مفلح، **مقدمة في الادارة والتحليل المالي** ، دار المستقبل للنشر ، الطبعة 2 ، عمان، 2000.

18– علاء فرحان طالب ،أيمن شيحان المشهدان، الحوكمة **المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة1 ،2001 .

19– عيسى بولخوخ ، منصر داودي ، **تقنيات المحاسبة و التسيير**، دار الهدى 1997 .

20– فداغ الفداغ، **المحاسبة المتوسطة (الالتزامات، حقوق الملكية ، الاستثمارات ، ومواضيع إضافية في الإفصاح والعرض المالي)** ، الكتاب الثاني ، الطبعة الأولى ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004.

21– كمال الدين الدهراوي ، عبد اللّه هلال ، **المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 1999.

22– ماهر موسى وسوزان عطا، **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 30 ، العدد الثاني، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2010 .

23– مبارك لساوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون ، الجزائر، 2004 .

24– مجيد الكرخي ، **تقييم الاداء بإستخدام النسب المالية**، دار المناهج ، عمان، الأردن، 2007.

25– محمد سمير الصبان ، إسماعيل ابراهيم جمعة ، أحمد محمد كامل ، **المحاسبة المتوسطة ، الإطار الفكري والعلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002 .

26– محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، احمد محمد كامل ، **المحاسبة المتوسطة–الإطار الفكرو والعلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 .

27– محمد سمير الصباني وآخرون، **المحاسبة المتوسطة (الإطار الفكري والعلمي للمحاسبة كنظم للمعلومات)**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002 .

28– محمد علي وهدان وآخرون ، **المحاسبة عن التدفقات النقدية** ، القاهرة ، 2009 .

29– محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات**، الطبعة الاولى، دار الحمد للنشر و التوزيع ، الاردن، 2010 .

30– مطر محمد ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، الطبعة الثانية. دار وائل للنشر، عمان، 2006 .

31– مفلح محمد عقل ، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ،2009 .

32– منير شاكر محمد وآخرون ، **التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)** ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000 .

33– مؤيد راضي خنفر ،غسان فلاح المطارنة ،**تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي** ،الطبعة 3، دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ، 2011 .

34– ميلود بوشنقي، مليكة زغيب ، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .

35– ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير** ، دار المحمدية العامة، الجزائر ، 1998 .

36– نعيم داود ، **التحليل المالي باستخدام برنامج excel** ، الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 .

ثانيا : الرسائل و المذكرات

أ– الدكتوراه

1– دادان عبد الغني ، **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر بإستعمال المحاكاة المالية،** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الاقصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007 .

2– صفاء بوضياف ، **دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية في قطاع الحليب و مشتقاته،** رسالة دكتوراه ، تخصص محاسبة ، قسم مالية و تدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2018 .

3– لعراف زاهية ،**تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة و الربحية** ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص بنوك ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر .

4– نجلاء نوبلي، **إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية،** ، رسالة دكتوراه ، تخصص محاسبة ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015 .

ب– ماجستير

1– باديس بوخلوة ، **الأمثلية في تسيير الخزينة " دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحظنة بالمسيلة "** رسالة ماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2003.

2– بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات،** مذكرة ماجستير ، قسم مالية مؤسسة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008- 2009 .

3– بن خليفة حمزة، **دور قائمة التدفقات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص محاسبة ، قسم علوم التسير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012 / 2011.

4– رشيدة بو الصابون ، دلال بوسنة ، **أثر إستخدام جدول تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات المالية** ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة وجباية معمقة ، قسم العلوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، الجزائر ، 2017 – 2018 .

5– سالمي محمد الدينوري ، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية** ، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ، قسم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة ، 2009 .

6– سوزان عطا درغام ، **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم** ، وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07 ، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2008 .

7– طواهرية توفيق ، **أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية للخزينة في ظل المعايير المحاسبية الدولية** ، مذكرة ماجستير ، ، تخصص محاسبة ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، 2016 .

8– محمد يوسف الهباش، **استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية** ، دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، مذكرة ماجستير ، تخصص العلوم المالية والمحاسيبية ، قسم المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة ،فلسطين ، 2006 .

9– مشعل جهز المطيري ، **تحليل تقييم الأداء المالي لمؤسسات البترول الكويتية** ، مذكرة ماجستير ، قسم المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الفصل الأول ، 2010-2011 .

ج- ماستر

1- بختي صالح ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال قائمة التدفقات النقدية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة ومراجعة ، قسم علوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي محند اولحاج ، البويرة ،2017- 2018 .

2- بلقاسمي سيد أحمد و أخرون ، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسيين الأداء المالي لشركات التأمين**، مذكرة ماستر ، تخصص محاسبة وتدقيق ، قسم علوم مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016-2017 .

3- بن أحمد محمد المكي، **دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي** ، مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص محاسبة وجباية ، قسم علوم مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة إبن خلدون، تيارت ، 2022 -2023 .

4- بن هدي خالد ، **دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مؤسسة حليب النجاح-** ، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد نقدي، قسم العلوم الإقتصادية ، الملحقة الجامعية بمغنية ، تلمسان ، الجزائر ، 2015-2016 .

5- بن هدي خالد، **دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد نقدي ومالي ، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان الجزائر، 2015-2016 .

6- بوحنيك عبد الرحمان ، مداني خلود ، **دور استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج ، الجزائر ، 2021-2022 .

7- ثائر عدنان قدومي وقيس أديب الكيلاني، **استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية** ، دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل ،قسم العلوم المصرفية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان ، الأردن ، 2000/ 2003 .

8- حميداتو محمد، بوكي حسام الدين، بده زكري محمد الصالح، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية** ، مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص محاسبة ، قسم العلوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمّة لخضر ، الوادي ،2019- 2020 .

9- خولة العبادي ، سعاد طيب الرحماني ، **أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحسين جودة القرارات المالية في المؤسسة** ، مذكرة ماستر ، تخصص محاسبة ، قسم العلوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس بالمدية ، الجزائر ، 2019-2020 .

10- ديلمي بشرى، سالمي مروة، **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية** ، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة ، الجزائر، 2020- 2021 .

11- زغيب عبد الرزاق ، الأرقط مروة ، رقيبي حدة ، **مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة** ، مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص محاسبة وتدقيق ، قسم علوم مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، الجزائر ، 2018-2019 .

12- شادولي أيوب، قائمة التدفقات **النقدية كأداء لتقييم الأداء المالي للمؤسسات**، مذكرة لاستكمال شهادة الماستر ، تخصص محاسبة وتدقيق ، قسم علوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ، الجزائر ، 2016-2017 .

13- شباح حمزة ، **تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2013-2014 .

14- شيماء العريجة ، أحلام الكواغط ، **دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ، 2018-2019 .

15– طالب بن عبدي حسام الدين، **دور قائمة التدفقات النقدية في تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرار**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص فحص محاسبي ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2015– 2016 .

16– عثمان زكية ، **دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة** ، مذكرة ماستر ، تخصص فحص محاسبي ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2014–2015 .

17– عيساوي بوجمعة وأخرون، **دور طرق التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بمستقبل المؤسسة**، مذكرة ماستر، تخصص قسم مالية مؤسسة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ، 2016 –2017 .

18– كبابي سارة ، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، 2019–2020 .

19– كعيبش سعدية ، بوشبوط شيماء ، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص محاسبة وجباية معمقة ، قسم علوم مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2020–2021 .

20– كفايفية أية ، سليماني يسرى، **دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي بمؤسسة مصبرات عمر بن عمر** ،مذكرة ماستر ، ، تخصص إدارة مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامة 8 ماي 1945، قالمة ،الجزائر، 2020– 2021 .

21– مريم قمور ، لمياء حميمد ، **دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص محاسبة وإدارة مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، الجزائر ، 2016–2017 .

22– معزوز نشيدة ، شريف محمد ، **ملخص في مقياس التحليل المالي** ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة 02 ، الجزائر ، 2021-2022 .

ثالثا : المجلات

1– آمال أحمد العمودي ، توفيق عبد المحسن الخيال ، **دراسة العلاقات بين نسب التدفقات النقدية والقيمة السوقية للسهم** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد و الإدارة ، المجلد 25 ، العدد2 ، 2011.

2– أمال نوري محمد ، **مدى تناغم ادوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية** ، دراسة تحليلية بالإعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، العدد34 ،2013 .

3– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، النظام المحاسبي ، المرسوم التنفيذي 08 /156 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 ، بالتصرف .

4– حابي أحمد، زبيدي البشير، **دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي** ، مجلة المناجير ، العدد 02 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر .

5– حسين أحمد دحدوح ، **دراسة تحليلية لمحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد 02 ، 2008 .

6– حسين يحي ، **تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام قائمة التدفقات النقدية** ، مجلة المالية والأسواق ، المجلد 08 ، العدد 02 ، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر ، سنة 2021 .

7– دادان عبد الغني، **قراءة في الاداء المالي والقيمة في المؤسسة الإقتصادية**، مجلة البحث جامعة ورقلة ، العدد 4.

8– زهية بركان، نوال الأحوال، **أثر المناخ التنظيمي على الولاء التنظيمي للعاملين بالمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، دراسة حالة تعاونية الحبوب و الخضر الجافة بالعفرون، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، العدد الأول، المجلد 11، 2020 .

9– عبد الفتاح سعيد السرطاوي ،عادل عيسى حسان ،**التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين** ،مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ،العدد 02، المجلد 04، ديسمبر 2019 .

10– القرار 07 / 11 المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، يحدد قواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 19 ، المؤرخة في مارس 2009.

11– ماء سهيل نجم، **استخدام مقاييس التدفق النقدي في تقييم جودة الأرباح**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8 ،العدد 15 ، السنة 2016 .

12– محمد زرقون ، عبد الرزاق خليل، **أثر التغيير في نمط الملكية على الاداء المالي للمؤسسات**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد الثاني، المجلد 03 ، 2005 .

13– ميودة إيناس ، **دور تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة في تقييم الأداء والوضعية المالية للمؤسسة** ، مجلة أبعاد إقتصادية ، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016 .

14– وليد ناجي الحيالي، **تحليل مؤشرات نتائج الأداء " الأرباح و الربحية " في المشاريع الصناعية كأداة لتخطيط الإنتاجية** ، التعاون الصناعي في الخليج العربي العدد 46 ، 1991.

رابعا : المواقع الإلكترونية

https://www.algerietelecom.dz/fr/page/presentation-algerie-telecom-

https://www.algerietelecom.dz/ar

https://www.algerietelecom.dz/ar/page/le-groupe-p2

خامسا : المراجع باللغة الفرنسية

1– Jacky muller, Michel mailier, **Analyse financière de l'entreprise**, 6éme édition, dunad, paris , 1992 .

2– JEAN LUK BOULOT, **L'analyse financière** , Edition Publi Unior ,Paris ,France, 1982 .

3– PIERRE CONSO, FAROUK HEMICE, **Gestion finance de l'entreprise** , 9éme , edition , Paris , Dunod, 1999

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement Supérieur et de la recherche scientifique

Université Yahia Farès de Médéa
Faculté des sciences économique et des sciences Commerciales et des sciences de gestion

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير
الرقم :33
المدية في: 2024/02/06

إلى السيد: مدير وكالة إتصالات الجزائر بالمدية.

الموضوع: السماح للطلبة بإجراء " دراسة حالة"

سيادة المدير المحترم، في إطار التنسيق والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والإدارية، وبهدف الرفع من المستوى العلمي للطالب وتوطيد التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي ومن أجل إعداد مذكرة ماستر" **تقييم الأداء المالي بإستخدام قائمة التدفقات النقدية في المؤسسة الإقتصادية** ".

فإننا نرجو من سيادتكم السماح للطلبة بإجراء دراسة حالة في مؤسستكم.

الإسم واللقب	تاريخ الإزدياد	مكان الإزدياد	رقم التسجيل
قرامطية محمد لمين	2002/02/23	قصرالبخاري	191932039405
شيخاوي بلال	2000/11/06	القلب الكبير	181832046507
المسجلين في السنة :الثانية ماستر		تخصص : إدارة مالية	
السنة الجامعية: 2024/2023			

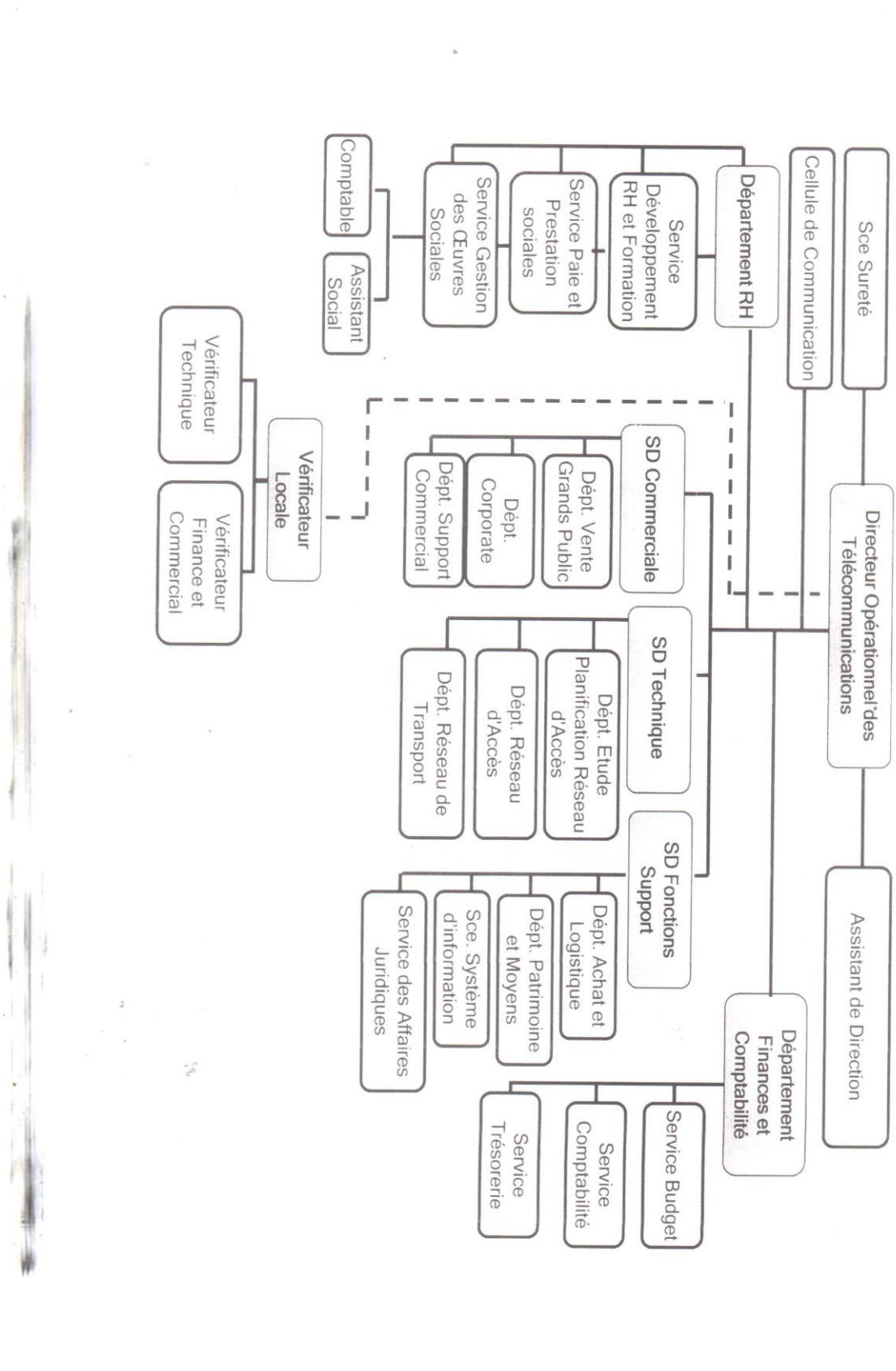
كما نعلمكم أن دراسة حالة مزمع إجرائها محددة في الفترة بين: من 2024.02.14 الى 2024.02.06
وفي الأخير تقبلوا منا سيادة المدير أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

Sce Budget

مدير المؤسسة المستقبلة

Directeur Opérationnel
des Télécommunications - Médéa
Signé : FERNANE Rabah

رئيس القسم
نائب رئيس قسم علوم التسيير
د شرشالي سمية


Sce Sureté
Directeur Opérationnel des Télécommunications
Assistant de Direction
Cellule de Communication
Département RH
Service Développement RH et Formation
Service Paie et Prestation sociales
Service Gestion des Œuvres Sociales
Comptable
Assistant Social
SD Commerciale
Dépt. Vente Grands Public
Dépt. Corporate
Dépt. Support Commercial
SD Technique
Dépt. Etude Planification Réseau d'Accès
Dépt. Réseau d'Accès
Dépt. Réseau de Transport
SD Fonctions Support
Dépt. Achat et Logistique
Dépt. Patrimoine et Moyens
Sce. Système d'information
Service des Affaires Juridiques
Département Finances et Comptabilité
Service Budget
Service Comptabilité
Service Trésorerie
Vérificateur Locale
Vérificateur Technique
Vérificateur Finance et Commercial

ملحق رقم 01

cAlgérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021

BILAN ACTIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2020

DOT DOT_MEDEA EDITE LE :30-MAR-22 09:00:48

ACTIF	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D"ACQUISITION OU GOODWILL		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		7 727 796 334.40	5 232 653 220.20	2 495 143 114.20	2 175 100 317.71
IMMOBILISATIONS ENCOURS		0.00	0.00	0.00	350 000.00
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0.00	0.00	0.00	0.00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		114 129 348.14	0.00	114 129 348.14	170 006 578.44
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		**7 841 925 682.54**	**5 232 653 220.20**	**2 609 272 462.34**	2 345 456 896.15
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		**64 202 348.40**	**1 561 848.46**	**62 640 499.94**	**64 062 968.67**
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		576 289 219.70	0.00	576 289 219.70	474 314 579.21
AUTRES DEBITEURS		10 211 800.98	2 626 855.68	7 584 945.30	5 961 687.82
IMPOTS		2 114 740.72	0.00	2 114 740.72	5 998 873.81
AUTRES ACTIFS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINACIERS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
TRESORERIE		41 755 687.17	0.00	41 755 687.17	29 435 500.74
TOTAL ACTIF COURANT		**694 573 796.97**	**4 188 704.14**	**690 385 092.83**	579 773 610.25
TOTAL GENERAL ACTIF		**8 536 499 479.51**	**5 236 841 924.34**	**3 299 657 555.17**	2 925 230 506.40

ملحق رقم 02

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC :18083B02
IF : 000216001808337
AI :16293838021

BILAN ACTIF

Exercice clos le :31-DECEMBRE-2021

DOT DOT_MEDEA EDITE LE :**14-FEV-24 10:22:48**

ACTIF	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D"ACQUISITION OU GOODWILL		**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		**8 239 134 061.19**	**5 553 634 395.14**	**2 685 499 666.05**	**2 495 143 114.20**
IMMOBILISATIONS ENCOURS		**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0.00	0.00	0.00	0.00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		100 946 756.84	0.00	100 946 756.84	114 129 348.14
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		**8 340 080 818.03**	**5 553 634 395.14**	**2 786 446 422.89**	2 609 272 462.34
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		**78 040 546.90**	**2 840 693.29**	**75 199 853.61**	**62 640 499.94**
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		447 998 285.18	0.00	447 998 285.18	576 209 219.70
AUTRES DEBITEURS		5 479 653.33	2 626 855.68	2 852 797.65	7 584 945.30
IMPOTS		687 873.49	0.00	687 873.49	2 114 740.72
AUTRES ACTIFS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINACIERS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
TRESORERIE		8 731 528.08	0.00	8 731 528.08	41 755 687.17
TOTAL ACTIF COURANT		**540 937 886.98**	**5 467 548.97**	**535 470 338.01**	690 385 092.83
TOTAL GENERAL ACTIF		**8 881 018 705.01**	**5 559 101 944.11**	**3 321 916 760.90**	3 299 657 555.17

ملحق رقم 03

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021

BILAN ACTIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2022

DOT DOT_MEDEA EDITE LE :13-FEV-24 10:58:31

A C T I F	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D"ACQUISITION OU GOODWILL		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		8 163 772 011.38	5 583 308 466.77	2 580 463 544.61	2 685 499 666.05
IMMOBILISATIONS ENCOURS		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0.00	0.00	0.00	0.00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		77 440 568.28	0.00	77 440 568.28	100 946 756.84
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		8 241 212 579.66	5 583 308 466.77	2 657 904 112.89	2 786 446 422.89
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		79 753 239.38	3 686 111.86	76 067 127.52	75 199 853.61
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		451 100 513.25	0.00	451 100 513.25	447 998 285.18
AUTRES DEBITEURS		5 441 451.57	2 626 855.68	2 814 595.89	2 852 797.65
IMPOTS		34 203.80	0.00	34 203.80	687 873.49
AUTRES ACTIFS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINACIERS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
TRESORERIE		6 924 517.39	0.00	6 924 517.39	8 731 528.08
TOTAL ACTIF COURANT		543 253 925.39	6 312 967.54	536 940 957.85	535 470 338.01
TOTAL GENERAL ACTIF		8 784 466 505.05	5 589 621 434.31	3 194 845 070.74	3 321 916 760.90

ملحق رقم 04

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021
DOT DOT_MEDEA

BILAN PASSIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2020

EDITE LE :30-MAR-22 09:00:48

PASSIF	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L"EXPLOITATION)		0.00	0.00
CAPITAL NON APPELE		0.00	0.00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0.00	0.00
ECART DE REEVALUATION		0.00	0.00
ECART D"EQUIVALENCE(1)		0.00	0.00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(I)		2 113 633 914.66	2 013 186 456.80
AUTRES CAPITAUX PROPRES		0.00	0.00
REPORT A NOUVEAU		603 693 766.79	430 092 157.31
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		**2 717 327 681.45**	**2 443 278 614.11**
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		**0.00**	**0.00**
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		**0.00**	**0.00**
AUTRES DETTES NON COURANTES		0.00	0.00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABLILISES D"AVANCE		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**0.00**	**0.00**
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		289 327 209.78	235 632 983.94
IMPOT		145 421 443.76	128 907 457.19
AUTRES DETTES		147 581 220.18	117 411 451.16
TRESORERIE PASSIF		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**582 329 873.72**	**481 951 892.29**
TOTAL GENERAL PASSIF		**3 299 657 555.17**	**2 925 230 506.40**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.

ملحق رقم 05

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC :18083B02
IF : 000216001808337
AI :16293838021

BILAN PASSIF

Exerci ce clos le :31-DECEMBRE-2021

DOT DOT_MEDEA

EDITE LE :14-FEV-24 10:22:48

PASSIF	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)		0.00	0.00
CAPITAL NON APPELE		0.00	0.00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0.00	0.00
ECART DE REEVALUATION		0.00	0.00
ECART D'EQUIVALENCE(1)		0.00	0.00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(I)		2 423 109 735.98	2 113 633 914.66
AUTRES CAPITAUX PROPRES		0.00	0.00
REPORT A NOUVEAU		400 441 212.51	603 693 766.79
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		**2 823 550 948.49**	**2 717 327 681.45**
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		**0.00**	**0.00**
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		**0.00**	**0.00**
AUTRES DETTES NON COURANTES		0.00	0.00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABLILISES D'AVANCE		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**0.00**	**0.00**
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		182 776 848.22	289 327 209.78
IMPOT		196 979 785.11	145 421 443.76
AUTRES DETTES		118 609 179.08	147 581 220.18
TRESORERIE PASSIF		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**498 365 812.41**	**582 329 873.72**
TOTAL GENERAL PASSIF		**3 321 916 760.90**	**3 299 657 555.17**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.

ملحق رقم 06

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC :18083B02
IF : 000216001808337
AI :16293838021

BILAN PASSIF

Exercice clos le :31-DECEMBRE-2022

DOT DOT_MEDEA EDITE LE:21-FEV-24 11:37:04

PASSIF	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)		0.00	0.00
CAPITAL NON APPELE		0.00	0.00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0.00	0.00
ECART DE REEVALUATION		0.00	0.00
ECART D'EQUIVALENCE(1)		0.00	0.00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(I)		2 483 579 634.22	2 423 109 735.98
AUTRES CAPITAUX PROPRES		0.00	0.00
REPORT A NOUVEAU		219 019 523.63	400 441 212.51
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		**2 702 599 157.85**	**2 823 550 948.49**
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		**0.00**	**0.00**
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		**0.00**	**0.00**
AUTRES DETTES NON COURANTES		0.00	0.00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABLILISES D'AVANCE		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**0.00**	**0.00**
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		174 233 849.26	182 776 848.22
IMPOT		181 655 148.52	196 979 785.11
AUTRES DETTES		136 356 915.11	118 609 179.08
TRESORERIE PASSIF		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**492 245 912.89**	**498 365 812.41**
TOTAL GENERAL PASSIF		**3 194 845 070.74**	**3 321 916 760.90**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.

ملحق رقم 07

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021

DRT DOT_MEDEA

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2020

EDITE LE :13-FEV-24 11:03:31

	Note	N	N - 1
VENTE ET PRODUITS ANNEXES		989 143 740.36	1 080 208 216.66
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		0.00	0.00
PRODUCTION IMMOBILISEE		47 734 499.19	28 537 769.54
SUBVENTIONS D"EXPLOITATION		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L"EXERCICE		**1 036 878 239.55**	**1 108 745 986.20**
ACHATS CONSOMMES		- 112 016 231.36	- 175 030 266.96
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		- 112 040 159.54	- 105 432 257.77
II - CONSOMMATION DE L"EXERCICE		**- 224 056 390.90**	**- 280 462 524.73**
III VALEUR AJOUTEE D"EXPLOITATION (I - II)		**812 821 848.65**	**828 283 461.47**
CHARGES DE PERSONNEL		- 466 755 966.58	- 431 482 266.16
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		- 19 803 574.81	- 21 804 564.33
IV EXCEDENT BRUT D"EXPLOITATION		**326 262 307.26**	**374 996 630.98**
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		41 467 216.43	20 605 512.27
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		- 893 797.84	- 1 928 479.50
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		- 269 645 019.41	- 281 278 189.06
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		295 513.71	586 027.43
V RESULTAT OPERATIONNEL		**97 486 220.15**	**112 981 502.12**
PRODUITS FINANCIERS		13 500.00	0.00
CHARGES FINANCIERES		0.00	0.00
VI RESULTAT FINANCIER		**13 500.00**	**0.00**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**97 499 720.15**	**112 981 502.12**
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.00	0.00
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.00	0.00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 078 654 469.69**	**1 129 937 525.90**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**- 981 154 749.54**	**- 1 016 956 023.78**
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**97 499 720.15**	**112 981 502.12**
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		6 194 046.64	35 377 569.78
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0.00	0.00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**6 194 046.64**	**35 377 569.78**
X RESULTAT NET DE L"EXERCICE		**103 693 766.79**	**148 359 071.90**
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE (1)		**0.00**	**0.00**
XI - RESULTAT NET DE L"ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0.00**	**0.00**
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		**0.00**	**0.00**
PART DU GROUPE (1)		**0.00**	**0.00**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDES.

ملحق رقم 08

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021
DRT DOT_MEDEA

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)
Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2021

EDITE LE :13-FEV-24 11:07:40

	Note	N	N - 1
VENTE ET PRODUITS ANNEXES		942 291 832.82	989 143 740.36
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		0.00	0.00
PRODUCTION IMMOBILISEE		40 812 697.74	47 734 499.19
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**983 104 530.56**	**1 036 878 239.55**
ACHATS CONSOMMES		- 149 850 973.46	- 112 016 231.36
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		- 94 161 215.43	- 112 040 159.54
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**- 244 012 188.89**	**- 224 056 390.90**
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**739 092 341.67**	**812 821 848.65**
CHARGES DE PERSONNEL		- 482 489 654.34	- 466 755 966.58
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		- 18 833 611.47	- 19 803 574.81
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**237 769 075.86**	**326 262 307.26**
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		26 128 512.33	41 467 216.43
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		- 6 990 410.89	- 893 797.84
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		- 346 562 789.27	- 269 645 019.41
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		336 061.65	295 513.71
V RESULTAT OPERATIONNEL		**- 89 319 550.32**	**97 486 220.15**
PRODUITS FINANCIERS		0.00	13 500.00
CHARGES FINANCIERES		0.00	0.00
VI RESULTAT FINANCIER		**0.00**	**13 500.00**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**- 89 319 550.32**	**97 499 720.15**
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.00	0.00
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		105.56	0.00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 009 569 104.54**	**1 078 654 469.69**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**- 920 249 659.78**	**- 981 154 749.54**
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**89 319 444.76**	**97 499 720.15**
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		2 193 776.70	6 194 046.64
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0.00	0.00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**2 193 776.70**	**6 194 046.64**
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**91 513 221.46**	**103 693 766.79**
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE (1)		**0.00**	**0.00**
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0.00**	**0.00**
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		**0.00**	**0.00**
PART DU GROUPE (1)		**0.00**	**0.00**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDES.

ملحق رقم 09

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2022

DRT DOT_MEDEA

EDITE LE :13-FEV-24 11:09:43

	Note	N	N - 1
VENTE ET PRODUITS ANNEXES		1 047 693 192.66	942 291 832.82
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		0.00	0.00
PRODUCTION IMMOBILISEE		34 493 639.78	40 812 697.74
SUBVENTIONS D"EXPLOITATION		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L"EXERCICE		**1 082 186 832.44**	**983 104 530.56**
ACHATS CONSOMMES		- 201 278 397.43	- 149 850 973.46
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		- 73 431 318.96	- 94 161 215.43
II - CONSOMMATION DE L"EXERCICE		**- 274 709 716.39**	**- 244 012 188.89**
III VALEUR AJOUTEE D"EXPLOITATION (I - II)		**807 477 116.05**	**739 092 341.67**
CHARGES DE PERSONNEL		- 491 829 884.60	- 482 489 654.34
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		- 15 839 897.89	- 18 833 611.47
IV EXCEDENT BRUT D"EXPLOITATION		**299 807 333.56**	**237 769 075.86**
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		14 271 096.12	26 128 512.33
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		- 644 537.33	- 6 990 410.89
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		- 414 312 897.86	- 346 562 789.27
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		668 067.85	336 061.65
V RESULTAT OPERATIONNEL		**- 100 210 937.66**	**- 89 319 550.32**
PRODUITS FINANCIERS		0.00	0.00
CHARGES FINANCIERES		0.00	0.00
VI RESULTAT FINANCIER		**0.00**	**0.00**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**- 100 210 937.66**	**- 89 319 550.32**
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.00	0.00
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		108 884.05	105.56
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 097 125 996.41**	**1 009 569 104.54**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**- 1 003 023 942.8**	**- 920 249 659.78**
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**94 102 053.61**	**89 319 444.76**
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		3 097 810.10	2 193 776.70
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0.00	0.00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**3 097 810.10**	**2 193 776.70**
X RESULTAT NET DE L"EXERCICE		**97 199 863.71**	**91 513 221.46**
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE (1)		**0.00**	**0.00**
XI - RESULTAT NET DE L"ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0.00**	**0.00**
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		**0.00**	**0.00**
PART DU GROUPE (1)		**0.00**	**0.00**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDES.

ملحق رقم 10

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021
DR DOT_MEDEA

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

Période du 01 Janvier 2020 au 31 Décembre 2020

Edité le : 30-MAR-22 09:23:09

	Note	EXERCICE N	EXERCICE N - 1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçue des clients		1 321 092 859.00	0.00
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		407 240 846.40	0.00
Intérêts et autres frais financiers payés		65 666 294.56	0.00
Impôts sur les résultats payés		0.00	0.00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		848 185 718.04	0.00
flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		848 185 718.04	0.00
Flux de trésorerie provenant des activités d¿investissement			
Décaissements sur acquisition d''immobilisations corporelles ou incor		423 638 144.63	0.00
Encaissements sur cessions d''immobilisations corporelles ou incorp		32 329 210.23	0.00
Décaissements sur acquisition d''immobilisations financières		91 314 212.06	0.00
Encaissements sur cessions d''immobilisations financières		112 324.56	0.00
Intérêts encaissés sur placements financiers		1 314 256.28	0.00
dividendes et quote-part de résultats reçus		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités d''investissement (B)		481 196 565.62	0.00
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l''émission d''actions		528 132 062.11	0.00
Dividendes et autres distributions effectués		56 213.89	0.00
Encaissements provenant d''emprunts		0.00	0.00
Remboursements d''emprunts ou d''autres dettes assimilés		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		528 075 848.22	0.00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi l			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		895 065 000.60	0.00
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l''ouverture de l''exercice		105 750 284.60	0.00
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l''exercice		1 000 815 285.20	0.00
Variation de trésorerie de la période			

Rapprochement avec le résultat comptable	**895 065 000.60**	

ملحق رقم 11

Algerie Telecom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021
DR DOT_MEDEA

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

Période du 01 Janvier 2021 au 31 Décembre 2021

Edité le : 11-FEV-24 08:44:50

	Note	EXERCICE N	EXERCICE N - 1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçue des clients		1 209 784 443.25	1 321 092 859.00
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		392 105 019.22	407 240 846.40
Intérêts et autres frais financiers payés		24 656 794.32	65 666 294.56
Impôts sur les résultats payés		0.00	0.00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		793 022 629.71	848 185 718.04
flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		793 022 629.71	848 185 718.04
Flux de trésorerie provenant des activités d¿investissement			
Décaissements sur acquisition d''immobilisations corporelles ou incor		238 423 912.36	423 638 144.63
Encaissements sur cessions d''immobilisations corporelles ou incorp		64 112 002.13	32 329 210.23
Décaissements sur acquisition d''immobilisations financières		82 334 928.91	91 314 212.06
Encaissements sur cessions d''immobilisations financières		192 176.74	112 324.56
Intérêts encaissés sur placements financiers		2 126 397.12	1 314 256.28
dividendes et quote-part de résultats reçus		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités d''investissement (B)		254 328 265.28	481 196 565.62
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l''émission d''actions		317 264 383.92	528 132 062.11
Dividendes et autres distributions effectués		44 516.88	56 213.89
Encaissements provenant d''emprunts		0.00	0.00
Remboursements d''emprunts ou d''autres dettes assimilés		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		317 219 867.04	528 075 848.22
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi l			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		855 914 231.47	895 065 000.6
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l''ouverture de l''exercice		260 414 766.45	105 750 284.6
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l''exercice		1 116 328 997.92	1 000 815 285.20
Variation de trésorerie de la période			

Rapprochement avec le résultat comptable	**855 914 231.47**	

ملحق رقم 12

Algérie Telecom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021
DR DOT_MEDEA

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

Période du 01 Janvier 2022 au 31 Décembre 2022

Edité le : 18-FEV-24 08:53:09

	Note	EXERCICE N	EXERCICE N - 1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçue des clients		1 470 010 540.16	1 209 784 443.25
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		534 871 003.10	392 405 019.22
Intérêts et autres frais financiers payés		12 498 000.00	24 656 794.32
Impôts sur les résultats payés		0.00	0.00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		922 641 537.06	793 022 629.71
flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		922 641 537.06	793 022 629.71
Flux de trésorerie provenant des activités d¿investissement			
Décaissements sur acquisition d"immobilisations corporelles ou incor		213 492 311.06	238 423 912.36
Encaissements sur cessions d"immobilisations corporelles ou incorp		11 216 399.00	64 112 002.13
Décaissements sur acquisition d"immobilisations financières		8 661 908.42	82 334 928.91
Encaissements sur cessions d"immobilisations financières		210 355.11	192 176.74
Intérêts encaissés sur placements financiers		994 087.21	2 126 397.12
dividendes et quote-part de résultats reçus		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités d"investissement (B)		209 733 368.16	0.00
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l"émission d"actions		329 942 161.89	317 264 383.92
Dividendes et autres distributions effectués		49 383.44	44 516.88
Encaissements provenant d"emprunts		0.00	0.00
Remboursements d"emprunts ou d"autres dettes assimilés		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		329 892 778.45	317 219 867.04
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi l			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		1 042 800 947.35	855 914 231.47
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l"ouverture de l"exercice		497 991 528.55	260 414 766.45
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l"exercice		1 243 792 475.90	1 116 328 997.92
Variation de trésorerie de la période			
Rapprochement avec le résultat comptable		**1 042 800 947.35**	